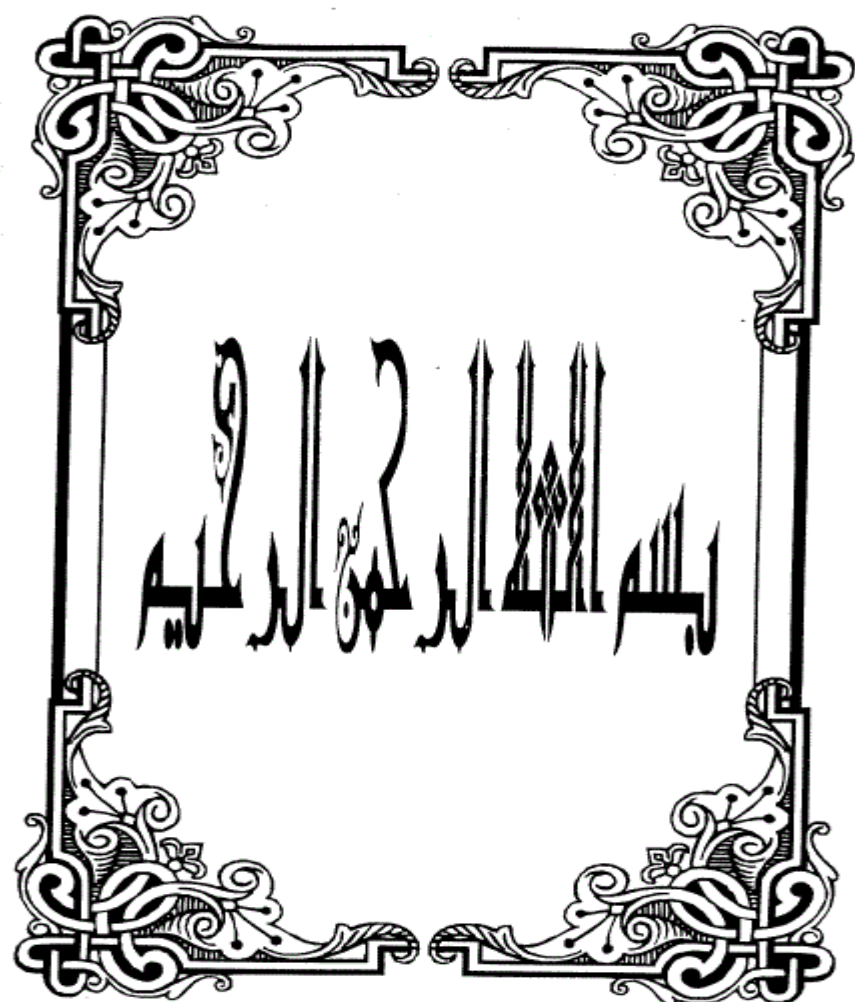


الألف واللام في كلام العرب

دراسة نحوية مفصلة للوقوف على ضوابط "أل" :
واستقصاء أحكامها

تأليف
الدكتور / المتولي علي المتولي الأشرم
أستاذ اللغويات المساعد
في جامعة الأزهر

مكتبة
بالمكتبة



المقام
الملك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوافي نعمه ، والصلاة والسلام على رسوله وصفيته سيدنا محمد الذي لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه الذين آزره ونصروه وأتبعوا النور الذي أنزل معه .

وبعد

فإن الحروف - في العربية - إما أن تكون حروف معاني ، وإما أن تكون حروف ميانى ، أما حروف المعاني فهي قسمة الأسماء والأفعال ، فقد ثبت بالاستقراء عن أئمة النحو أن الكلمة ثلاثة أقسام : اسم - و - فعل - و - حرف ؛ إذ إن التعبير عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال منحصر في هذه الأقسام الثلاثة ، وأما حروف الميانى فهي حروف المعجم المعروفة بـ "الحروف الأبجدية" أو "الحروف الهجائية" وهي التى تتشكل منها بنية الكلمة ؛ اسما كانت أو فعلاً أو حرفاً.

وحروف المعاني تختص بأنها أكثر دوراً ، ومعاني معظمها أشد غوراً ، وتراكيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها^(١) ، ومن ثم كانت دراسة هذه الحروف تمثل جانباً بارزاً من جوانب النحو العربى ، حيث تناولها النحويون القدامى والمتأخرون ضمن مباحث علم النحو ؛ وفي ثنايا أبوابه المختلفة ، وقد صرف بعضهم الهمم إلى التصنيف في حروف المعاني بخاصة ؛ كالزجاجي والرماني

(١) أنظر : رصف الميانى ، للمالقي : ص ٢ ، تحقيق / أحمد محمد الخراط .

والهروى والإربلى والمرادى وابن هشام الأنصارى ، وغيرهم ، حيث أفردوا لها كتباً خاصة تضم القواعد العامة لكل حرف منها في باب خاص به ؛ من حيث المعانى ، وحركة البناء ، والبساطة أو التركيب ، والإعمال أو الإهمال ، ونحو ذلك مما تقع عليه الحروف في كلام العرب ، وما دار حولها من جدال ومناقشات وأقوال للنحويين .

* هذا ... ومن الحروف التى أهتم بدراستها هؤلاء المصنفون وغيرهم من علماء النحو "الألف واللام" ؛ حيث عرضوا لهذا اللفظ في الباب المخصص له بالدرس والتفصيل من مختلف الجوانب ، إلا أن الحديث عنه لم يكن على وتيرة واحدة في جميع المؤلفات التى خصصت لدراسة حروف المعانى ، وغيرها من المصنفات ، فبينما نجد من المصنفين من عدد أحوال الألف واللام ونوع في أحكامها وأكثر من ذكر خصائصها نجد منهم من أغفل بعض أحوالها وأهمل ذكر بعض أحكامها ، وبينما نجد منهم من أسهب في شرح كل ما يتعلق بها وأطال فيه وردد لغير فائدة أو إضافة نجد منهم من تناول ذلك باختصار يقضى إلى عدم الإحاطة بها من مختلف جوانبها ، فوجدت في ذلك حافزاً يدفعنى إلى أن أحرر بحثاً فسي بنية "الألف واللام" يقوم على رصد مواطنها فى الكلام وجمع ما أثر عن النحويين من آراء ومذاهب فى أحكامها وخصائصها ؛ مع استقصاء^(١) ذلك كله فى دراسة شاملة أتحرى فيها الدقة فى انتزاع المادة المدروسة من كتسب التراث النحوى والله المستعان .

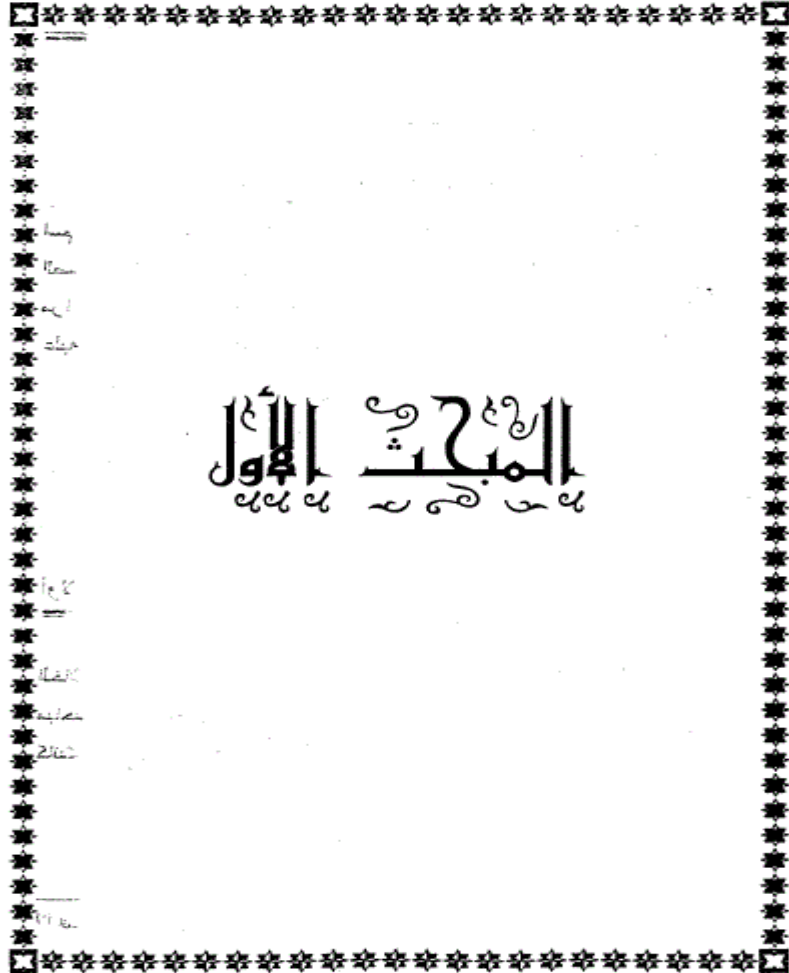
(١) يقال : "استقصى فلان فى المسألة" ، أى : بلغ الغاية فيها . (انظر القاموس المحيط ٣٧١/٤ ، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

وتتشكل هذه الدراسة من خمسة مباحث تتبعها خاتمة ، وذلك على النحو التالي :

- المبحث الأول : التعريف بحقيقة "أل" في ضوء أقوال النحويين .
 - المبحث الثاني : أقسام "أل" ومواقعها في الكلام .
 - المبحث الثالث : أنواع "أل" المعرفة ، وأحوالها .
 - المبحث الرابع : خصائص "أل" الموصولة .
 - المبحث الخامس : قواعد نحوية للألف واللام .
 - أما الخاتمة فإنها تشمل عرضاً موجزاً لأهم النتائج التي توصل إليها من خلال البحث وعلى الله قصد السبيل .
- وإنني أتضرع إلى الله - عز وجل - أن يلهمني الصواب ، وأن يوفقني حتى يخرج هذا العمل وافياً فيتحقق به الهدف المنشود منه ، وأرجو أن يكون عملاً خالصاً لوجه الله ذي الجلال والإكرام .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

الباحث



المبحث الأول

التعريف بحقيقة "أل" في ضوء أقوال النحويين

لما كان لفظ "أل" مركباً من لام وألف مهموزة فإن من النحويين من أطلق عليها اسم : "الألف واللام" مراعاة لصورتها في اللفظ ، ولأصل الألف الذي هو مد الصوت ، ومنهم من أطلق عليها اسم "أل" - بالهمزة - ؛ أو : "الهمزة واللام" مراعاة للنطق بها إذ إنه يبدأ بالهمز ، وهذا هو الأبين ؛ لأن الأولى أن تسمى بمسا عليه أولها في النطق ، وهو "الهمزة" ^(١) .

وقد اختلف النحويون في بيان حقيقة "أل" من وجهين :

(أحدهما) : من حيث كونها أحادية الوضع ، أو ثنائية .

(الآخر) : من حيث كونها من الحروف المحضة الملازمة للحرفية ، أو من الألفاظ المشتركة بين الحروف والأسماء ، وتفصيل ذلك ما يلي :

أولاً : بيان حقيقة "أل" من حيث الوضع :

عرض المصنفون النحويون لهذه المسألة في معرض حديثهم عن قضية الخلاف في تحديد حرف التعريف في باب : "المعرف بالأداة" ، وعرضوا لها فني مباحث علم الصرف في خلال تناولهم قضية الخلاف في نوع همزة "أل" ؛ معرفة كانت أو غير معرفة ، وذلك في باب : "همزة الوصل" .

(١) انظر : رصف المباني ، للمالقي : ص ٣٨ .

وتقرير القول - في ذلك - أن النحويين اختلفوا في ماهية "أل" على أربعة مذاهب :
أولها : أنها "اللام" وحدها في لفظ : "أل" ، فهي أحادية الموضع ، أما الهمزة قبلها فهي "همزة الوصل" ؛ زيدت عليها للتوصل إلى الابتداء باللام لكونها ساكنة^(١) ، ومن ثم لا يعتد بها في وضع "أل" ، و"اللام" هي التي تدل على معنى التعريف بنفسها مفردة من غير همزة الوصل ، بدليل أنها إذا جاءت في الدرج كما في نحو : "جاء الغلام" سقطت الهمزة من اللفظ لوصل الكلام ودلت "اللام" على التعريف ، فلو كان يعتد بهمزة الوصل في وضع أداة التعريف لأخل سقوطها في الدرج بمعنى "أل"^(٢) ، ومن ثم كانت أحادية الوضع ، وهذا المذهب معزو لسبويه وجمهور النحويين^(٣) ، ونص أبو حيان على أنه مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان^(٤) ، وعزاه ابن مالك إلى المتأخرين^(٥) .

(١) انظر : شرح كافي ابن الحاجب للإمام الرضوي ٣/٣٢١ ، تحقيق الدكتور / إميل بدوي يعقوب ؛ وشرح صناعة الإعراب لابن جني ١/٣٣٢،٣٣٣ . تحقيق الدكتور / حسن هداوي ؛ وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١/٥١٣ ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النعاس ؛ وجمع الهوامع للسيوطي ١/٢٥٦ ، تحقيق / أحمد شمس الدين .

(٢) انظر : كتاب اللامات للرجاجي ص ٢٠٠،١٩ تحقيق الدكتور / مازن المبارك ؛ وشرح الفاكهي لتطير الندى في حاشية الشيخ بن علي ١/٢٢٦ ، طبعة / مصطفى الهادي الحلبي .

(٣) انظر : جواهر الأدب لعلاء الدين الأربلي : ص ٣٠٣ ، تحقيق الدكتور / إميل بدوي يعقوب ؛ وشرح المياني للمالقي : ص ٧١ ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ؛ وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/١٤٨ ، طبعة عيسى الحلبي ؛ واللامات للرجاجي ص ٨١ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣/٣٢١ ، وجمع الهوامع ١/٢٥٦ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ١/٥١٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٣ ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوي المختور .

المذهب الثاني : أن "أل" بجملتها هي أداة التعريف ، وهمزتها "همزة وصل" لثبوتها في الابتداء وسقوطها في الدرج - كما عليه المذهب الأول - إلا أن هذه الهمزة معتد بها في الوضع - ها هنا - كهمزة نحو : "اسْتَمَعَ" فإنها مقطوع بزيادتها ؛ ومع ذلك يعد هذا الفعل ونحوه فعلا خماسيا ؛ حيث يعتد بهمزته في الوضع ، ومن ثم يفتح حرف المضارعة في المضارع منه فيقال : "يَسْتَمِعُ" ، فلو لم يعتد بهمزة "اسْتَمَعَ" ونحوه في الوضع لكان يعد فعلا رباعيا فيضم حرف المضارعة في المضارع منه ^(١) ، وبناء على ذلك تكون "أل" على هذا المذهب ثنائية الوضع ؛ وهمزة الوصل زائدة فيها ؛ لا زائدة عليها كما ذهب أصحاب المذهب الأول ^(٢) ، وهذا هو فرق ما بين المذهبين .

وهذا المذهب عزاه ابن مالك إلى سيبويه ، واستدل على ذلك بعبارة من كلام سيبويه أوردها في شرح التسهيل ^(٣) .

المذهب الثالث : أن "أل" ثنائية الوضع كـ "قَدْ" و "هَلْ" ونحوهما ، فهي بجملتها أداة التعريف ، وهمزتها همزة قطع كهمزة "إِنَّ" و "أَنَّ" و "أَمْ" ، وتسقط - نطقا - في الدرج لكثرة الاستعمال ، وعليه تكون همزة "أل" أصلية وليست زائدة كما ذهب أصحاب المذهبين السابقين ، والمشهور أن هذا المذهب هو مذهب الخليل بن أحمد ^(٤) ، وعزاه أبو حيان لابن كيسان ^(٥) ، وقيل : هو مذهب الخليل وابن كيسان ^(٦) .

(١) انظر : جواهر الأدب : ص ٣٠٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/١ .

(٢) انظر : حاشية بس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٢٦/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٥٣/١ .

(٤) انظر : اللامات : ص ١٧ وسر الصناعة ٣٣٣/١ وشرح كافي ابن الحاجب ٣٢٢/٣ ، ووصف

الميانى : ص ٧٠ ، وشرح التصريح ١٤٨/١ .

(٥) انظر : الارتشاف ٥١٣/١ .

(٦) انظر : الجنى الدانى : ص ١٣٨ وجمع الهوامع ٢٥٦/١ .

وقد صحح ابن مالك هذا المذهب واستدل على صحته بوجوه ذكرها في شرح التسهيل وأطال في تقريرها^(١)، في حين ضعفه كثير من النحويين منهم الزجاجي حيث نص على أن مذهب الخليل فيما ذكره ضعيف، وأن الصحيح القول بكون همزة "أل" همزة وصل^(٢)

المذهب الرابع: أن الأداء هي "الهمزة" وحدها في لفظ "أل"، وقد زيدت عليها "اللام" للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، حتى لا يشتبه التعريف بالاستفهام، وهذا هو مذهب الميرد في كتابه: "الشافى"^(٣)، وعليه تكون "أل" أحادية الوضع.

هذا .. وقد استدل أصحاب كل مذهب من المذاهب الأربعة المذكورة بما يعضد مذهبهم، فأصحاب المذهب الأول استدلوا لما ذهبوا إليه من كون "أل" أحادية الوضع؛ إذ إنها "اللام" زيدت عليها "همزة الوصل" مفتوحة لسكونها؛ استدلوا لذلك بما يلي:

أ - كون حرف التعريف نقيض التنوين؛ إذ إن التنوين دليل التثنية؛ وحرف التعريف دليل التعريف، فلما كان التثنية مدلولاً عليه بحرف واحد ساكن في آخر الاسم وهو التنوين وجب أن يكون التعريف كذلك مدلولاً عليه بحرف واحد ساكن، هو "اللام" في "أل"، لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره^(٤).

(١) انظر شرح التسهيل ١/ (٢٥٤ - ٢٥٧).

(٢) انظر اللامات ص ١٩٠، ١٨.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٢٣، وشرح التصريح ١/ ١٤٨، وشرح الفاكهي لقطر الندى في حاشيته ص ٢٣١، ٢٣٠.

(٤) انظر سر البصيرة ٣٣٠، جوهر الأدب ص ٣٠٣، وشرح الكافية ٣/ ٣٢٢، وانظر - أيضاً - شرح الأشعرى على ألفه ابن مالك في كتاب حاشية الصبان عليه ١/ ٢٨٤، بتحقيق ومراجعة طه عبد الله ص ١٠٠، وجمع اليوم ١/ ٢٥٨.

ب - امتزاج المعرف بالكلمة التي دخل عليها ؛ وصيرورته كأحد أجزائها ، ولا يمتزج إلا الحرف الأحادي ، ويدل على امتزاجه بالكلمة أن العامل الضعيف بتخطي "أل" فيصل عمله إلى ما يُلْدّها ، وذلك كما في نحو : "عَجِبْتُ مِنَ الرَّجُلِ" و "مَرَرْتُ بِالْغَلَامِ" و "الْكَلْبُ كَالذَّنْبِ" ؛ فإن "أل" في هذه الأمثلة ونحوها لا موضع لها من الإعراب ؛ إذ إن عمل حرف الجر تخطاها إلى الكلمة التي دخلت عليها ؛ حيث جر "رَجُلٍ" بـ "مِنَ" ، و "جَر" "غَلَامٍ" بالياء وجر "ذَنْبٍ" بالكاف ، فلو كانت "أل" ثنائية كـ "قَدْ" ونحوها لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف ^(١) ، ولو لم يمتزج بالكلمة التي دخلت عليها لما تخطاها هذا العامل ^(٢).

ج - شدة اتصال "أل" بما دخلت عليه حتى صارت كأنها مبنية معه كما أن "ياء التصغير" مبنية مع ما صغرته ؛ وكما أن "الف التفسير" مبنية مع ما كسرت ، وذلك أنه قد حدث بدخول "أل" معنى في الاسم المعرف لم يكن موجودا قبل دخولها ، وهو معنى التعريف فصار المعرف نحو : "الرَّجُلِ" مغايراً للمذكور : "رَجُلٍ" ، ومن ثم جاز تواليهما في قافيتين في شعر واحد من غير استكراه ولم يعد لإيطاء ^(٣) ، وذلك كما في قول الأعشى في أول معلقته :

وَدَعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرُّكْبَةَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ

(١) انظر : سر الصناعة ١/٣٣٦، ٣٣٥ ؛ وشرح الكافية ٣/٣٢٢ ؛ وشرح الأشموني في حاشية الصبيان ١/٢٨٤، ٢٨٣ ؛ وجمع الهوامع ١/٢٥٧ .

(٢) انظر : حاشية الصبيان ١/٢٨٤ .

(٣) الإيطاء عيب من عيوب القافية ، وهو إعادة كلمة الروي بلفظها ومعناها في القصيدة من غير فواصل أقله سبعة أبيات - على الأرجح - .

ب - ارتباط "الهمزة" - في "أل" - باللام ؛ و "اللام" بالهمزة ، وذلك أن لام "أل" جعلت في أول الاسم المعرفة لقوة الحاجة إليها وشدة العناية بها ؛ وصيانة لها من الحذف والإعلال ؛ فضلاً عن كونها حرفاً زائداً لمعنى ، وحروف المعاني تقع - غالباً - في أوائل الكلم ؛ لا سيما معظم اللامات ؛ كـ "لام الأمر" و "لام الابتداء" و "لام الجر" و "لام القسم" وغيرها ، وقد أجريت لام "أل" مجرى هذه اللامات فقدمت على الاسم المعروف ؛ إلا أنها جعلت ساكنة لأن اللامات المذكورة ونحوها ذهبت بالحركات ؛ حيث ذهبت كل من : لام الأمر ؛ ولام جر المظهر بالكسر ، وذهبت كل من : لام الابتداء ؛ ولام القسم ؛ ولام جر المضمر بالفتح ، فلو كانت لام "أل" مفتوحة أو مكسورة لأشبهت اللامات المذكورة ، فلم يبق إلا الضم والسكون أما الضم فهو مستقل فيها لكونها كثيرة الدور في كلام العرب ؛ إذ إنها داخلة على كل اسم منكور يراد تعريفه وليس كذلك سائر اللامات ؛ لأن لكل منها موقعاً معروفاً ، فلما لم يمكن تحريكها بإحدى هذه الحركات ألزمت السكون^(١).

ولما لم يصح الابتداء بهذه اللام ساكنة إلا بعد دخول همزة الوصل ارتبط كل منهما بالآخر ، ومن ثم ارتبطت لام "أل" بهمزة الوصل ، وارتبطت همزة الوصل بها فلزمتها وصارت معها حرفاً واحداً^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاستدلال ينسحب على المذهب الأول - أيضاً^(٣) - ؛ إلا أن أصحابه عللوا لسكون اللام بأنها جعلت على حرف واحد ساكن لقوة العناية بمعنى التعريف وذلك أن تسكينها أشد وأبلغ في إضعافها في حالة انفصالها ؛ فتفتقر

(١) انظر : اللامات : ص ٢٠ + وسر الصناعة ٣٤٩/١ و رصف المباني : ص ٧٣ .

(٢) انظر رصف المباني : ص ٧٣ .

(٣) انظر : اللامات : ص ٢٠ .

إلى ما اتصلت به ؛ إذ الساكن أضعف من المتحرك وأشد حاجة وافتقاراً إلى ما يتصل به ، ومن ثم يقوى اتصالها بالمعرف ؛ فيكون ذلك أبليغ في إفادة التعريف^(١).

واستدل للمذهب الثالث ؛ الذي يقضى بكون "أل" ثنائية الوضع بمنزلة "قَدْ" في الأفعال ؛ وهمزتها "همزة قطع" كهزمة "أَمْ" ؛ وإسقاطها - لفظاً - في الوصل لكثرة الاستعمال ؛ استدلل له بما يلي :

أ - فتح همزة "أل" دليل على كونها "همزة قطع" ؛ لأنها لو كانت وصلاً لكسرت ؛ إذ إن الأصل في همزات الوصل الكسر ، ولا تفتح ولا تضم إلا لعارض ، ولم يعرض لها - هاهنا - ما يدعو إلى فتحها^(٢) ، وقد تقدم ما يندفع به هذا الاستدلال وهو بيان العلة في فتح همزة الوصل .

ب - إثبات هذه الهمزة مخففة أو محققة في مواطن ينبغي أن تحذف فيها دليل آخر على أنها "همزة قطع" ، فلو كانت همزة وصل لما أثبتت مخففة بالتسهيل أو بقلبها ألفاً بعد همزة الاستفهام ؛ كما في قول الله - تعالى - : "قُلِ الذَّكْرَيْنِ حَرِّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ"^(٣) ؛ وقوله - تعالى - : "قُلِ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ"^(٤) ؛ ولما أثبتت محققة بعد حرف النداء ؛ وحرف القسم ؛ كما في نحو : "أَفَأَنْتُمْ لَنْتَفَعَلْنَ"^(٥) ، و : "يَا أَلَلَّهُ اغْفِرْ لِي" ؛ فلما حققت همزة "أل" في الدرج حين عاقبت كلاً من

(١) انظر : سر الصناعة ٣٤٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩ ، ١٣٦ ، طبعة / عالم الكتب - بيروت - .

(٢) انظر : شرح الكافية ؛ للرضي ٣٢٢/٣ ، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٢٨٢/١ ، ٢٨٣ ، وشرح التصريح ١٤٨/١ .

(٣) سورة الأنعام : من الآية ١٤٣ .

(٤) سورة يونس : من الآية ٥٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٥٠٠/٣ ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون .

حرف النداء وحرف القسم دل ذلك على أنها "همزة قطع"، وكذلك لما خففت حين عاقبت همزة الاستفهام^(١).

ج - ويدل على أن الهمزة واللام كلمة واحدة مركبة من حرفين بمنزلة "قَدْ" ونحوها الوقوف عليهما من غير ما بعدهما في الشعر، وذلك أن الشاعر إذا اضطر فصلهما من الكلمة كما تفصل "قَدْ"، ثم يردهما في أول الكلمة بعد^(٢)، وذلك كما في قول الراجز :

دَعْ ذَا وَعَجَلْ ذَا وَالْحَقُّنَا بِذَالٍ بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَكَلَّنَاهُ بَجَلٍ^(٣)

فإفراده "أل" في آخر البيت الأول وإعادته لها في أول البيت الثاني دليل على أن الهمزة واللام جميعاً حرف واحد، وعليه فـ "أل" ثنائية الوضع .

د - ويدل على ذلك - أيضاً - قطع "أل" والوقوف عليها في أنصاف الأبيات، وذلك كما في قول الشاعر :

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَأَسْتَخِيرُكَ سَمَنْزَلِ الدَّارِسِ مِنْ حَيٍّ جَلِيلٍ

(١) انظر : سر الصناعة ١/٣٣٥، ٣٣٤ ؛ ورصف المباني : ص ٧١، ٧٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٩ ؛ وشرح التصريح ١/١٤٩ .

(٢) انظر : المنصف لابن جني : ص ٩٠، ٨٩ ، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا ؛ طبعة - دار الكتب العلمية ببيروت ، وانظر : سر صناعة الإعراب ١/٣٣٤، ٣٣٣ ؛ والكتائب ٤/١٤٧ ؛ واللامات : ص ١٨، ١٧ ؛ ورصف المباني : ص ٧١، ٧٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٩ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٣/١ .

(٣) هذا الرجز لغيلان بن حرب في الكتاب ٤/١٤٧ ؛ والدرر ١/١٣٦ ؛ بتحقيق / محمد باسل عيون السود ؛ والمقاصد النحوية ١/٥١٠ ؛ ولحكيم بن معية في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٩ ، وروى : "عَجَلٌ" لنا هذا "وَالْحَقُّنَا بِذَالٍ... إلخ" ؛ و "بَجَلٌ" - ها هنا - بمعنى "حَسْبُ" والشاهد فيه كما هو مذكور في الأصل.

مَثَلٌ سَحَقَ الْبُرْدَ عَقَى بِغَدَاكَ الْـ سَقَطَرُ مَقْنَاهُ وَتَأْوِيلُ الشَّمَالِ^(١)

فلو كانت "اللام" وحدها هي حرف التعريف لما جاز فصلها من الكلمة التي عرفت بها وهي كلمة "مَمَزَل" - في البيت الأول - ؛ وكلمة "قَطَر" - في البيت الثاني - ؛ فضلاً عن أن اللام ساكنة والساكن لا ينوي به الانفصال^(٢).

هـ - إثبات همزة "أل" في التذکر دليل خامس على أنها بجملة حرف واحد ثلاثي ، وذلك أن المتكلم يلحق آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام ، كأن يقول : "قَامَ إِلَى ... " إذا نوى بعده كلاماً ؛ أي : "الْكَلْبُ" أو "الْعَبَّاسُ" ونحوهما ، فجرى ذلك مجرى "قَدَّ" - في التذکر - ؛ إذ يقال : "قَدَّى ... " ؛ أي : "قَدَّ قَامَ" أو : "قَدَّ أَفْلَحَ" ونحو ذلك^(٣).

واستدل للمذهب الرابع القائم على أن "الهمزة" فقط هي أداة التعريف بما يلي :

أ - كون "أل" قد جرى بها لمعنى وهو التعريف ، وأولى الحروف بالمعاني حروف العلة وما ألحق بها ؛ وهو "الهمزة" لكونها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير^(٤) ،

(١) هذا البيت وما قبله من البحر الرمل المرفل ، وهما لمبيد بن الأبرص ؛ في ديوانه : ص ١٢٠ ؛ وخزانة الأدب ١٩٨/٧ ؛ وسر الصناعة ٣٣٣/١ ؛ وشرح المفصل ١٧/٩ ؛ والمقاصد النحوية ٥١١/١ ، وروى البيت الأول : "يَمْنُ أَهْلِ الْجَلَالِ" بدلاً من : "يَمْنُ حَيِّ الْجَلَالِ" ، والشاهد فيهما كما ذكر في الأصل .

(٢) انظر : سر الصناعة ٣٣٣/١ ؛ والمصنف : ص ٩٠ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣ ؛ ووصف المباني : ص ٧١ ؛ وشرح المفصل ١٨٠١٧/٩ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٣/١ .

(٣) انظر : سر الصناعة ٣٣٤/١ ؛ وشرح الكافية ٣٢٢/٣ ؛ وشرح التصريح ١٤٩/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٣/١ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ٣٩٢/٤ .

فدل ذلك على أن أداة التعريف هي "الهمزة" فقط ، وقد حركت لتعذر النطق بالساكن ، فصارت كهزمة الاستفهام وهمزة المثكلم في المضارع^(١).

ب - تغيير لام "أل" عن صورتها ؛ حيث تقلب "ميماً" فى لغة عذيت لطفى وحمير^(٢) ؛ كما فى قول الشاعر :

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلَمَهُ^(٣)

حيث استعمل "لم" بدل "أل" فى قوله : "بِأَمْسَهُمْ" يريد : "بِالْمَسَّهُمْ" ؛ وفى قوله : "وَأَمْسَلَمَهُ" يريد : "وَالسَّلَمَةَ" وهى الحجارة الصغيرة ، وفى الحديث : "لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَقَرٍ"^(٤) ؛ أى : "لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي الْمَقَرِّ" ، فتغيير لام "أل" عن صورتها بإبدالها "ميماً" - على هذه اللغة - دليل على أن أداة التعريف هي "الهمزة" فقط^(٥) ، وعليه تكون "أل" أحادية الوضع .

المناقشة والاستنباط :

ذكر الزجاجي نقلاً عن المازني أن العالم المتقدم إذا قال قولاً فسييل من جاء بعده من العلماء أن يحكيه ، وإن رأى فيه خللاً أبان عنه ودل على الصواب ،

(١) انظر : شرح التصريح ١/١٤٩ .

(٢) انظر : معنى اللبيب لابن هشام الأنصاري ١/٤٨ ، تحقيق الأستاذ / محمد محيى الدين عبد الحميد ؛ وانظر الهمع ١/٢٥٨ .

(٣) هذا بيت من البحر المنسرح ، وهو لبجير بن عتبة الطائي في الدرر ١/١٣٧ ؛ وشرح شواهد الشافعية : ص ٤٥١ ، ٤٥٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٩ ؛ والمقاصد النحوية ١/٤٦٤ ، والشاهد فيه إبدال لام "أل" ميماً فى لغة طىء وحمير ، وذلك فى قوله : "أَمْسَهُمْ" ؛ أى : "السَّهْمُ" ، و : "أَمْسَلَمَهُ" ، أى : "السَّلَمَةُ" .

(٤) روى هذا الحديث عن النمر بن تولب - رضى الله عنه - ، أخرجه أحمد فى مسنده . (انظر المسند ٤٣٤/٥) .

(٥) انظر : شرح التصريح ١/١٤٩ .

ويكون الناظر فيه مخيراً في اعتقاد أي المذهبين بأن له فيه الحق^(١)، وبناء على ذلك نوّقت أدلة ثلاثة مذاهب: الأول والثاني والثالث، وسكت عن المذهب الرابع، ولعل ذلك يرجع إلى غرابة ما ذهب إليه صاحبه وبعده عن الصواب؛ إذ لا يمكن أن تكون أداة التعريف هي "الهمزة" دون اللام؛ لأن التعريف معنى، وهمزة "أل" ليست من حروف المعاني؛ إذ إن "الهمزة" لا تكون حرف معنى إلا إذا كانت للاستفهام؛ أو للنداء، وما عدا هذين من أقسام الهمزة فليس من حروف المعاني^(٢)، ولذلك لم يناقش ما استدل به لهذا المذهب.

أما عن المذهب الأول؛ وهو كون "أل" أحادية الوضع؛ إذ إن "اللام" وحدها هي حرف التعريف؛ وقد زيدت عليها همزة الوصل؛ للتوصل إلى النطق بها لكونها ساكنة فإن جميع النحويين نسبوه إلى سيبويه ما عدا ابن مالك؛ حيث عزاه المذهب الثاني - كما تقدم -؛ وهو كون "أل" ثنائية الوضع؛ وهمزتها "همزة وصل" زائدة فيها؛ لا زائدة عليها، والحاصل أن سيبويه عبر عن "أل" بما يوحي بأنه ذهب ذلك المذهب الذي عزاه له ابن مالك تارة، وعبر عنها - تارة أخرى - بما يوحي بأنه ذهب إلى أن المعرف هو "اللام" وحدها؛ و"همزة الوصل" زائدة عليها لا فيها؛ لأنها أحادية الوضع، وذلك هو المذهب الأول الذي عزاه له العلماء غير ابن مالك، فمن كلام سيبويه الذي يوحي بكونه ذهب إلى أن "أل" ثنائية الوضع قوله: (وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف حجر...) (٣)؛ وقوله: (وهذا ما جاء منه الألف واللام، وذلك قولك: "أَرَسَتْهَا الْعِرَاكُ..." (٤)، فتعبيره عن أداة التعريف

(١) انظر اللامات: ص ١٩.

(٢) انظر الجنى للداني: ص ٣٠، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل.

(٣) الكتاب ٢٢/١، بتحقيق / هارون.

(٤) المرجع السابق ٣٧٢/١.

بـ "الألف واللام" يرشد إلى أن التعريف - عنده - يتأتى بهما ؛ وليس بـ "اللام" وحدها ، ومن ثم تعد "أل" ثنائية الوضع ، ومما يقوى ذلك أنه عدها في الحروف الثنائية حيث قال : (... وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل (...) فمن ذلك "ألم" و "أو" و "قَدَّ" (...) و "أل" تعرف الاسم في قولك : "الْقَوْمُ" و "الرَّجُلُ" (...)^(١) وقال في موضع آخر : (.. والحرف الذى تعرف به الأسماء هو الحرف الذى فى قولك : "الْقَوْمُ" و "الرَّجُلُ" و "النَّاسُ" ، وإنما هى حرف بمنزلة قولك : "قَدَّ" و "سَوَّفَ" (...) ألا ترى أن الرجل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول : "ألى" كما يقول : "قَدَّى" ثم يقول : كَانَ وَكَانَ ...)^(٢) .

فهذه العبارات من كلام سيبويه ترشد إلى أنه ذهب إلى أن "أل" مركبة من همزة الوصل واللام ، وبهما يتأتى التعريف وليس باللام وحدها ، فهي - عنده - ثنائية الوضع ، وتلك العبارات هى التى استند إليها ابن مالك فى نسبة هذا المذهب لسيبويه ، وجعله مذهبا خاصا به^(٣) ، والواقع أن هذه النصوص من كتاب سيبويه تشهد لابن مالك بأن ما عزاه لسيبويه من كون "أل" - عنده - حرفا ثانيا هو الصواب ، ومن ثم رجح المرادى هذه النسبة لسيبويه^(٤) .

* هذا .. ومن كلام سيبويه الذى يوحى بأنه ذهب إلى أن "أل" أحادية الوضع قوله : (.. وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ "قَدَّ" ؛ وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كاتفصال ألف الاستفهام فى قوله :

(١) الكتاب ٤/ (٢٢٠-٢٢٦) - يتصرف - .

(٢) السابق ٤/ ١٤٧ - يتصرف - .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١ .

(٤) انظر : الجنى الدانى : ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

"أَرِيدُ؟" ، ولكن الألف كَألف "أَيِّمٍ" في : "أَيِّمٌ اللَّهُ" ، وهي موصولة كما أن ألف "أَيِّمٍ" موصولة ...^(١).

فهم من هذه العبارة أن سيبويه خالف الخليل في كون "أل" ثنائية الوضع ، حيث قضى بأن الهمزة فيها همزة وصل زائدة على "اللام" التي يعرف بها وحدها ، فهي كـ "همزة الوصل" في "أَيِّمٌ" القسم ؛ إذ إنه - في الأصل - : "يَعِيْنٌ" بدون "همزة" فلما سكن أوله لعل صرفية زيدت عليه همزة الوصل ، فهي زائدة عليه ؛ لا زائدة فيه ، وكذلك همزة الوصل في "أل" زيدت على أداة التعريف وهي "اللام" الساكنة ؛ للتوصل إلى النطق بها ، ولم يعتد بهذه الهمزة في وضع "أل" كما لم يعتد بها في وضع "أَيِّمٌ اللَّهُ" ؛ ومن ثم كانت أحادية الوضع ، وذلك هو المذهب الأول الذي اشتهر بين النحويين أنه مذهب سيبويه والجمهور من نحاة البصرة والكوفة ، وقد كثر ذلك وشاع في كتب الأئمة المحققين .

وإذا كان ابن مالك خالف الإجماع على نسبة هذا المذهب لسيبويه ؛ حيث صرح في كتابه شرح التسهيل بأن "أل" عند سيبويه ثنائية الوضع ؛ وهو ما قضى به المذهب الثاني ؛ فإنه وافق العلماء في نسبة المذهب الأول لسيبويه في كتابه : "شرح الكافية الشافية" ، وذلك قوله : (اللام - وحدها - هي المعرفة عند سيبويه ، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة ...)^(٢) .

يستتبط من ذلك أمران :

(أحدهما) : أن ابن مالك أراد أن يخبر عن وجود قولين لسيبويه في هذه المسألة .

(١) الكتاب ٣/ ٣٢٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ؛ لابن مالك ١/ ٢١٩ ، تحقيق الدكتور / عبد المنعم هريدي .

(الأمر الآخر) : أنه تراجع عن رأيه المذكور في شرح التسهيل ؛ إذ إنه شرح الكافية الشافية بعد تصنيفه كتاب التسهيل ؛ وفراغه من شرحه ، بدليل إحالته بعض المواضع في شرح الكافية الشافية إلى ما في شرح التسهيل ، من ذلك قوله - بعد العبارة المذكورة - : (... وقول الخليل هو المختار عندي ، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفي في شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ، فليُنظر فيه هناك...)^(١) ، ولعل الأمر الأول هو الأقرب إلى الصواب .

وقد احتج ابن مالك لاختياره مذهب الخليل ؛ وهو كون "أل" ثنائية الوضع وهمزتها همزة قطع بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظر ، منها تصدير الزيادة - أى : همزة الوصل - فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ؛ - و - وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ؛ - و - افتتاح حرف بهمزة وصل ؛ - و - لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ، فهذه أمور لا نظير لها في اللغة ، ثم ذكر بعض الوجوه التي استدل بها للمذهب الثالث^(٢) ، - وقد تقدم ذكرها - ، وقد نازعه أبو حيان في الوجوه التي احتج بها ؛ وردّها^(٣) .

هذا .. وقد نوقش ما استدل به للمذهب الثالث - أى : المعزو للخليل وابن كيسان - وأجيب عن أدلتهم بما ردّها ، وذلك ما يلي :

أ - كون فتح همزة "أل" دليلاً على أنها همزة قطع ؛ لا وصل ؛ أجيب عنه بما تقدم من كونها فتحت لتكون مخالفة لحركة همزة الوصل التي تدخل على الأفعال والأسماء - أيضاً - لكثرة الاستعمال^(٤) .

(١) شرح الكافية الشافية ٣١٩/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٣) انظر : شرح الفاكهي لقطر الندى وحاشية يس عليه ٢٢٧/١ .

(٤) انظر : أسرار العربية : ص ٢٠٠ ؛ وسر الصناعة ١١٧/١ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣٢١/٣ ؛ والهمع ٢٥٦/١ .

ب - ما أحتج به لكونه همزة "أل" همزة قطع ؛ وهو إثباتها مخففة في الدرج بعينها
 "همزة الاستفهام" في نحو قوله - تعالى - : "قُلْ اللَّهُ أَكْبَرُ لَكُمْ"^(١)، وإثباتها
 محققة بعد كل من حرف النداء - و - حرف القسم ، في نحو : "يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي"
 و : "أَفَأَنْتُمْ لَتَفْعَلْنَ" ، وهذا موضع تحذف فيه همزة الوصل البتة ، أوجب عنه بأن
 "همزة الوصل" خفت بعد "همزة الاستفهام" بإبدالها "الفأ" أو جعلها بين بين
 لنلا يلتبس الاستفهام بالخبر^(٢) ، وحقت بقطعها بعد حرف النداء في نحو :

"يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي" - و - بعد حرف القسم في نحو : "أَفَأَنْتُمْ لَتَفْعَلْنَ" ؛ لأن اسم الله
 - تعالى - اختص بقطع همزته - في الدرج - دون غيره ؛ لكثرة استعماله من
 جهة ، ولتعظيمه من جهة أخرى^(٣) ، وقيل : لأن "أل" صارت عوضاً عن همزة
 "إله" ^(٤) - على ما سيأتي - .

ج - ما استدلل به لكون "أل" كلمة واحدة ثنائية الوضع من أن الشاعر إذا اضطر
 فصلها من الكلمة نحو : "يَذَّأَلُ" - في البيت الذي استشهدوا به - ثم يردّها في
 أول الكلمة بعد ، نحو : "يَالشَّحْمُ" - في البيت الذي بعده - ؛ وأيضاً - من قطع
 "أل" والوقف عليها في أنصاف الأبيات ؛ أوجب عنهما بأن "الهمزة" لما لزمته
 "السلام" لسكونها ؛ وكثر اللفظ بها صارت كالجزء منها
 من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وجرت مجرى ما هو على حرفين نحو :
 "هَلْ" و "تَلْ" ؛ فجاز فصلهما في بعض المواضع ؛ وبخاصة في أنصاف الأبيات

(١) سورة يونس : من الآية ٥٩ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٣٤٠/١ ، وجواهر الأدب : ص ٣٠٤ ؛ وشرح المفصل
 لابن يعيش ١٩/٩ + ١٣٨ .

(٣) انظر : رصف الميالي : ص ٧١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٩ ؛ وانظر التليد في علل البناء
 والإعراب للمكبري ٣٣٦/١ ، تحقيق / غازي مختار طليمات .

(٤) انظر : السابق ؛ وشرح التصريح ١٤٩/١ .

(٥)

؛ إذ إنها محل الوقف ، يدل على ذلك أن الشعراء قد يجيئون ببعض الكلمة مما هو أصل منها في المصراع الأول من البيت ؛ ويتمونها في أول المصراع الثاني ، وذلك كما في قول الشاعر :

يَا نَفْسُ أَكَلًا وَاضْطِجَا عَا ؛ نَفْسُ لَسْتِ بِخَالِدَةٍ^(١)

فقد قطع الشاعر كلمة : "اضْطِجَا" حيث جاء ببعضها في نهاية صدر البيت وأتمها في أول عجزه ، وهو كثير في الشعر ، فلما جاز ذلك في كلمة واحدة ولا مدلول لجزء منها على شيء من المعنى ، ولم ينكر ذلك منكر ؛ جاز أن يفصل ما هو - في اللفظ - كالجزء من الكلمة في المصراع الأول من البيت ؛ وهو (لام "أل") ولا يدل ذلك على نية الانفصال^(٢) ، بل هو في "أل" أجود لكونها تدل على معنى^(٣) .

وهذا الرد يندفع به - أيضا - ما استدل به لمذهب الخليل من كون إثبات همزة "أل" والوقوف على الهمزة واللام - في التثنية - دليلاً على أنهما جميعاً للتعريف^(٤) .

يستتبط مما ذكر أن كون "أل" ثنائية الوضع وهمزتها همزة قطع - وهو المذهب المعزو للخليل وابن كيسان - مردود لضعف الاحتجاج له^(٥) ، ومع ذلك فقد

(١) هذا بيت من مجزوء البحر الكامل ، وهو لكثير في شرح المفصل ١٩/٩ ، وليس في ديوانه ، والشاهد

فيه مجيء بعض أصول كلمة في نهاية صدر بيت من الشعر ؛ وبعضها الآخر في أول عجزه .

(٢) انظر : سر الصناعة ١/٣٤١، ٣٤٠ ؛ ورسف المباني : ص ٧٣ ؛ وشرح المفصل ١٨/٩ ، ١٩ .

(٣) انظر : رسف المباني : ص ٧٣ .

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ١/٣٣٧ ؛ وشرح المفصل ١٨/٩ .

(٥) انظر : اللامات ص ١٨ .

اختاره ابن مالك ، وتبعه ولده ، ورجحه ابن هشام في كتابه : "الجامع" ؛ قاله الفاكهي^(١) .

أما كون "أل" حرفاً ثنائياً ؛ وهمزتها همزة وصل معتد بها في الوضع ؛ وهو المذهب الثاني الذي عزاه ابن مالك لسيبويه - في شرح التمهيد - ؛ فإن بعض المحققين صحح هذه النسبة لسيبويه ، ورأى أن هذا المذهب هو أقرب المذاهب المذكورة إلى الصواب^(٢) ، وقد وقفنا فيما سبق على أن ظاهر كلام سيبويه في حرف التعريف يوحى بأن ما قضى به أصحاب هذا المذهب هو أحد قولين لسيبويه ، والقول الآخر يقضى بكون "أل" أحادية الوضع ، إذ إن التعريف يتأتى بـ "السلام" وحدها ؛ وهمزة الوصل زائدة عليها لا فيها ، وذلك القول هو المشهور عن سيبويه^(٣) ، ومن ثم عزى له وللجمهور في معظم كتب الأئمة المحققين^(٤) ، وفي كتابه : "شرح الكافية الشافية" لم يخالف ابن مالك في هذه النسبة لسيبويه - كما تقدم - ، وكذلك ابنه حيث نص على أنه مذهب سيبويه في : "شرح الألفية"^(٥) ، وهذا المذهب هو المختار عند أكثر النحويين^(٦) .

وحاصل القول أن المذهب الأول ؛ وهو كون "أل" أحادية الوضع هو أرجح المذاهب المذكورة ، ولعل ذلك يرجع إلى قوة الأدلة التي استدل له بها ، وإن كان قد اعترض على بعضها فقد رد بما يندفع به الاعتراض ، وذلك أنه اعترض على

(١) انظر : شرح الفاكهي لقطر الندى في حاشية يس عليه ٢٢٧/١ ، طبعة مصطفى الحلبي .

(٢) انظر : الجني الداني : ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٩٣ .

(٣) انظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢٢٧/١ - انظر للشرح - .

(٤) انظر - في ذلك - اللامات : ص ١٨ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣٠٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعربش ١٧/٩ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣/٣٢١ ؛ ووصف المباني : ص ٧١ ؛ والهمع ١/٢٥٦ ؛ وغيرها .

(٥) انظر : شرح ألفية ابن مالك لابن النافلم : ص ٩٩ ، تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .

(٦) انظر : سر الصناعة ١/٣٤٥ ؛ والمنصف ص ٩٥ ؛ واللامات : ص ١٨ ؛ ووصف المباني ص ٧١ .

ما استدل به - له - من تخطى العامل الضعيف "أل" في نحو : "مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ" ؛ حيث تخطاها حرف الجر "الباء" وعمل فيما بعدها ؛ وهو : "رَجُلٌ" ؛ وفي ذلك دلالة على امتزاج "أل" بالمعروف ؛ ولا يمتزج إلا الحرف الأحادي ؛ اعترض على هذا الاستدلال بأن العامل الضعيف يتخطى ألفاظاً مركبة من حرفين غير "أل" ، فيعمل فيما بعدها ، ولا يغير ذلك من وضعها على حرفين ، من هذه الألفاظ حرف التنبيه "ها" في نحو : "مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ" ، فحرف الجر "الباء" تخطى "ها" ، وهي مركبة من حرفين ؛ وعمل في اسم الإشارة بعدها ؛ وهو "ذَا" ، وذلك يدل على أن تخطى عمل الجار إلى ما بعد "أل" في نحو : "مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ" لا يخرجها عن كونها مركبة من حرفين ؛ مثل "ها" .

أجيب عن هذا الاعتراض بأن الموضعين بينهما فرق من جهة أن "ها" معناها التنبيه ، والتنبيه ضرب من التوكيد ، فصارعت بذلك "ما" الزائدة للتأكيد في نحو قوله - تعالى - : "فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ" ^(١) ؛ أى : بِنَقْضِهِمْ ؛ وقوله - تعالى - : "عَمَّا قَلِيلٍ" ^(٢) ؛ أى : عَنْ قَلِيلٍ ، فلما جاز الفصل بـ "ما" بين الجار والمجرور لتوكيد الكلام ؛ جاز أن يفصل بـ "ها" بين الجار والمجرور ؛ إذ إنها للتنبيه ؛ والتنبيه يفيد التوكيد ، وليست "أل" كذلك ؛ إذ إن التوكيد ليس غرضاً فيها ، وإنما الغرض منها نقل النكرة إلى معنى المعرفة بدون توكيد ، فثبت بذلك أن المعنيين متباينان ، ولذلك يوجد فرق في المعنى بين قولنا : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ" وقولنا : "مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ" ، ولا يوجد فرق بين أن يقال : "مَرَرْتُ بِذَا" وأن يقال : "مَرَرْتُ بِهَذَا" ؛ لأن معناهما واحد

(١) سورة النساء : من الآية ١٥٥ .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية ٤٠ .

، وليس بينهما أكثر من تأكيد الكلام في : "مَرَرْتُ بِهَذَا" ، فدل ذلك على أن اتصال "أل" بما عرفته ليس كاتصال "ها" بما نيهت عليه^(١) .

ومنها "مَا" المفصول بها بين الجازم والمجزوم ؛ كما في نحو قوله - تعالى - : "أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى" ^(٢) ؛ حيث تخطى عامل الجزم ؛ وهو "أَيُّ" الشرطية الحرف "مَا" وهو على حرفين ، فعمل الجزم فيما بعده ؛ وهو الفعل : "تَدْعُوا" مع أن الجازم أضعف من الجار في العمل ؛ إذ إن عوامل الأفعال في الجملة أضعف من عوامل الأسماء ^(٣) .

وهذا الاعتراض مندفع بما اندفع به سابقه ؛ حيث إن المعنى الذي تفيد "مَا" في الآية المذكورة ونحوها هو التوكيد ؛ والمعنى الذي تفيد "أل" هو التعريف ، فلما تباین المعنيان جاز أن يفصل بين الجازم والمجزوم بـ "مَا" ؛ والفصل بها بين الجار والمجرور أولى ، ولم يجز ذلك في "أل" ، فثبت بذلك أن اتصالها بما عرفته ليس كاتصال "مَا" بما أكدته ^(٤) .

ومن ذلك - أيضا - "لَا" المفصول بها بين الجار والمجرور في نحو : "رَبِّدْ يَلَا مَالٍ" ؛ والمفصول بها بين "أَنْ" الناصبة والفعل المنصوب بها ؛ كما في نحو قول الله - تعالى - : "يَقْلَى يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ" ^(٥) ؛ والمفصول بها بين "إِنْ" الشرطية وفعل الشرط في نحو : "إِنْ لَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ" ، فلفظ "لَا" مركب من حرفين وقد تخطاها عامل الجر - في المثال الأول - فعمل فيما بعدها الجر ، وتخطاها عامل نصب

^(١) انظر : سر الصناعة ٣٤٤،٣٤٣/١ ، وانظر - أيضا - شرح اللمع لابن برهان ٣١٣،٣١٢/١ .

تحقيق الدكتور / فائق فارس .

^(٢) سورة الإسراء : من الآية ١١٠ .

^(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٣٤٥/١ .

^(٤) انظر المرجع السابق .

^(٥) سورة الحديد : من الآية ٢٩ .

الفعل - في الآية الكريمة - فنصب الفعل بعدها ، وتخطاها عامل الجزم - في المثال الثالث - فجزم الفعل بعدها .

أجيب عن هذا الاعتراض بأن "لَا" اختصت من جميع ما هو على حرفين بجعلهما كجزء الكلمة ، فلذا يقال : "الَّا فَرَسٌ" و: "الَّا إِنْسَانٌ"^(١) - على القول بأن "لَا" - هاهنا - ليست بمعنى : "غَيْرٌ" - .

من ذلك نقف على أن الاحتجاج للمذهب الأول هو الأقوى ، وإن كان قد اعترض على بعض ما استدلل له به فهو مندفع بما ذكر من أجوبة ، وبذلك تثبت صحة ما قضى به أصحاب هذا المذهب ؛ ومن ثم اختاره أكثر النحويين المحققين .

❏ تذييل :

قلل أبو حيان من قيمة هذا الخلاف ؛ وصرح بأنه قليل الجدوى ولا ينبغي أن يتشاغل به^(٢) ، والواقع أن ما ذكر من مذاهب للخليل وابن كيسان ؛ وسيبويه ؛ والجمهور بجذى في توجيه التعبير عن لفظ "أل" ، وذلك أن أصحاب المذهب الأول لما قضوا بكونها أحادية الوضع عبروا عنها بـ "اللام" ، وحكموا على من يعبر عنها بـ "الألف واللام" - أو بـ "أل" بأنه تارك لما هو أولى^(٣) ، ومن ثم عبر عنها المتأخرون باللام فقط^(٤) ، ولما كانت "أل" ثنائية الوضع وهمزتها همزة وصل معند بها على المذهب الثاني المعزو لسيبويه فإن المعبر عنها يجوز له أن يقول : "أل" ، وأن يقول : "الألف واللام" ، وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٢ ؛ وشرح اللمع لابن برهان ١/٣١٢، ٣١٣ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ١/٥١٣ ؛ والهمع ١/٢٥٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٣ .

(٤) انظر : جواهر الأدب : ص ٣٠٤ ؛ والجنى الداني : ص ١٩٣ .

بالأمريين^(١) وإن كان الأول الأقيس^(٢) ، ولما كانت "أل" على المذهب الثالث المعزو للخليل وابن كيسان حرفاً ثانياً بمنزلة "قَدْ" و "هَلْ" ونحوهما فإنه قد حكى عن الخليل أنه عبر عنها بـ "أل" ، واحتج لذلك بأنها لما كانت في الأسماء بمنزلة "قَدْ" في الأفعال فإن التعبير عنها بـ "الألف واللام" لا يجوز كما لا يجوز التعبير عن "قَدْ" بـ "القاف والdal"^(٣) ، وقيل : إنه أنكر على من سماها "الألف واللام" وكان إنكاره على من سماها بـ "اللام" فقط أشد^(٤) .

يضاف إلى ذلك أنه قد استحدثت تعبير يصدق على ما قضى به أصحاب المذاهب الثلاثة المذكورة ، ويصدق - أيضاً - على "ألم" في لغة حمير وطى ، وهو التعبير بـ "أداة التعريف"^(٥) .

يستنبط من ذلك أن الخلاف المذكور يسفر عن ثمرة ؛ حاصلها أن المعبر عن الاسم المعرف بأداة التعريف لا إنكار عليه إذا عبر عنه بـ "المعرف بأل" ؛ أو المعرف بـ "الألف واللام" - أو - "بالهمزة واللام" ؛ أو "المعرف باللام" ، فله أن يستعمل كل هذه العبارات ؛ مراعاة لتعدد طرق التعبير عن "أل" ؛ الناجمة عن المذاهب الثلاثة المذكورة .

وثبتت ثمرة أخرى لهذا الخلاف تظهر في نحو : "اجْتَمَعَ الْقَوْمُ" ، فعلى كل من المذهب الأول والمذهب الثاني لا همزة في كلمة : "الْقَوْمُ" ؛ لأن همزة "أل" - فيها - همزة وصل حذف في الدرج لتحرك ما قبلها ، وعلى المذهب الثالث همزة "أل"

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٧٢، ٢٢/ ٣ + ٣٢٥، ٣٢٤/ ٤ + ٢٢٦/ ٤ ، بتحقيق / هارون .

(٢) انظر : الجني الداني : ص ١٩٣ .

(٣) انظر : سر الصناعة ١/ ٣٣٣ ، وجواهر الأدب : ص ٣٠٤ ؛ ووصف المباني : ص ٧٠ والجني

الداني : ص ١٣٨ ، ١٩٣ .

(٤) انظر : جواهر الأدب : ص ٣٠٤ .

(٥) ذلك هو تعبير ابن مالك في الألفية ، والتزم به شراحها في مصنفاتهم .

موجودة في كلمة : "الْقَوْم" ؛ لأنها همزة من أصل تركيب "أل" ، وقد حذفت - فسي النطق - لكثرة الاستعمال ، وعليه لم يكن هناك همزة وصل أصلاً لتحذف في الدرج ، إذ إنه لم يثبت بها لعدم الاحتياج إليها ^(١).

بذلك يثبت أن هذا الخلاف لم يكن قليل الجدوى كما زعم أبو حيان .

هذا .. وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكر من خلاف للنحويين فسي "أل" المعرفة يتسحب - أيضاً - على أقسامها الأخرى التي سنعرض لبحثها - إن شاء الله - .

ثانياً : بيات حقيقة "أل" من حيث النوع :

اختلف النحويون في نوع "أل" من حيث كونها لفظاً مشتركاً بين الحروف والأسماء ؛ أو حرفاً محضاً لازماً للحرفية ، وفي ذلك مذهبان :

المذهب الأول : أنها لفظ مشترك ؛ حيث تكون اسماً موصولاً بمعنى "الَّذِي" وفروعه ، وتعرف - حينئذ - بـ "أل" الموصولة ، وذلك قسم من أقسام "الألف واللام" - على ما سيأتي - ، وتكون حرفاً فيما سوى ذلك من أقسامها ^(٢) .

وإنما تكون "أل" اسم موصول بمعنى "الَّذِي" وفروعه إذا دخلت على كل من اسم الفاعل واسم المفعول ؛ نحو : "هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا" ، أي : "الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا" ، ونحو : "الْمَضْرُوبُ زَيْدٌ" ، أي : "الَّذِي ضُرِبَ - أو - يُضْرَبُ" ، وإنما كانت "أل" اسم موصول في هذين المثالين ونحوهما لأن المراد - في الأصل - وصف اسم الموصول : "الَّذِي" - وهو معرفة - بالجملة الفعلية : "ضَرَبَ زَيْدًا" أو "يُضْرَبُ" أو "يُضْرَبُ" ؛ والجملة الفعلية نكرة ، فلما كان وصف المعرفة بالنكرة غير ممكن جيء

(١) انظر : معجم الهوامع ٢٥٧/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٢، ٢٨٣/١ ؛ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١٨١/١ ، شرح وتعليق / تركي فرحان المصطفى .

(٢) انظر : الجنى الداني : ص ١٩٢ .

بـ"أل" وجعلت بمعنى "الَّذِي" - أي : اسم الموصول الذي يراد وصفه - ، ولما كانت "أل" لا تدخل إلا على الاسم حول لفظ الفعل الذي تصدرت به الجملة الموصوف بها إلى لفظ اسمى الفاعل والمفعول ؛ وقد تضمن كل منهما معنى الفعل الذي اشتق منه ؛ فقليل : "الضَّارِبُ" و "المَضْرُوبُ" ؛ ونحوهما ، فـ "أل" - على هذا المذهب - اسم في صورة الحرف ، وكل من اسم الفاعل واسم المفعول فعل في صورة الاسم ^(١) .

وهذا هو مذهب الجمهور ^(٢) ؛ حيث ذهب إليه كثير من المتقدمين منهم الرماني ^(٣) ، وابن السراج ^(٤) ، والفارسي ^(٥) ، وتبعهم جماعة من المتأخرين منهم ابن الحاجب ^(٦) ، وابن مالك ^(٧) ، وولده ^(٨) ، وصححه كثير من المحققين ^(٩) .

المذهب الآخر : أن "أل" من الحروف المحضة اللازمة للحرفية في جميع أقسامها ، والتي تدخل على اسمى الفاعل والمفعول ليست اسما ، وإنما هي حرف ،

(١) انظر الأصول في النحو لابن السراج ٢/٢٥٦ ، تحقيق الدكتور / عبد الحسون الفتى ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٣/٩٥ ، وارتشاف الضرب ١/٥٣١ ، والجني الداني : ص ٢٠٢ ، وجمع الهوامع ١/٢٥٧ ، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ١/٢٥١ .

(٣) انظر جواهر الأدب : ص ٣٠١ .

(٤) انظر الأصول في النحو ١/٢٥٦ .

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢/١١٤٨، ١١٤٩ ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان .

(٦) انظر قول ابن الحاجب في شرح الكافية للرضي ٣/٩٨، ٩٩ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٠ .

(٨) انظر شرح الألفية لابن الناطم : ص ٨٧ .

(٩) انظر : الجني الداني : ص ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٢٤ ، طبعة / فيصل عيسى الحلبي .

فذهب المازني إلى أنها حرف موصول^(١)؛ واختاره أبو حيان^(٢)؛ في حين ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها حرف تعريف^(٣) واختاره بعض المحققين^(٤).

وقد استدل أصحاب المذهب الأول لكون "أل" الموصولة اسما بما يلي :

١- عود الضمير عليها في السعة ؛ كما في نحو : "قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ" ؛ ونحو : "الضَّارِبُهَا زَيْدٌ هُنْدٌ" ؛ ونحو "الْمَمْرُورُ بِهِ عَمْرُو" ؛ والضمير لا يعود إلا على الأسماء^(٥) .

وأجاب المازني عن هذا الدليل بأن الضمير عائد على موصوف محذوف ، فالتقدير - في الأمثلة المذكورة - : "قَدْ أَفْلَحَ الرَّجُلُ الْمُتَّقِي رَبَّهُ" و "الْمَرْأَةُ الضَّارِبُهَا زَيْدٌ هُنْدٌ" ، و : "الرَّجُلُ الْمَمْرُورُ بِهِ عَمْرُو"^(٦) .

ورد على المازني بأن حذف الموصوف له ثلاثة مواضع - في باب النعت - لا يحذف في غيرها إلا لضرورة ؛ وليس هذا واحدا منها ؛ إذ المواضع هي : كون النعت صالحا لمباشرة العامل ؛ كما في قول الله - تعالى - : "أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتِي"^(٧) ؛ أي : تُزَوِّعًا سَابِقَاتِي ؛ وكون المنعوت بعض اسم سابق مجرور بـ "مِنْ"

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٥١٣/١ ، والجنى الداني : ص ٢٠٢ ؛ وجمع الهوامع ٢٧٥/١ ؛ وشرح الأسموني في حاشية الصبان ٢٥١/١ ؛ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٥٩/١ .

(٢) انظر النكت الحسان لأبي حيان : ص ٤٨ ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفلبي .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٥١٣/١ ، والجنى الداني : ص ٢٠٢ ؛ وجمع الهوامع ٢٧٥/١ ؛ وشرح الأسموني في حاشية الصبان ٢٥١/١ ؛ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٥٩/١ .

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعقوب ١٤٤/٣ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٩٣/٣ ؛ وشرح الأسموني في حاشية الصبان ٢٥١/١ ، ٢٥٢ ؛ والجمع ٢٧٥/١ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٥٢/١ - انظر الشرح - .

(٧) سورة سبأ : من الآية ١١ .

أو بـ "قِي" ، كما في نحو : "مِنَا ظَعَنَ وَمِنَا أَقَامَ" ؛ أي : "مِنَا فَرِيقَ ظَعَنَ وَفَرِيقَ أَقَامَ" ؛ ونحو : "فِينَا سَلَمَ وَفِينَا هَلَكَ" ؛ أي : "فِينَا فَرِيقَ سَلَمَ وَفَرِيقَ هَلَكَ" (١) .

٢- استحسان خلو الصفة مع "أل" عن الموصوف في نحو : "جَاءَ الْكَرِيمُ" ، فلولا أن "أل" - هاهنا - اسم موصول اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف مع "أل" كما يقبح بدونها .

٣- إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى في نحو : "جَاءَ الْمُكْرَمُ أَبُوهُ عَمَرًا أَمْسٍ" فلولا أن "أل" بمعنى "الَّذِي" ؛ واسم الفاعل في تأويل الفعل وقد سد مسده لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنى المضى معها إذا كانت حرفاً أحق منه بدونها ؛ إذ إنه لا يعمل وهو مجرد من "أل" إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأن عمله بسبب شبهه بالفعل المضارع ، ودخول "أل" الحرفية عليه يبعده عن هذا الشبه ويقربه من الجوامد ؛ لأنها - حينئذ - "أل" المعرفة ، وهي من خصائص الأسماء ، والأصل في الأسماء الجمود ، وهذا الدليل لم ينهض على الأخفش ؛ لأنه التزم كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل مع "أل" (٢) .

٤- دخول "أل" على الفعل المضارع ، كما في نحو قول الشاعر :

مَا أَنتَ بِأَلْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَنَلِ (٣)

(١) انظر : حاشية الصبان ٢٥٢/١ وحاشية الخضري ١٥٩/١ .

(٢) انظر : شرح التصريح ١٣٧/١ وحاشية الصبان ٢٥٢/١ .

(٣) هذا بيت من البحر البسيط ، وهو للفرزدق في الإنصاف ٥٢١/٢ ؛ وجواهر الألب ٣١٩ ؛ وخزانة الألب ٣٢/١ ؛ والدرر ١٥٧/١ ، والمقاصد النحوية ١١٧/١ ؛ وليس في ديوان الفرزدق ، والشاهد فيه قوله : "التَرَضَى" حيث دخلت "أل" على الفعل المضارع ، وذلك ضرورة عند النحويين ، وذهب ابن مالك إلى أنه ليس بضرورة ؛ وإنما هو قليل .

قلو كانت "أل" حرف تعريف لما دخلت على الفعل ؛ لأنها - حينئذ - مختصة بالاسم^(١).

واستدل لكون "أل" الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول حرفا كما ذهب المازني والأخفش ومن وافقهما بما يلي :

١ - أنها لو كانت اسما لما جاز حذف همزتها ؛ لأن ذلك يؤدي إلى بقائها اسماً على حرف واحد وهو "اللام" وذلك إجحاف .

وأجيب عن هذا الدليل بأن "أل" لما كانت حال حرفيتها كما هي حال اسميتها من غير تغيير سهل حذف همزتها حال اسميتها كما سهل ذلك حال حرفيتها ، يضاف إلى ذلك أن من الأسماء المعربة المتصرفة ما يكون بعد الحذف منه على حرف واحد ، نحو : "ذو" و "قو" ؛ فإنهما على حرفين ، فإذا التقى آخرهما بساكن في أول كلمة بعدهما حذفت "الواو" منهما لالتقاء الساكنين ، وتبقى كل منهما على حرف واحد ، فلما ثبت جواز ذلك في الاسم المعرب المتصرف جاز في الاسم المبني غير المتصرف^(٢) .

٢ - أن العامل يتخطى "أل" الداخلة على المشتق في نحو : "جاء القارئ" كما يتخطى الداخلة على الجامد في نحو : "جاء الرجل" ، وهي مع الجامد حرف معرف - اتفاقاً - فينبغي أن تكون مع المشتق كذلك^(٣) .

(١) انظر : أوجه الاستدلال لهذا المذهب في : جواهر الأدب : ص ٣٠١ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣/٩٣ - ٩٥ ؛ وشرح الألفية لابن النافذ : ص ٨٧ ؛ وشرح الأسموني في حاشية الصبان ١/ (٢٥١-٢٥٣) .

(٢) انظر جواهر الأدب : ص ٣٠٣، ٣٠٢ .

(٣) انظر : النكت الحسان : ص ٤٨ ؛ وجمع الهوامع ١/ ٢٧٥ ؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٧ ؛ وشرح الأسموني في حاشية الصبان ١/ ٢٥٣ .

ورد هذا الدليل بأن هناك فرق بين "أل" الموصولة و"أل" المعرفة ، وذلك أن "أل" مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا ؛ إذ إن المشتق في تقدير الفعل ، فيقتضى ذلك أن يعود عليها ضمير ، أما "أل" المعرفة فلا يعود عليها ضمير؛ وإنما نقل الإعراب إلى ما بعد "أل" الموصولة لكونها على صورة الحرف^(١) .

٣ - أن "أل" الداخلة على المشتق لا موضع لها من الإعراب - اتفاقا - ، فلو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب ، ففي نحو : "جَاءَ الصَّائِمُ" و "أَكْرَمْتُ الْكَاتِبَ" و : "مَرَرْتُ بِالْجَالِسِ" ، تكون "أل" - في المثال الأول - في موضع رفع فاعلا ؛ واسم الفاعل : "صَائِمٌ" إما أن يكون صلة الموصول لا محل له من الإعراب ؛ وإما أن يكون فاعلا بعد فاعل ، فالأول مردود لأن الفعل : "جَاءَ" عمل في "صَائِمٍ" الرفع ؛ ومن ثم يندفع كونه لا محل له من الإعراب ، والآخر مردود - أيضا - ؛ لأن كون "أل" فاعلا وما بعدها فاعلا يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان وذلك محال .

وفي المثال الثاني تكون "أل" في موضع نصب مفعولا أولًا لـ "أَكْرَمْتُ" ، واسم الفاعل : "كَاتِبٌ" إما أن يكون صلة لا محل له من الإعراب ؛ على اعتبار إعمال "أَكْرَمْتُ" في مفعول واحد ؛ وإما أن يكون مفعولا ثانيا له ، فالأول مردود لأن الفعل "أَكْرَمْتُ" عمل فيه النصب ؛ والآخر مردود - أيضا - لأن نصب "أل" مفعولا به ؛ وكذلك ما بعده يفضي إلى أن يكون للفعل "أَكْرَمْتُ" مفعولان ؛ ففي حين أنه من الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد ؛ وتعديه إلى مفعولين ممتنع .

وفي المثال الثالث تكون "أل" في موضع جر بـ "الباء" واسم الفاعل : "جَالِسٌ" إما أن يكون صلة لا محل له من الإعراب ، وإما أن يكون مجرورا بـ "الباء" ، فيكون للباء مجروران ، فالأول مردود بكون اسم الفاعل : "جَالِسٌ"

(١) انظر : شرح التصريح ١/١٣٧ .

مجروراً بالباء ، والآخر مردود - أيضاً - ؛ لأن كون الباء لها مجروران محال ،
بذلك يثبت أن "أل" في الأمثلة المذكورة ونحوها لا موضع لها من الإعراب ، ومن
ثم لم تكن اسماً ، وإنما هي حرف ^(١) .

وأجيب عن هذا الاستدلال من وجهين ^(٢):

(أحدهما) : أنه يشترط في كون صلة الموصول لا محل لها من الإعراب أن
تكون جملة في اللفظ والمعنى ، وصلة "أل" ليست كذلك ، وإنما هي اسم مشتق ،
مفرد في اللفظ ؛ جملة في المعنى ، فهي غير جملة في اللفظ ، فضلاً عن أن
مجموع "أل" وصلتها شبيه بالمركب المزجي ، ولما كان أثر العامل - أي :
الإعراب - يظهر في عجز المركب المزجي دون صدره ؛ فإن الإعراب في "أل"
الموصولة ينبغي ألا يظهر فيها ؛ وإنما يظهر في آخر صلتها ؛ لكونها شبيهة بعجز
المركب المزجي .

و (الوجه الآخر) : أن "أل" الموصولة لما كانت في صورة الحرف نقل
إعرابها إلى صلتها عارية ؛ كما حدث في "إلا" التي بمعنى : "غير" في نحو قوله -
تعالى - : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" ^(٣) ، وذلك أن "إلا" - ها هنا - بمعنى
: "غير" فهي حرف في معنى اسم ؛ وقد وقعت صفة لاسم "كان" المرفوع ؛ وهو
"آلهة" فحقها أن تكون مرفوعة كالموصوف ؛ وأن يظهر فيها الإعراب كما يظهر

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعين ١٤٤/٣ ؛ وحاشية الصبان
٢٥٣/١ .

(٢) انظر - في ذلك - : شرح الكافية للرضي ٩٥/٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١ ؛ وحاشية
الصبان ٢٥٣، ٢٥٢/١ .

(٣) سورة الأنبياء : من الآية ٢٢ .

في "عَيَّرَ" ، ولكن ذلك متعذر في "إِلَّا" لكونها حرفا ، ولذلك نقل الإعراب عارية إلى ما بعدها الذي كان حقه أن يكون مجرورا بالإضافة ، وهو لفظ الجلالة : "الله" (١) .

* هذا .. وتجدر الإشارة إلى أن الزمخشري انفرد برأى في هذه المسألة ، وهو أن "أل" الموصولة منقوصة من "الَّذِي" وفروعه ، وذلك حيث نص على أن اسم الموصول : "الَّذِي" حقيق بالتخفيف ؛ لأنه يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل ؛ لكونه مع صلته التي هي جملة - لفظا ومعنى - بتقدير اسم مفرد ، وقد كثر استعماله فتناقل بذلك ، فضلا عن أنه مستطال بصلته ، ولذلك نهكوه بالحذف ، فحذفوا ياءه - وحدها - تارة ، وحذفوا الياء والكسرة قبلها تارة ، وتارة اقتصروا منه على "أل" وحدها ؛ وذلك في أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ وكذا في فروع "الَّذِي" (٢) .

وأجيب عن هذا الرأي للزمخشري بأن "أل" التي في : "الَّذِي" وفروعه زائدة ، بخلاف "أل" الموصولة فإنها ليست بزائدة ، فهي غير "الألف واللام" التي في "الَّذِي" وفروعه (٣) .

* يستنبط مما سبق أن "الألف واللام" المختلف في كونها اسما أو حرفا هي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ الموسومة بـ "أل" الموصولة ، وما عداها لا خلاف في حرفيته .

* هذا .. وما استدلل به أصحاب المذهب الأول لكون "أل" الموصولة اسما قلل الاعتراض عليه ؛ في حين اعترض كل ما استدلل به أصحاب المذهب الآخر لكونها

(١) انظر : الدار المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٧٧/٥ ، تحقيق الشيخ / علي محمد معوض وآخرين .

(٢) انظر : الكشف للزمخشري ٧٣/١ ، مطبعة / دار الكتاب العربي ببيروت ، نشر / دار الريان للتراث بالقاهرة

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٩٣/٣ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١١٢/١ .

حرفاً ، وفي ذلك دلالة على قوة الاحتجاج لكونها اسماً ، ولعل ذلك هو الذي حمل أكثر المحققين على القول بتصحيح المذهب الأول ، وقد عللوا لصحته بأن "أل" لو كانت حرف موصول - على حد قول المازني ومن وافقه - لأولت مع ما بعدها بمصدر ؛ إذ إنه لم يوجد موصول حرفي إلا وهو مؤول ما بعده بمصدر ، واللازم باطل ؛ فإن "أل" الموصولة لا تؤول ما بعدها بمصدر .

ولو كانت حرف تعريف - على حد قول الأخفش ومن تبعه - لمنعت من إعمال اسم الفاعل واسم المفعول اللذين بمعنى الحال والاستقبال ، إذ إنهما يعملان لمشابهتهما الفعل المضارع ، ودخول "أل" المعرفة يبعدهما عن هذه المشابهة فلا يعملان ؛ ولجاز تقديم معمول مدخولها عليها ؛ ولما جاز أن يعطف الفعل على مدخولها ؛ ولما جاز دخولها على الفعل المضارع ؛ لأن حرف التعريف لا يدخل إلا على اسم .

واللازم - في ذلك كله - منتف ، فإن "أل" الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول لا تمنع من إعمالهما في حال كونهما بمعنى الحال والاستقبال ؛ إذ يقال : جاء الضارب الآن - أو غداً - زيداً و هذا المعطى الآن - أو غداً - درهمًا ؛ وإن تقديم معمول مدخولها عليها ممتنع ؛ وإن عطف الفعل على مدخولها اسم الفاعل أو اسم المفعول جائز ، وذلك كما في قول الله - تعالى - : **إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا** ^(١) ؛ وقوله - تعالى - : **فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا • فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا** ^(٢) ، وقد تقدم أنها تدخل على الفعل المضارع ؛ نحو : **الْتَرَضَى** ، بذلك يثبت

(١) سورة الحديد : من الآية ١٨ .

(٢) سورة العاديات : الأيتان ٤٠٣ .

أن كونها اسما هو الصحيح ^(١) .

بهذا الاستدلال ؛ وبما تقدم ذكره من رد الاحتجاج لكون "أل" الموصولة حرف موصول ؛ أو حرف تعريف يتأكد ترجيح المذهب الأول ؛ القاضى بكون "أل" لفظا مشتركا بين الحروف والأسماء ؛ إذ إن "أل" الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين اسم موصول ، وما عداها من أقسام "الألف واللام" حرف ، ومن ثم فإننى أترأى ^(٢) برأى أصحاب هذا المذهب .

- وَاللَّهُ أَعْلَمُ -

• • • • •

^(١) انظر : - فى ذلك - شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٠-٢٠٣) ؛ وشرح شذور الذهب لابن هشام : ص ١٦٧ ؛ بتحقيق / الفاخورى ؛ وشرح التصريح ١٣٧/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٤، ٢١٣/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٥١/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٥٩/١ .

^(٢) يقال : مُتَرَأًى يَتَرَأًى مُتَرَأًى مُتَرَأًى إذا كان يرى رآيه ويميل إليه ويأخذ به . (انظر : لسان العرب ١٥٤٣/٣ ، ولسان البلاغة للزمخشري ٣٢١/١ ؛ طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

المبحث الثاني

المبحث الثاني

أقسام "أل" ومواقعها في الكلام

لما كان لفظ "الألف واللام" من الحروف المختصة بالاسم والمنزلة منه منزلة الجزء فإنه يلحق الأسماء إلا إنه لا يؤثر فيها تأثيراً لفظياً ؛ لأنه لا يعمل إعراباً في مدخوله ، وإنما يكون مؤثراً تأثيراً معنوياً فيما يدخل عليه في بعض مواقع من الكلام ، ويكون غير مؤثر في بعضها الآخر ، وذلك أن "أل" إذا كانت حرف تعريف فإنها تخرج الاسم الذي دخلت عليه من شياح التذكير إلى حصر التعريف وتعيينه^(١) ، فتكون بذلك قد أثرت في مدخولها تأثيراً معنوياً ، ومثلها - في ذلك - "أل" الموصولة ، فإذا لم تكن معرفة أو موصولة كانت غير مؤثرة في مدخولها تأثيراً معنوياً ، وتعرف - حينئذ - بـ "أل" الزائدة ، من ذلك نقف على أن "أل" من حيث التأثير وعدمه تنقسم ثلاثة أقسام : "معرفة" و "موصولة" و "زائدة" .

هذا ... والأسماء التي تدخل عليها "الألف واللام" تختلف باختلاف أقسامها المذكورة ؛ إذ إن مدخولها في كل قسم من الأقسام الثلاثة غير مدخولها في القسمين الآخرين ، وقد ترتب على ذلك أن تعددت مواقعها في الكلام ، فأفضى ذلك إلى تقسيم "أل" - باعتبار مواقعها - إلى ثمانية أقسام ، وفيما يلي بيانها بالتفصيل .

القسم الأول : أن تكون حرف تعريف ، وقد تقدم ذكر ضابطها ، وهو أنها هي التي تخرج مدخولها من شياح التذكير إلى حصر التعريف وتعيينه ، وتختص بالدخول على الأسماء غير المشتقة ؛ كما في نحو : "الفرس" و "الرجل" و "الغلام" ، وقد تدخل على بعض المشتقات كما في نحو "الأفضل" و "الحسن الوجه" ، ولـ "أل" المعرفة أنواع سنعرض لها بالتفصيل في المبحث المخصص لها - إن شاء الله - .

(١) انظر جواهر الأدب : ص ٣٠٥ .

القسم الثاني : أن تكون موصولة ، وهي - كما سبق - الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، كما في نحو : "الضَّارِب" و "المَضْرُوب" ، و "أل" الموصولة لها خصائص معينة ، سنتناول - إن شاء الله - في المبحث المخصص لها .

القسم الثالث : أن تكون للمح الصفة ، وهي : "أل" الزائدة الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة ؛ مما يصلح دخول "الألف واللام" عليه من مصدر كـ "الْفَضْل" ؛ أو صفة كـ "الْحَارِث" ؛ أو اسم عين كـ "النَّعْمَان" ، وهو - في الأصل - اسم من أسماء الدم^(١) ، والمراد بلمح الصفة : ملاحظة المعنى الذي قد كان قبل العلمية ؛ أي : المعنى الذي نقل عنه العلم الذي دخلت عليه "أل" ، وذلك أن العلم المنقول مما يقبل "الألف واللام" قد يلمح أصله الذي نقل عنه ؛ وهو التذكير ؛ إذ إن حقيقة "أل" - في هذا القسم - أنها تزداد زيادة غير لازمة في بعض الأعلام للتنبيه على هذا الأصل ؛ بمعنى أن النظر ينتقل بزيادتها من العملية إلى الأصل المنقول عنه^(٢) ، وإنما يكون ذلك في أعلام مسموعة ؛ أكثرها أعلام منقولة عن صفة ، وهي : "الْحَارِث" و "الْقَائِم" - من أسماء الفاعلين - ؛ و "الْحَسَن" مكبرا ، و "الْحُسَيْن" مصغرا - من الصفات المشبهة - ؛ و "الْعَبَّاس" و "الضَّحَّاك" - من أمثلة المبالغة - ، ويلى ذلك العلم المنقول عن مصدر ، وهو : "الْفَضْل" ، ويليه العلم المنقول عن اسم عين ، وهو "النَّعْمَان" المنقول عن : نَعْمَان الذي هو اسم من أسماء الدم ، ومنه سميت : زهرة : "شَقَائِقِ النَّعْمَان" لشيء لونها في حمرة بالدم^(٣) ، أما إذا سمي به بـ "أل" من أول الأمر ؛ كـ "النَّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِر" ملك العرب ؛ فإن "أل" فيه لم تكن للمح الأصل ؛ وهو اسم العين ؛ لأنه لم يسمع اسم هذا الملك بدون

(١) انظر حاشية الصبان ١/ ٢٩٠، ٢٩١ .

(٢) انظر شرح الأسموني في حاشية الصبان ١/ ٢٩٢ .

(٣) انظر شرح التصريح ١/ ١٥٢ .

"الألف واللام" ^(١) ، ولا تزداد "أل" للمح الصفة في غير ما ذكر من الأعلام المنقولة مما يقبل "الألف واللام" ، فلا تدخل على نحو : "مُحَمَّد" و "مَعْرُوف" و "صَالِح" - حال العملية - ؛ لأن ذلك لم يسمع ، ولا تزداد - أيضا - على نحو : "يَزِيد" و "يَشْكُر" و "يَعِيش" - أعلاما - ؛ لأنها منقولة عن الفعل ؛ والفعل لا يقبل "أل" الزائدة ، فضلا عن أن ذلك لم يسمع ^(٢) .

والحاصل أن "أل" في هذا القسم زائدة ؛ لا تلزم مدخولها من الأعلام المنقولة التي ذكرت ، وذلك أنه إذا لمح الأصل الذي نقل عنه العلم جىء بـ "أل" لهذا الغرض ، وإن لم يلمح لم يؤت بها ^(٣) .

القسم الرابع : أن تكون "الألف واللام" للغلبة ، وهي التي تزداد على كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهارا تاما ، وهو ما يصير علما بالغلبة ^(٤) ، وذلك أن مدخول "أل" - في هذا القسم - يكون له عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة إطلاقه على شيء بعينه ^(٥) ، وذلك نحو : "النَّجْم" و "العَقَبَة" و "الْبَيْت" و "الْمَدِينَة" و "الْكِتَاب" و "الصَّيْع" و "الْأَعَشَى" ، وغيرها ، فـ "النَّجْم" - في الأصل - يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط ، و "الْمَدِينَة" تصغير : تَرْوَى من : "الْمَدِينَة" ؛ أى : كثرة الكواكب ؛ لأن كواكبها سبعة ^(٦) ، و "العَقَبَة" -

(١) انظر : السابق ؛ وحاشية الصبان ٢٩١/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٨٧/١ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٥٠٠/١ ؛ ومع الهوامع ٢٣٨/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٢/١ ؛ والجنى الدانى : ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٣) انظر : الارتشاف ٥٠٠/١ ؛ والهمع ٢٣٨/١ ؛ وشرح بن عقيل : ص ٢٩ .

(٤) انظر : الكتاب ١٠١، ١٠٠/٢ (هارون) ؛ والارتشاف ٤٩٩/١ ؛ والهمع ٢٣٧/١ ؛ وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان ٢٩٣/١ .

(٥) انظر : حاشية الخضرى ١٨٨/١ .

(٦) انظر : شرح التصريح ١٥٣/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٤/١ .

في الأصل - اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختص بعقبة منى التي تضاف إليها الجمرة ، وقيل : عقبة أيلة^(١) ، و"البيت" - في الأصل - يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام ، و"المدينة" - في الأصل - اسم يتناول كل مدينة ثم غلب على مدينة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛ وكانت تسمى "مكة" - و"يثر ب" ، و"الكتاب" - يطلق - في الأصل - على كل كتاب ، ثم غلب هذا الاسم على كتاب سيوييه - رحمه الله - ، و"الصعق" - في الأصل - وصف عام لكل من رمى بصاعقة ، فهو من قولهم : "صَعَقَ الرَّجُلُ فَهُوَ صَعِقٌ" ، ثم غلب هذا الاسم على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ؛ وهو رجل من بني كلاب ، كان يطعم الطعام بنهامه ، فهبت ريح فسفت التراب في جفاته ؛ أى : أوعية طعامه ، فسبها ، فرمى بصاعقة قتلته ، ومن ثم أطلق عليه : "الصعق" وغلب عليه هذا الاسم حتى إذا قيل فإن الفهم لا ينصرف إلى سواء ممن أصابته صاعقة^(٢) ، و"الأعشى" - في الأصل - وصف لكل من لا يبصر ليلاً ، ثم غلب على أعشى تغلب ، وهمدان^(٣) - ومن ذلك - أيضاً - : "النايغة" فهو - في الأصل - وصف لكل من نبغ في شيء وأجاده ، من شعر وغيره ، ثم غلب على نايغة ذبيان^(٤) ، فهذه الأسماء ، ونحوها لما زيدت عليها "أل" صارت أعلاماً بالغلبة عند سيوييه والجمهور^(٥) ، واختاره ابن مالك^(٦) ، وذهب بعضهم إلى أن هذه الأسماء ليست أعلاماً - على الحقيقة - ؛ لأن حقيقة العلم تتمثل في كل اسم علق على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع ؛

(١) انظر شرح التصريح ١٥٣/١ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤١٠، ٤٠/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٣/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٤ ، ٢٩٣/١ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١٥٣/١ ؛ وحاشية الصبان ١٩٤/١ .

(٤) انظر حاشية الصبان ١٩٤/١ .

(٥) انظر الكتاب ١٠٠/٢ ، ١٠١ ، (هارون) .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/١ .

ولا يدل على معنى ذلك الاسم في مسماه ، أما الأسماء المذكورة ونحوها فلإن تعريفها لم يكن بوضع اللفظ على المسمى ، وإنما بزيادة "أل" ، وذلك أنه لما دخلت على كل اسم منها صار - بزيادتها - ذا غلبة وشهرة ، فلما غلب واشتهر صار كالمتواضع عليه وجرى مجرى العلم في إفادة التعريف ؛ قاله ابن يعيش^(١) ، وهذا المذهب اختيار ابن عصفور ؛ قاله أبو حيان^(٢) .

و "أل" - في هذا القسم - زائدة زيادة لازمة ؛ لا تحذف إلا في النداء ؛ أو الإضافة ، فحينئذ يجب حذفها ؛ لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان "الألف واللام" ، وذلك نحو : يَا أَعْيُنِي تَغْلِبْ ؛ و : هَذِهِ مَدِينَةُ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم^(٣) - ، وقد تحذف "أل" في غيرهما ، وذلك قليل^(٤) ، وقيل : شاذ^(٥) ، ومن ذلك ما سمع من كلامهم : هَذَا عَيْوُقٌ طَالِعًا ؛ حكاه ابن الأعرابي^(٦) ، وأصله : "العَيْوُقُ" بمعنى : "العَائِقُ" ؛ كـ "الْقَيُومُ" بمعنى : "الْقَائِمُ" وهو في الأصل - اسم موضوع لكل عائق ؛ أى : حاجز ، ثم غلب على النجم الكبير الذى يعوق نجم "الدبران" عن "الثريا" لكونه بينهما ، فـ "أل" - فيه - زائدة للغلبة^(٧) .

القسم الخامس : أن تكون "أل" زائدة لإصلاح اللفظ وتحسين الكلام ، وزيادتها - في هذا القسم - لازمة ، وهي "أل" التى تكون فى "الذى" و "التى" و "الَّذان" -

(١) انظر : شرح المفصل ٤٠/١ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٤٩٩/١ ؛ والهمع ٢٣٧/١ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١٥٣/١ ؛ وجمع الهوامع ٣٣٧/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٤، ٢٩٣/١ .

(٤) انظر : الجنى الدانى : ص ١٩٦ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل : ص ٢٩ .

(٦) انظر : شرح التصريح ١٥٤/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٥/١ ؛ وشرح ابن عقيل : ص ٢٩ .

(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٤/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٦/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٩٠/١ .

و"الَّذَيْنِ" و"الَّذِي" و"الَّتِي" (١)، وذلك أن "الَّذِي" وفروعه المذكورة إنما دخل كل منها في الكلام للتوصل به إلى وصف المعارف بالجملة؛ إذ إن الجملة نكرات بدليل أنها تجرى أوصافاً على النكرات في نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ" - و-: "عَطَفْتُ عَلَى غُلَامٍ سَافَرَ أَبُوهُ"، وصفة النكرة نكرة، فلما كانت الجملة تجرى أوصافاً على النكرات أريد أن يكون مثل ذلك في المعارف، إلا أنه لم يسغ أن يؤتى بالجملة وصفاً للمعرفة؛ لأن الجملة نكرة، ولا توصف المعرفة بالنكرة، فكما أنه لم يمكن أن يقال: "مَرَرْتُ بِرَبِيذٍ شَجَاعٍ" - في حال الإفراد - على أن "شَجَاعٌ" نعت لـ "رَبِيذٍ" فكذلك لم يمكن أن يقال: "مَرَرْتُ بِرَبِيذٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ"؛ ولا: "عَطَفْتُ عَلَى بَكْرِ سَافَرَ أَبُوهُ"؛ على أن الجملة الاسمية: "أَبُوهُ كَرِيمٌ" نعت لـ "رَبِيذٍ"؛ والجملة الفعلية: "سَافَرَ أَبُوهُ" نعت لـ "بَكْرٍ"؛ لكون الجملة نكرة والمنعوت معرفة، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة؛ إلا إذا عرفت النكرة بإدخال "الألف واللام" - مثلاً -، وإنما يمكن ذلك في النعت المفرد، فيقال: "مَرَرْتُ بِرَبِيذٍ الشَّجَاعِ"؛ ولا يمكن في النعت بالجملة؛ حيث لا يمكن إدخال "أل" على الجملة؛ لأنها من خصائص الأسماء في حال الإفراد، فلما لم يمكن إدخال "الألف واللام" على الجملة جئنا باسم الموصول: "الَّذِي" وفروعه مما فيه "أل" للتوصل بها إلى وصف المعارف بالجملة، وجعلت الجملة التي كانت وصفاً للنكرة صلة للموصول، فيقال: "مَرَرْتُ بِرَبِيذٍ الَّذِي أَبُوهُ كَرِيمٌ"؛ وَيَهْدِي النَّبِيُّ أَخُوهُ مُجَاهِدٌ، و: "عَطَفْتُ عَلَى بَكْرِ الَّذِي سَافَرَ أَبُوهُ"؛ وَعَلَى هُنُوٍ الَّذِي سَافَرَ أَخُوهُ" ويقال نحو ذلك في فروع "الَّذِي" و"الَّتِي"؛ فألزمنا "الألف واللام" هذه الأسماء الموصولة لما أريد تعريف الجملة الواقعة نعتاً للإعلام بأن الجملة صارت صالحة لأن توصف بها المعرفة؛ لأن "أل" هي الحرف الذي وضع للتعريف، فاسم الموصول الذي ألزم الألف واللام صار هو

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٥٥، وجواهر الأدب: ص ٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش

وصلته نعنا للمعرفة - فى اللفظ - ؛ إلا أن الجملة الواقعة صلة هى المقصودة بالنعن، واسم الموصول وصلة لها ، وذلك نظير نحو : **يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ** ؛ إذ إن المنادى المعرف بـ **"الألف واللام"** لا يمكن أن تباشره **"يَا"** ، فلا يقال : **يَا الرَّجُلُ** ، وقد توصل إلى ندائه بإدخال **"أَيَّ"** بين المنادى وحرف النداء ، فقيل : **يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ** فـ **"الرَّجُلُ"** هو المقصود بالنداء و**"أَيَّ"** وصلة إليه ، فكذلك ما ذكر من نحو : **مَرَرْتُ بِرَيْدٍ الَّذِي أَبُوهُ كَرِيمٌ** ؛ و **"عَطَفْتُ عَلَى بَكْرِ الَّذِي سَافَرَ أَبُوهُ"** ، فإن القصد أن يوصف **رَيْدٌ** بالجملة الاسمية **"أَبُوهُ كَرِيمٌ"** - فى المثال الأول - ، وأن يوصف **بَكْرٌ** بالجملة الفعلية **"سَافَرَ أَبُوهُ"** - فى المثال الآخر - ، فلما كان ذلك غير ممكن لكون الجمل نكرات ووصف المعارف بها محال - كما ذكر - ؛ توصل إلى ذلك بـ **"الَّذِي"** وأخواته التى ألزمت **"أل"** لتكتسب بها التعريف فيتطابق اللفظ والمعنى^(١) ، ومن ثم كانت زيادة **"الألف واللام"** فى **"الَّذِي"** و **"الَّتِي"** وتثنيتهما وجمعهما لإصلاح اللفظ وتحسين الكلام .

وذهب قوم إلى أن **"أل"** فى **"الَّذِي"** وفروعه زائدة للتعريف على حدها فى نحو : **"الرَّجُلُ"** و **"الْعَلَامُ"** ؛ أى : هى معرفة لهذه الأسماء الموصولة لفظاً ومعنى ؛ لا لفظاً فقط كما ذهب أصحاب المذهب السابق ، وقد نسب هذا المذهب لقدامى النحويين^(٢) ، أما المذهب الأول فهو معزو للمحققين^(٣) ، ولعله هو الصواب لأمرين :

(أحدهما) : أن زيادة **"الألف واللام"** فى : **"الَّذِي"** و **"الَّتِي"** وفروعهما زيادة

(١) انظر : سر الصناعة ١/٣٥٤، ١١٦/٢، واللباب للمكبرى ١١٧، ١١٦/٢، وجواهر الأدب : ص ٣١٦، وشرح المفصل : لابن يعيث ١٤١/٣، وشرح الكافية للرضى ٩٩/٣ .

(٢) انظر : اللامات : ص ٢٨ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٤٠/٣ .

لازمة ؛ ولم تسمع هذه الأسماء قط معرفة من "أل" ، بخلاف المعرفة فإنها لم تلزم مدخولها ، بل يجوز إسقاطها ؛ فيقال : رَجُلٌ و غُلَامٌ في : الرَّجُلِ و الْقُلَامِ ، ونحو ذلك ، ولم يسمع : الَّذِي في "الَّذِي" ؛ وكذا أخواتها ، فلما خالفت ما عليه نظائرها تعين كونها زائدة لغير معنى التعريف^(١) .

و (الأمر الآخر) : وجود أسماء موصولة غير "الَّذِي" وفروعه معرفة من "الألف واللام" وهي مع ذلك معرفة ، وتلك هي : مَنْ و مِمَّا و أَيْ ، في نحو : أَكْرَمْتُ مَنْ رَأَيْتُ و أَكَلْتُ مَا اشْتَرَيْتُهُ مِنْ طَعَامٍ و لَأَكْرَمَنَّ أَيُّهُمْ يُجَاهِدُ ، فهذه أسماء موصولة ؛ وهي معرفة بغير "أل" ؛ إذ إنها عرفت بما بعدها من صلاتها ، وكذلك "الَّذِي" وفروعه المقرونة "بالألف واللام" ، فإذا ثبت ذلك كانت "أل" زائدة فيها زيادة لازمة ؛ لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين^(٢) .

هذا .. وقد وردت "أل" زائدة لازمة في بعض الأعلام ؛ بحيث تكون جزءا من كل منها ، ولم تكن - حينئذ - لإصلاح اللفظ كما كانت في "الَّذِي" وفروعه ، وهذه الأعلام هي : السَّمَوَاتُ و التَّيْسُ و اللَّاتُ و العَزَى^(٣) .

فأما "السَّمَوَاتُ" فهو علم شاعر يهودي ، وأما "التَّيْسُ" فهو علم نبي ؛ قيل : هو يوشع ابن نون ؛ فتي موسى - عليهما السلام - ، وقد اختلف في هذا اللفظ ، فقيل : هو أعجمي مُعَرَّبٌ ؛ لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع ، وعليه يكون علما مرتجلا وقد قارنت "أل" ارتجاله ، وقيل : هو عربي منقول من الفعل المضارع الذي ماضيه تَيْسٌ ، وقد قارنت "أل" نقله ، والأول هو الأرجح ؛ لأن أسماء الأنبياء كلها

(١) انظر : اللامات : ص ٢٨ ؛ وشرح المفصل ١٤٠/٣ ، ١٤١ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٣٥٣/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣ .

(٣) انظر : سر الصناعة ٣٥٩/١ ؛ وشرح الألفية لابن الناطم : ص ١٠١ ، ١٠٠ ؛ وشرح الأسموني في حاشية الصبيان ٢٨٨/١ .

أعجمية إلا أربعة ؛ هم : **صَالِحٌ** و **شُعَيْبٌ** و **هُودٌ** و **مُحَمَّدٌ** - عليهم الصلاة والسلام - (١) .

وأما **"الثَلَاثُ"** و **"العُرَى"** فهما علمان مؤنثان لصنمين في الجاهلية ، فـ **"الثَلَاثُ"** كانت لتثقيف بالطائف ، وقيل : بنخلة ، وقيل : بعكاظ ، و **"العُرَى"** كانت لغطفان ، وقيل : لم يكن اسم صنم ؛ وإنما اسم شجرة كانت تعبد (٢) ، و **"العُرَى"** - من **الْعُرَى** - بوزن **فُعْلَى** فهي تأنيث : **"الأَعْرَى"** ، وقيل : إن **"الثَلَاثَ"** و - **"العُرَى"** صفتان غاليتان ؛ كـ **"الحَارِثِ"** و **"العَبَّاسِ"** و **"الْفَضْلِ"** فـ **"أَل"** فيهما للمح الصفة ، وعليه تكون زائدة غير لازمة ، والأول هو الأرجح ؛ لأن **"الثَلَاثَ"** و **"العُرَى"** علمان بمنزلة : **يَعْقُوتٌ** و **يَعْقُوقٌ** و **تَسْرٍ** و **مَنَاءٌ** ، وغيرها من أسماء الأصنام ، فهي أعلام ، ولم تحتج في تعريفها إلى **"الألف واللام"** فضلا عن أنه لم يسمع : **"ثَلَاثٌ"** و - **"عُرَى"** بغير **"أَل"** ، فدل ذلك على أن **"الثَلَاثَ والعُرَى"** ليستا من باب : **"الحَارِثِ"** و - **"العَبَّاسِ"** و - **"الْفَضْلِ"** وعليه تكون **"أَل"** فيهما زائدة لازمة (٣) .

القسم السادس : أن تكون **"أَل"** زائدة غير لازمة ، وذلك على ثلاثة أضرب :

(الضرب الأول) : زيادتها في العدد المضاف ؛ وعجز العدد المركب - نادرا - .

أما العدد المضاف نحو : **ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ** و **مِائَةُ دِرْهَمٍ** و **أَلْفُ دِينَارٍ** فإنه إذا قصد تعريفه فإن القياس - فيه - أن تدخل **"الألف واللام"** على المضاف إليه ؛ أي : **المعدود** ، فيصير معرفا بـ **"أَل"** ، فيقال : **ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ** و **مِائَةُ الدَّرْهَمِ**

(١) انظر : الدر المصون للسمين الحلبي ١١٦، ١١٥/٣ ؛ وحاشية بس على شرح التصريح ١٥٠/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٨/١ .

(٢) انظر : الدر المصون ٢٠٨، ٢٠٧/٦ ؛ وشرح التصريح ١٥١، ١٥٠/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٨/١ .

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، ١٦١، ١٦٠ .

و"أَلَفُ الدِّينَارِ" ، وحينئذ يتعرف العدد بالإضافة على حد التعريف في نحو : "عُصْلَمُ الرَّجُلِ" و "بَابُ الدَّارِ" ، ومن ذلك قول الشاعر :

مَا زَالَ مَذَّ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَادَرَكَ خَمْسَةَ أَشْبَارِ^(١)

حيث عرف المضاف إليه المعدود : "الأشبار" بـ "أل" ، وجرّد للعدد المضاف منها ، وهو : "خَمْسَةَ" ، ومنه قول الآخر :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثْفَى وَالذَّيَارُ الْبِلَاقُ^(٢)

حيث أدخلت "أل" على المضاف إليه المعدود : "الأثافي" ، وجرّد منهما العدد المضاف : "ثَلَاثُ".

وإذا كان العدد مضافاً إلى مضاف أو أكثر أدخلت "أل" على المضاف إليه الأخير فقط فنحو : "مِائَةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ" ؛ و : "خَمْسِمِائَةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ" ؛ و : "ثَلَاثُ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ رَجُلٍ" ؛ و : "ثَلَاثُ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ عُلَامِ رَجُلٍ" ؛ يقال - في تعريفها - : "مِائَةُ أَلْفِ الدَّرْهَمِ" ؛ و : "خَمْسِمِائَةُ أَلْفِ الدَّرْهَمِ" ؛ و : "ثَلَاثُ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ الرَّجُلِ" ، و : "ثَلَاثُ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ عُلَامِ الرَّجُلِ"^(٣) .

(١) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ ؛ والجنى الداني : ص ٥٠٤ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣١٧ ؛ وخزانة الأدب ٢١٢/١ ؛ والدرر ٤٧٠/١ ؛ وشرح المفصل ١٢١/٢ ؛ ٣٣/٦ ؛ والمقاصد النحوية ٣٢١/٣ ؛ والمقتضب ١٧٦/٢ ، والشاهد فيه قوله : "خَمْسَةُ أَشْبَارِ" ، حيث جرّد للعدد المضاف من "أل" وأدخلت على المضاف إليه .

(٢) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤/٢ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣١٧ ؛ والخزانة ٢١٣/١ ؛ والدرر ٤٦٩/١ ؛ وشرح المفصل ١٢٢/٢ ، و "الأثافي" جمع : "الأثفة" ؛ وهي أحد أحجار ثلاثة توضع عليها القدر ، و "البلاقع" جمع : "البلقع" وهو : الحَرَابُ ؛ وأصله الأرض التي لا شيء فيها ، والشاهد فيه كسابقة .

(٣) انظر : شرح الكافية ٣٨١/٣ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٩/١ .

وإنما يكون تعريف العدد المضاف بإدخال "أل" على المضاف إليه المعدود لأن المسموع والمشهور إدخالها على المضاف إليه دون المضاف ؛ فضلا عن أن الفائدة من إدخال "أل" حصول التعريف ، وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه ؛ فيكون إدخال "أل" على المضاف ضائعا ، ولذلك لا تجامع الإضافة "أل" إلا إذا كان المضاف وصفا ؛ كما في نحو قوله - تعالى - : "وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ"^(١) ، وفي غير ذلك لا يجوز^(٢) ، ومن ثم أجمع النحويين على أن "أل" تدخل على المضاف إليه في حال تعريف العدد المضاف ، إلا أن الكوفيين أجازوا إدخالها على العدد المضاف - أيضا - وإن تعدد ، فيقال - عندهم - "الثَلَاثَةُ الْكُتُوبِ" و "الْمِائَةُ الدَّرَاهِمِ" و "الْأَلْفُ الدِّيْنَارِ" و "الْمِائَةُ أَلْفِ الدَّرَاهِمِ" و "الثَلَاثُ الْمِائَةِ أَلْفِ الدَّرَاهِمِ" و "الثَلَاثُ الْمِائَةِ أَلْفِ الدِّيْنَارِ الرَّجُلِ" ؛ ونحو ذلك ، وإنما أجاز الكوفيون إدخال "أل" على العدد المضاف لثلاثة أمور^(٣) :

(أحدها) : أنه ورد عن بعض العرب قولهم : "الثَلَاثَةُ الْكُتُوبِ" .

(الثاني) : التشبيه بنحو : "الْحَسَنُ الْوَجْهَ" - في الصفة المشبهة - .

(الأمر الثالث) : أن العدد المضاف والمعدود المضاف إليه في نحو : "الثَلَاثَةُ الْكُتُوبِ" لذات واحدة ، ولذلك ينبغي أن يعرف الأول وهو المضاف ؛ لأنه محل التعريف وأن يعرف الثاني وهو المضاف إليه ؛ لأنه - في الحقيقة - هو المقصود ، وذلك بخلاف نحو : "عَلَامُ الرَّجُلِ" لأنهما متعددان لفظا ومعنى .

(١) سورة الحج : من الآية ٣٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ ، ١٢٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٨١/٣ ؛ وحاشية الصبان

٢٩٨/١ ، والدرر ٤٦٩/١ .

(٣) انظر : جواهر الأدب : ص ٣١٧ .

وقضى البصريون بشذوذ إدخال "أل" المعرفة على العدد المضاف^(١)، وردوا ما احتج به الكوفيون لجواره بما يلي :

١- ما ذكر من قول بعضهم : "الثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعُ" لا يعد حجة لأنه قول عرب غير فصحاء^(٢) ؛ فضلا عن كونه مخالفا للمسموع والمشهور عن فصحاء العرب.

٢- الإضافة في نحو : "الْحَسَنُ الْوَجْهُ" إضافة لفظية لا تفيد تعريفا ؛ إذ إن المضاف وصف وقد أضيف إلى معموله ، أما الإضافة في العدد فهي إضافة معنوية تفيد التعريف ، فهي بخلاف الإضافة في الصفة المشبهة ، ومن ثم لا يجوز قياس أحدهما على الآخر .

٣- ما قيل من وجوب تعريف المضاف والمضاف إليه لكونيهما لذات واحدة مندفع بنحو : "هَلَاذَا خَاتَمٌ فَضَّةٌ" ؛ إذ إن : "خَاتَمٌ فَضَّةٌ" متضايقان لذات واحدة ولا يجوز تعريف المضاف - اتفاقا - ، فلو كان اتحاد الذات علة لتعريف المضاف لجاز في نحو "خَاتَمٌ فَضَّةٌ" ، ولكنه ممتنع - ها هنا - ، ومن ثم يمتنع في نحو : "الثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعُ"^(٣) . * وأما العدد المركب وهو : "أَحَدٌ عَشَرَ" و "تِسْعَةٌ عَشَرَ" وما بينهما ؛ فإنه إذا قصد تعريفه فإن للنحويين - في ذلك - ثلاثة مذاهب^(٤) :

(أحدها) : أن تدخل "الألف واللام" على الاسم الأول فقط ؛ أي : على صدر هذا العدد دون عجزه ؛ فيقال : "جَاءَنِي الْأَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا" و : "زُرْتُ التَّسْعَ عَشْرَةَ مَدِينَةً" ، وكذا ما بينهما ، ولا يجوز إدخال "أل" على الاسم الثاني منهما ؛

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٨/١ .

(٢) انظر : الدرر اللوامع ١٦٩/١ ؛ وشرح المفصل ١٢٢/٢ .

(٣) انظر : جواهر الأدب : ص ٣١٧، ٣١٨ ؛ وشرح المفصل ١٢٢/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦ .

وهو العجز : "عَشَرَ" أو "عَشْرَةَ" ، ولا يجوز - أيضا - إدخالها على المعدود : "رَجُلًا" - و - "مَدِينَةً" ، ونحوهما ، وذلك لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر جعلتا بمنزلة اسم واحد ، وقد تنزل ثانيهما بمنزلة بعض حروف ذلك الاسم ؛ فأفضى ذلك إلى أن يكون تعريف هذا العدد بإدخال "أل" على أول الاسمين المركبين - كما ذكر - ، ولا يجوز إدخالها على ثانيهما لكونهما جعلتا بمنزلة اسم واحد ؛ إذ إن إدخالها يؤدي إلى اجتماع علامتي تعريف فيما هو كالاسم الواحد ؛ وذلك ممتنع^(١) ، ولم يجز - أيضا - إدخالها على المعدود : "رَجُلًا" و "مَدِينَةً" ونحوهما لأنه تمييز ، والتمييز لا يكون إلا نكرة ؛ إذ الغرض أن يميز المعدود من غيره ، وإنما يحصل ذلك بالنكرة الأخف دون المعرفة الأثقل ، وهذا هو مذهب البصريين غير الأخفش^(٢).

(المذهب الثاني) : أن تدخل "الألف واللام" على الاسمين معا ؛ الصذر والعجز ، دون المعدود ، فيقال : "جَاءَنِي الْأَحَدُ الْعَشَرَ رَجُلًا" - و - "التَّسْعُ الْعَشْرَةُ أَمْرًا" وكذا ما بينهما ، وذلك لأنهما - في الحقيقة - اسمان مبنيان على فتح الجزأين وجوبا لكون العطف مرادا فيهما ، فلو صرح بالعطف لم يكن بد من تعريفهما ، فيقال : "الْأَحَدُ وَالْعَشْرُ" و "الثَّلَاثَةُ وَالْعَشْرُ" إلى : "التَّسْعَةُ وَالْعَشْرُ" ، فلما وجب إدخال "أل" عليهما مع التصريح بالعطف ؛ فكذلك إذا ضمنا معناه ، وهذا هو مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين^(٣).

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٦٥ .

(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفييين للإنباري ١/٣١٥، ٣١٥، تحقيق الأستاذ / محمد محيي الدين عبد الحميد ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٣ وشرح الأشموني في حاشية الصبان ١/٢٩٨ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١/٣٣ وشرح الكافية للرضي ٣/٣٨١ ؛ وحاشية الصبان ١/٢٩٨ .

(المذهب الثالث) : أن تدخل "أل" على الأسماء الثلاثة : المصدر والعجز والمعدود ؛ فيقال : "جاءني الأخذ العشر الرجل" - و - "تسع عشرة المرأة" ؛ وكذا ما بينهما ، وقد عزي هذا المذهب إلى بعض الكوفيين ^(١) ، وقيل : هو مذهب قوم من الكتاب ^(٢) .

والمذهب الأول هو الأرجح لما تقدم ذكره من كون تعريف عجز العدد يفضى إلى الجمع بين علامتى تعريف فيما هو كالاسم الواحد ؛ إذ إن صدر العدد المركب وعجزه تنزلا منزلة اسم واحد ، والجمع بين علامتى تعريف فى المنزل منزلة اسم واحد ممتنع ، والمعدود - أيضاً - لا يعرف ؛ إذ إنه لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه تميز ، وإن كان الكوفيون يجيزون مجيئه معرفة فإنه خلاف الأولى ؛ لأن مجيء التمييز نكرة أولى من مجيئه معرفة ؛ لكون النكرة الأخف .

* هذا .. وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز أن يقال : "الأخذ عشر الذرهم" ونحوه ؛ بإدخال "الألف واللام" على صدر المركب العددي وعلى تمييزه ، ولا يجوز أن يقال - أيضاً - "أخذ عشر الدرهم" ونحوه ؛ بإدخال "أل" على المعدود فقط ^(٣) .

* يستنبط من كل ما ذكر أن "أل" - فى العدد المضاف - تكون للتعريف إذا أدخلت على المعدود المضاف إليه - اتفاقاً - ، وتكون زائدة غير لازمة إذا أدخلت على العدد المضاف ، وتكون كذلك - أيضاً - إذا أدخلت على ما تكرر من العدد المضاف ، ففى نحو : "الثلاثة الدراهم" و "الثلاثة آلاف الدرهم" و : "الثلاث المائة ألف الدرهم" ؛ اتفق النحويون على أن "أل" فى : "الذرهم" و "الدراهم" حرف تعريف ، وأن : "أل" فى : "الثلاثة" و "الثلاث" و "المائة" و "الألف" و "الآلاف" زائدة

(١) انظر : الانصاف ٣١٢/١ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣١٨ ؛ وشرح الكافية ٣٨١/٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٣٣/٦ ؛ وشرح الأسمونى فى حاشية الصبان ٢٩٨ ؛ والدرر ٤٩٤/١ .

(٣) انظر حاشية الصبان ٢٩٨/١ .

غير لازمة - نادرا - عند جمهور البصريين في حين قضى الكوفيون بكونها حرف تعريف .

و - أيضا - أجمع النحويون على أن "أل" - في العدد المركب - تكون للتعريف إذا أدخلت على صدره ، فإذا أدخلت على عجزه ؛ أو تميزه فإنها تكون زائدة غير لازمة ، ففي نحو : "الْأَحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَمًا" - و - "التَّسْعَةَ الْعَشَرَ الدَّرْهَمَ" ؛ "أل" حرف تعريف في : "الأحد" و "التسعة" ، أما في : "العشر" ، و "الدَّهْرَمَ" فهي زائدة غير لازمة - نادرا - عند جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها معرفة ؛ لا زائدة .

(الضرب الثاني) : زيادة "أل" - شذوذا - ، ويتمثل ذلك في زيادتها في "الحال" كما في قولهم : "ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ" و "جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ" ^(١) ، ففي المثال الأول لفظ "الأول" السابق حال من "الواو" في : "ادْخُلُوا" ، والحال واجبة التنكير ؛ لأن الغالب فيها أن تكون مشتقة ؛ وصاحبها معرفة ، فلزم أن تكون نكرة لئلا يتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا ، وحمل عليه - في ذلك - صاحب الحال المرفوع ، والمجرور ^(٢) ، ولفظ "الأول" اللاحق معطوف بالفاء الدالة على الترتيب والتعقيب ، ومن ثم كانت "أل" - فيهما - زائدة غير لازمة - شذوذا - ، والأصل : "ادْخُلُوا أَوَّلَ فَأَوَّلَ" ، والمعنى : "ادْخُلُوا مُرَتَّبِينَ الْأَسْبَقَ فَالْأَسْبَقَ" ^(٣) ؛ ويؤولان بنكرة فيكون التقدير - حينئذ - "ادْخُلُوا مُرَتَّبِينَ وَاحِدًا قَوَائِدًا" .

وفي المثال الآخر لفظ "الجماء" حال من "الواو" في : "جَاءُوا" ، وكذلك لفظ : "الغفير" ، ولما كانت الحال واجبة التنكير لما ذكر فإن "أل" فيهما زائدة غير

(١) انظر : جواهر الأدب : ص ٣١٨ ، والمعنى ٥٢/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٢/١ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢٣٠/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٧٣/١ ؛ وحاشية الصبيان ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

(٣) انظر شرح التصريح ١٥٢/١ .

لازمة - شذوذا - ؛ إذ إنهما بلفظ المعرف بالالف واللام ، ويؤولان بنكرة فيكون التقدير : "جَاءُوا جَمِيعًا" ^(١) ؛ أو بنكرتين فيكون التقدير : "جَاءُوا جَمَاءً غَفِيرًا" ^(٢) ، و"جَمَاءً" مؤنث : "جَمٌّ" وهو من "الْجُمُوم" بمعنى : "الكثرة" ، و"غَفِيرٌ" من "الْغَفِير" بمعنى : "المستر والتغطية" وعليه فالمعنى المراد من المثال المذكور : "جَاءُوا سَائِرِينَ - لِكثَرَتِهِمْ - وَجَهَ الْأَرْضِ" ^(٣) .

وبالحاصل أن ما ذكر من كون "أل" زائدة غير لازمة - شذوذا - في نحو : "الْأَوَّلُ قَالُوا" و"الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ" هو مذهب الجمهور ^(٤) ، وذهب المبرد والسيدي إلى أن "أل" في هذه الألفاظ ونحوها معرفة لا زائدة ^(٥) .

ومن ذلك - أيضا - قراءة بعضهم ^(٦) : "لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ" ^(٧) ؛ بفتح "الياء" في : "يُخْرِجَنَّ" وضم "الراء" على أنه مبني للفاعل ؛ و - أيضا - بضم "الياء" وفتح "الراء" على أنه مبني للمفعول ؛ ويرفع "الْأَعَزُّ" على أنه فاعل ؛ أو نائب فاعل ، ونصب "الْأَذَلَّ" على أنه حال ، ولما كانت الحال واجبة للتكثير - كما تقدم - فإن "أل" - فيه - زائدة غير لازمة - شذوذا - عند الجمهور ، على حد زيادتها فـى :

(١) انظر : شرح التصريح ٣٧٣/١ ؛ وشرح الأسموني في كتاب حاشية الصبان ٢٥٥/٢ .

(٢) انظر جواهر الأدب : ص ٣١٨ .

(٣) انظر : شرح التصريح ٣٧٣/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٥٥/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١٣٨/١ ؛ وارتشاف الضرب ٣٣٨/٢ ؛ والدر المصون ٣٢٣/٦ ؛ والسمع ٢٣٠/٢ ؛ والدر ١٣٨/١ .

(٥) انظر : المقتضب ٢٧١/٣ ؛ والارتشاف ٣٣٩/٢ .

(٦) هذه القراءة حكاها الكسائي والفراء عن قوم - انظر : شواذ ابن خالوية : ص ١٥٧ ، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي : ص ٤١٧ - .

(٧) سورة المنافقون : من الآية ٨ .

• "الْأَوَّلَ قَالًا" - و - "الْجَمَاءَ الْفَقِيرَ" ^(١) ، والتقدير : تَيَخَّرَجَنَّ - أو يُخَرَّجَنَّ -
 الْعَزِيزُ مِنْهَا ذَلِيلًا" ^(٢) ، وزعم الزمخشري أن "الْأَوَّلَ" مفعول مطلق ، على حذف
 مضاف ، والتقدير : تَيَخَّرَجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا خُرُوجَ الْأَوَّلِ ، وعليه لا تكون
 "أل" - فيه - زائدة ^(٣).

(الضرب الثالث) زيادتها للضرورة ؛ إما في معرفة ؛ وإما في نكرة ، وذلك
 في الشعر كثير ^(٤) ، أما زيادة "أل" للضرورة في معرفة فكما في قول الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بَيْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ^(٥)

حيث زيدت "أل" في : "الْيَزِيدُ" للضرورة ، أما زيادتها في : "الْوَلِيدُ" فللمح
 الصفة ، وقيل : إن "الألف واللام" في : "الْيَزِيدُ" للتعريف ؛ إذ إنه نكر ثم أدخلت
 عليه "أل" ^(٦) ، ومنه "العمرؤ" في قول الراجز :

بَاعِذْ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا ^(٧)

(١) انظر : جواهر الأدب ص ٣١٨ ؛ معنَى اللَّيْلِب ٥٢/١ ؛ والدرر المصنوع ٣٢٣/٦ ؛ والسهم
 ١٣١،١٣٠/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١ ؛ والدرر النواع ١٣٨/١ .

(٣) انظر المعنى ٥٣/١ .

(٤) انظر الجنى الداني : ص ١٩٨ .

(٥) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لابن ميادة في ديوانه : ص ١٩٢ ؛ والخزانة ٢٢٦/٢ ؛ ومسر
 الصناعة ٤٥١/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢١٨/١ ، ٥٠٩ ، والشاهد فيه ما ذكر في الأصل .

(٦) انظر المعنى ٥٢/١ .

(٧) هذا الرجز لأبي النجم في ديوانه : ص ١١٠ ؛ وشرح المفصل ٤٤/١ ؛ والمخصص ٢١٥/١٣ ،
 والشاهد فيه ما ذكر في الأصل .

حيث أدخلت "أل" على "عَمْرُو" للضرورة ؛ لأنه علم ، وقيل : أدخلت عليه بعد أن نكر ، ومن ثم فهي معرفة لازمة^(١) ، وقيل : إن منه : تَبَنَّى الْأَوْبَرَ في قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أُمُومًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ تَبَنَّى الْأَوْبَرَ^(٢)

حيث أدخلت "أل" على "أَوْبَرَ" في قوله تَبَنَّى الْأَوْبَرَ وهو جمع : "ابن أَوْبَرَ" ، علم على نوع من الكماء ، فـ "أل" - فيه - زائدة غير لازمة للضرورة^(٣) ، وذهب المبرد إلى أنها إما أن تكون للمح الصفة ، وذلك على أن "أَوْبَرَ" صفة كـ "حَسَنٍ" و "حَسِينٍ" و "أَحْمَرٍ" ؛ وإما أن تكون للتعريف ، وذلك على أن "ابن أَوْبَرَ" نكرة كـ "ابن كَيْوَنٍ"^(٤) ، والحاصل أن كونه نكرة مردود بأن "ابن أَوْبَرَ" لم يسمع إلا ممنوعاً من الصرف ، ومن ثم فهو علم^(٥) .

وأما زيادة "أل" للضرورة في نكرة فيتمثل في زيادتها في التمييز على مذهب البصريين ، وذلك كما في قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو^(٦)

(١) انظر المعنى ٥٢/١ .

(٢) هذا بيت من البحر الكامل ، ولم أعثر له على نسيه ، والشاهد فيه قوله : تَبَنَّى الْأَوْبَرَ حيث زيدت

"أل" للضرورة ؛ إذ إن تَبَنَّى أَوْبَرَ علم على نوع من الكماء .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/١ ؛ والمعنى ٥٢/١ .

(٤) انظر المقتضب ٤٩٠٤٨/٤ .

(٥) انظر المعنى ٥٢/١ .

(٦) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لرشيد بن شهاب الشكري في الدرر ١٣٨/١ ؛ وشرح التصريح

٣٩٤،١٥١/١ ؛ والمقاصد النحوية ٥٠٢/١ ؛ ٢٢٥/٣ ، والشاهد فيه قوله : وَطَبْتَ النَّفْسَ ؛ حيث

أدخلت "أل" على التمييز تَقْسًا ، وهي زائدة للضرورة عند البصريين ؛ معرفة عند الكوفيين .

يريد : "وَطِيتَ نَفْسًا" ؛ فـ "نَفْسًا" منصوب على التمييز ، ومن ثم فهو واجب التذكير - عند البصريين - ، وعليه تكون "أل" فى قوله : "النَّفْسُ" زائدة للضرورة ^(١) ، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنها معرفة ؛ لا زائدة ؛ لأنهم أجازوا مجيء التمييز معرفة ^(٢) .

وقيل : لا يتعين أن يكون المراد : "وَطِيتَ نَفْسًا" ؛ لجواز كون قوله : "النَّفْسُ" مفعولا لـ "صَدَدَتْ" ، ويكون تمييز "طِيتَ" - حينئذ - محذوفا ؛ أولا تمييز له ^(٣) .
ومن ذلك - أيضا - زيادتها فى ميمز أضيف إليه تمييز ؛ وذلك فى قول الشاعر :

إلى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلْءِ لُبَابِ الْبُرِّ يَكْبُكُ بِالشَّهَادِ ^(٤)

المراد : "لُبَابِ الْبُرِّ" ، حيث أضيف التمييز إلى الميمز "بُرِّ" وحقه أن يكون نكرة ، ومن ثم كانت "أل" - فيه - زائدة للضرورة ^(٥) .

القسم السابع : أن تكون "أل" عوضا ؛ وذلك على أربعة أضرب :

(الضرب الأول) : أن تكون عوضا من ضمير الغائب المضاف إليه ، وإلى ذلك ذهب الكوفيون وبعض البصريين وكثير من

^(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١ ، وشرح الكافية الشافية له ٣٢٤/١ ، وانظر : جواهر الأدب ص ٣١٩ ، والارتشاف ٥١٧/١ ، والهمع ٢٦٢/١ ، وشرح التصريح ١٥١/١ ، ٣٩٤ .

^(٢) انظر : شرح ابن عقيل ص ٢٨ ، وشرح التصريح ٣٩٤/١ ، والهمع ٣٦٩/٢ ، والدرر ٥٣٢/١ .

^(٣) انظر : حاشية الصبان ٢٩١/١ ، وحاشية الخضرى ١٨٦/١ .

^(٤) هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص ٢٧ ، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٣٢/١ ، والدرر ١٣٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٥٠٢ ، والمقاييس ٣١٢/٢ ، ٢٢٢/٣ ، والشاهد فيه زيادة "أل" للضرورة فى الميمز المضاف إليه تميزه .

^(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١ ، والارتشاف ٥١٧/١ ، والهمع ٢٦٢/١ .

المتأخرين^(١)، وتبعهم ابن مالك^(٢)، وذلك كما في قوله تعالى: **جَنَّتِ عَدْنٌ مَّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ**^(٣)؛ وقوله تعالى: **فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**^(٤)، فأصحاب هذا المذهب يرون أن التقدير - في الآية الأولى - : **مَفْتَحَةً لَهُمُ أَبْوَابُهَا**، والتقدير - في الآية الأخرى - : **فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ مَأْوَاهُ**، وقد حذف الضمير المضاف إليه في كل منهما وعوض منه "الألف واللام"، ومن ذلك نحو: **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ** - بتكوين **حَسَنٍ** ورفع **الْوَجْهِ**، فالتقدير - عندهم - : **حَسَنٍ وَجْهَهُ**؛ فحذف الضمير المضاف إليه وعوض منه "أل"، ومنه نحو: **ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ** - برفع **الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ** على التبعية؛ الأول بدل بعض الآخر معطوف -، والتقدير: **ضَرَبَ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ**، فحذف الضمير "الهاء" المضاف إليه كل منهما؛ وعوض منه "الألف واللام"، هذا ما قضى به أصحاب هذا المذهب؛ المشار إليهم ومن تبعهم، أما أكثر البصريين فقد ذهبوا إلى أن "أل" في الأمثلة المذكورة ونحوها حرف تعريف؛ وليست عوضاً عن الضمير؛ وإنما هو مقدر مع ذكرها؛ إذ التقدير - في الأمثلة المذكورة - : **مَفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا** - و - **رَهَى الْمَأْوَى لَهُ**؛ و : **حَسَنِ الْوَجْهِ مِنْهُ**؛ و : **ضَرَبَ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ مِنْهُ**^(٥).

ثمرة هذا الخلاف تتمثل في أن الأسماء : **الأبواب** - و - **المأوى** - و - **الوجه** - و - **الظهر** - و - **البطن** معرفة بالإضافة على المذهب الأول، ومعرفة بـ **"الألف واللام"** على المذهب الآخر.

(١) انظر : المعنى ٥٤/١، والارتشاف ٥١٧/١، والجنى الداني ص ١٩٨، ١٩٩.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ (٢٦١ - ٢٦٤).

(٣) سورة ص : الآية ٥٠.

(٤) سورة النازعات : الآية ٤١.

(٥) انظر : الكتاب ١/ ١٥٨، ١٥٩ (هارون)؛ وجواهر الأدب : ص ٣١٤؛ وشرح التسهيل لابن مالك

١/ ٢٦٢، ٢٦١؛ وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٢٥؛ والمعنى ١/ ٥٤.

* هذا .. وصرح ابن هشام بأن بعضهم ذهب إلى جواز كون "أل" عوضاً من ضمير الحاضر "المتكلم"، وذلك كما في قول الشاطبي - في مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات السبع - :

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا

أراد : "فِي نَظْمِي" فحذف ضمير التكلم المضاف إليه ، وعوض منه "أل"^(١) .

وأجاز الزمخشري أن تكون "أل" عوضاً من الاسم الظاهر ، وعلى ذلك خرج قول الله تعالى : "وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا"^(٢) ؛ حيث نص على أن الأصل : "وَعَلَّمَ آدَمَ أَسْمَاءَ الْمَسْمُومَاتِ" فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً ؛ مدلولاً عليه بكلمة "أَسْمَاءَ" ؛ إذ إن الاسم لا بد له من مسمى ، ثم عوض من المضاف إليه المحذوف "الألف واللام"^(٣) .

(الضرب الثاني) : أن تكون "أل" عوضاً من "الهمزة" ، ويتمثل ذلك في "أل" التي في لفظ الجلالة "الله" ؛ على القول بأنه مشتق منقول إلى العلمية ؛ وأن أصله "إِلَآهٌ" بوزن : "فَعَالِي" بمعنى : معبود ، إذ إنه مشتق من : "أَلِهَ الرَّجُلُ يَأْلَهُ آلَاهُ" ؛ بمعنى : عَيَّدَ عِبَادَةً ، وهذا القول أحد قولين لسيبويه - في اشتقاق لفظ الجلالة^(٤) - ، وبيان ذلك أن لفظ "إِلَآه" حذفت فاؤه ؛ وهي "الهمزة" - تخفيفاً - لكثرة ورودها واستعماله ؛ ثم أدخلت "أل" عوضاً من هذه الهمزة ، فألزمته وصارت كأحد حروف

(١) انظر المعنى ٥٤/١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٣١ .

(٣) انظر للكشاف ١٢٥/١ ، ١٢٦ .

(٤) انظر الكتاب ١٩٥/٢ (هارون) .

هذا الاسم الشريف ؛ لا تفارقه ، ولذلك يقال - في النداء - : يَا إِلَهُ اغْفِرْ لِي " كما يقال : يَا إِلَهُ اغْفِرْ لِي " (١) .

هذا .. وقد نص سيبويه على أن مثل لفظ الجلالة - في ذلك - كلمة : "النَّاسِ" ؛ إذ إن "أل" تدخل عليه عوضاً من "الهمزة" ؛ أي : من فائه بعد حذفها فيقال : "النَّاسُ" ؛ إلا أن هذا اللفظ قد تفارقه "أل" فيكون نكرة ، أما اسم الله - تعالى - فلا يكون فيه ذلك (٢) ، وقيل : إن "أل" في لفظ "النَّاسِ" لم تكن عوضاً من "الهمزة" ، بدليل اجتماعهما في قول الشاعر :

إِنَّ الْمَنَاقِبَ يَطْلَعْنَ عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمِينِ (٣)

فـ "أل" في قوله : "الْأَنَاسِ" قد اجتمعت مع "الهمزة" ، فلو كانت "أل" عوضاً منها في لفظ : "النَّاسِ" لما جمع بينهما ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعووض منه ، وخرج ذلك على أنه ضرورة (٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن "أل" في لفظ الجلالة وردت فيها أقوال أخرى ، منها : أنها زائدة للمح الصفة ، وذلك على أن اسم الله - تبارك وتعالى - مشتق من : "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ" ؛ أي : اِرْتَفَعَ وَتَسَوَّرَ ، والأصل فيه : "لَا إِلَهَ" بوزن : "فَعْل" ؛ والالف - فيه

(١) انظر : المقتضب ٢٤٠/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١ ، والجنى الداني : ص ١٩٩ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٦، ١٩٥/٢ (هارون) .

(٣) هذا بيت من مجزوء البحر الكامل ، وهو لذي جتن الحميري ؛ في الخزائن ٢٨٠/٢ ، والخصائص ١٥١/٣ ، ولما لي ابن الشجري ١٢٤/١ ، والشاهد فيه كون "أل" في لفظ "الناس" ليست عوضاً من "الهمزة" بدليل اجتماعهما في قوله "الأناس" ، وقيل : إن ذلك للضرورة .

(٤) انظر : جواهر الأكلب : ص ٣١٣ ، والجنى الداني : ص ٢٠٠ .

- منقلبة عن "الياء" ؛ بدليل ظهورها في قولهم : **تَهَيَّيْ أَبُوكَ** ؛ يريدون : **يَلَهُ أَبُوكَ** ؛ حيث نقلت "العين" - أى : "الألف" - إلى موضع "اللام" فظهرت "ياء" ^(١) .
ومنها أن "أل" للتعريف ؛ وذلك على أن لفظ الجلالة مشتق من : **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** ؛ ليأها "أى" ؛ احتجب ؛ والأصل فيه **"لَا"** - أيضا - ؛ إلا أن "الألف" - فيه - منقلبة عن "الواو" ^(٢) .

فالأصل في لفظ الجلالة - على هذين القولين - : **"لَا"** ؛ والألف أصل من أصوله وقد أدخلت عليه "أل" ، إما للمح الصفة وإما للتعريف ، فأدغمت لام "أل" فى لأمه ؛ ثم فحمت فقيلا : **"الله"** ، وهذا هو القول الثانى لسيبويه - فى اشتقاق لفظ الجلالة - ^(٣) .

وقيل : إن "أل" أصل فى اسم الله - تبارك وتعالى - ؛ لا يجوز حذفها ؛ لأن لفظ الجلالة **"الله"** علم مرتجل ؛ غير مشتق ؛ وهو مذهب الجمهور ^(٤) ، وعزى لسيبويه فى بعض أقواله ^(٥) ، وقيل : إنه مذهب بعض الكوفيين ^(٦) ، و **"الألف واللام"** فى لفظ الجلالة - على هذا المذهب - للتعظيم والتفخيم ^(٧) .

ولعل كون لفظ الجلالة اسما مرتجلا للعلمية هو الصواب ؛ إذ إنه أعرف المعارف ^(٨) .

(١) انظر شرح المفصل ٣/١ .

(٢) انظر : اللامات : ص ٢٨ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣١٣ ؛ والدر المصون ٥٦/١ .

(٣) انظر الكتاب ٤٩٨/٣ (هارون) .

(٤) انظر جواهر الأدب : ص ٣٠٩ .

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/١ ؛ والجنى الدانى : ص ٢٠١ .

(٦) انظر : جواهر الأدب ص ٣١٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٢٥/٣ ؛ والجنى الدانى : ص ٢٠١، ٢٠٠ .

(٧) انظر : الجنى الدانى : ص ٢٠١، ٢٠٠ .

(٨) انظر الدر المصون ٥٦/١ .

(الضرب الثالث) : أن تكون "الألف واللام" عوضاً من "أل" التي للتعريف ، وذلك في لفظ : "الآن" على القول بأنه مبنى لتضمنه معنى "أل" المعرفة مثل : "أَمْسٍ" ، فالحاصل أن "الآن" ظرف زمان معناه : الزمن الحاضر ؛ الذي يقع فيه كلام المتكلم ؛ الفاصل بين ما مضى وما هو آت ؛ إذ يقال : "أَنْتَ إِلَى الْآنَ تَفْعَلُ كَذَا" - و - يقال : "أَنْتَ مِنَ الْآنَ تَفْعَلُ كَذَا" ^(١) ، وهو مبنى على الفتح ، وللنحويين فسي علة بنائه أقوال ^(٢) ، منها ما ذكر من كونه مبنياً لتضمنه معنى حرف التعريف "أل" ، وذلك أن لفظ "الآن" معرفة ، وتعريفه إما أن يكون بـ "أل" الظاهرة فيه - كما ذهب بعضهم - ، وإما أن يكون من قبيل المعارف الأخرى ؛ أي : من الضمائر ؛ أو أسماء الإشارة ؛ أو الأعلام ؛ أو الأسماء الموصولة ؛ أو من الأسماء المعرفة بالإضافة ، أما كونه معرفاً بـ "أل" الظاهرة فيه فمردود بأن الأسماء المعرفة بـ "أل" ، كـ "الرَّجُلِ - و - الْغُلَامِ" ونحوهما ؛ يجوز إسقاطها منها ، فيقال : "رَجُلٌ" و "غُلَامٌ" ، أما "الآن" فلا يجوز إسقاط "الألف واللام" منها ؛ إذ إنهم لم يقولوا : "افْعَلْ ذَلِكَ آنَ" كما يقولون "افْعَلْهُ الْآنَ" ؛ فضلاً عن أن لفظ "الآن" لم يسمع مجرداً من "أل" ؛ فدل ذلك على أنها ليست للتعريف ، ومن ثم لم يكن لفظ "الآن" معرفاً بـ "الألف واللام" ومحال أن يكون معرفاً بوجه من أوجه التعريف الأخرى المذكورة ، فإذا ثبت ذلك لزم أن يكون معرفاً بـ "أل" أخرى محذوفة ؛ غير الظاهرة التي هي فيه ، فلما حذفت "أل" المعرفة من لفظ "الآن" ضمن معناها ؛ وأدخلت عليه "أل" أخرى عوضاً منها ؛ ولذلك بنى ، وهذا رأى أبي علي الفارسي ، وتبعه - في ذلك - ابن جني وجماعة من المحققين ^(٣).

(١) انظر : اللامات للزجاجي : ص ٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٤ .

(٢) انظر : تفصيل الخلاف في علة بناء لفظ "الآن" في الإنصاف ٢/٢ (٥٢٠ - ٥٢٤) ؛ المسألة : ٧١ .

(٣) انظر : سر الصناعة ١/٣٥٣ ، والإنصاف ٢/٥٢٣ وجواهر الأدب : ص ٣٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/٣ .

وقيل : إن "الألف واللام" في لفظ "الآن" للتعريف ، وإما لرمته "أل" لأنه يراد به المعرفة ألينة ، فهو بخلاف : "الرَّجُلُ" و "الْقُلَمُ" ؛ وبحوهما ؛ إذ إنهما يستعملان نكرة ومعرفة فإذا أريد المعرفة أدخلت "أل" ، وإذا أريد النكرة لم يؤت بها ، وكذلك نظائرهما^(١) ، وإما قضى بكون "أل" في لفظ "الآن" معرفة على أن العلة في بنائه ؛ إما تضمنه معنى الإشارة ؛ وهو مذهب الزجاج^(٢) ؛ وعزى لجمهور البصريين^(٣) ؛ وإما لخروج لفظة إلى غير بابيه ، وذلك أن سبيل ما تدخله "أل" أن يكون منكورا أولا ، ثم يعرف بها ، أما لفظ "الآن" فإنه وقع في أول أحواله بـ "الألف واللام" ، فخالف - بذلك - سائر الأسماء ، ومن ثم خرج إلى غير بابيه ؛ فبنى ، وهذا رأى أبى العباس المبرد^(٤) ، وإليه ذهب الزمخشري^(٥) ؛ وإما لثبته الحرف ، وذلك لأن لفظ "الآن" لزم - في أصل الوضع - موضعا واحدا ، وهو التعريف بـ "الألف واللام" ؛ وبقي عليه في الاستعمال ، فأثبته بذلك الحروف في كونها بنت لأنها تلزم مواضعها التي وضعت عليها - في الأصل - ولم يتصرف فيها ، وهذا مذهب السيرافي^(٦) .

وقيل : إن "أل" في لفظ "الآن" لم تكن عوضا ولا معرفة ؛ وإنما هي موصولة بمعنى : "الذي" وذلك لأن لفظ "الآن" منقول من الفعل ؛ إذ إن العلة في بنائه أن "أل" أدخلت على فعل ماض ، من قولهم : **أَنَّ الشَّيْءَ يَنْتَبِهُ** بمعنى :

(١) انظر شرح المفصل ١٠٤/٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن ؛ للزجاج ١٥٣/١ ، تحقيق الدكتور / عبد الجليل عيده شلبي .

(٣) انظر الإنصاف ٥٢١/٢ .

(٤) انظر : اللامات ص ٣٨١، ٣٧٢ ، والإنصاف ٥٢٣/٢ ، وجواهر الأدب : ص ٣٠٩ .

وشرح المفصل ١٠٣/٤ .

(٥) انظر المفصل : ص ١٧٣ ، طبعة دار الجيل .

(٦) انظر : الإنصاف ٥٢٣/٢ ، وشرح الكافية ٣١٢/٣ .

"حَانَ يَحِينُ" ، فلما دخلت عليه "أل" بقى على ما كان عليه من الفتح ، وعليه فتحو :
 "الآنَ كَانَ كَذَا" معناه : "الوقتَ الَّذِي كَانَ كَذَا" ، وإلى ذلك ذهب الفراء ؛
 وهو أحد قولين له - ففى ذلك ^(١) - ، وعزاه الأبيارى لسائر
 الكوفيين ^(٢) ، وهذا القول هو أضعف الأقوال الثلاثة المذكورة فى "أل" التى فى لفظ
 "الآن" ؛ لأن "أل" الموصولة لا تدخل على الفعل إلا فى ضرورة الشعر ^(٣).

(الضرب الرابع) : أن تكون "أل" عوضا من "ياء النسب" ، وهى التى فى
 لفظ "المجوس" ، ونحوه ، فقد قيل : إن هذا اللفظ الأصل - فيه - "مَجُوسِي" ،
 فحذفت "ياء النسبة" وعوض منها "الألف واللام" ؛ فقيل : "المَجُوس" ، فإذا جمع
 بينهما فقيل : "المَجُوسِي" كانت "أل" معرفة لا عوض ؛ إذ لا يجوز الجمع بين
 العوض والمعوّض منه ^(٤) .

والحاصل أن "أل" مع كونها عوضا فى الأضرب الأربعة المذكورة فهى زائدة
 لازمة كما فى "الَّذِي" وأخواته ، و "الثَلَاثِ" و "العُرَى" .

القسم الثامن : أن تكون "أل" بقية "الذى" أو إحدى أخواته ، وهو قول لبعض
 النحويين ^(٥) ، وجعلوا منه "أل" الداخلة على الجملة الاسمية فى قول الشاعر :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَائِتُ رِقَابِ بَنِي مَعَدٍّ ^(٦)

^(١) انظر : معاني القرآن للقراء ٤٦٨/١ ، تحقيق / أحمد يوسف نجاشي - و - محمد على النجار .

^(٢) انظر الإنصاف ٥٢٠/٢ .

^(٣) انظر المرجع السابق ٥٢٣/٢ .

^(٤) انظر جواهر الأدب : ص ٣١٤ .

^(٥) انظر الجنى الدانى : ص ٢٠٢، ٢٠١ .

^(٦) هذا بيت من البحر الوافر ، لم أفت على اسم قائله ، والشاهد فيه - عند الجمهور - إدخال "أل"
 الموصولة على الجملة الاسمية شذوذا للضرورة ، وقيل : هي رائدة ، وقيل : هي بقية "الذين" - كما
 ذكر فى الأصل - .

والداخلة على جملة فعلية فعلها مضارع ؛ في قول الشاعر :

مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(١)

وقول آخر :

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَالِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّعِ^(٢)

وقوله :

يَقُولُ أَخْنَأُ وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْجِمَارِ الْيَجْدُعِ^(٣)

والـ "أل" الداخلة على الظرف في قول الراجز :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ مَعَةٍ^(٤)

فالمراد - عندهم - في البيت الأول : "الَّذِينَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ" ؛ فحذفت إحدى اللامين و "ذِي" و "النون" وبقي منه "أل" ، وقد اجتزىء بها عن المحذوف من "الذين" للزومها فيها ؛ وكثرة الاستعمال^(٥) .

(١) هذا بيت من البحر البسيط وهو للفرزدق ، في الإنصاف ٥٢١/٢ ؛ والخزانة ٣٢/١ ؛ والدرر ١٥٧/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٢،٣٨/١ ؛ والمقاصد النحوية ١١٧/١ ، والشاهد فيه إدخال "أل" الموصولة على الفعل المضارع شذوذا ، للضرورة - عند الجمهور - ، وقيل : هي زائدة ، وقيل : هي بقية "الذي" - كما في الأصل - .

(٢) ، (٣) هذان بيتان من البحر الطويل ، وهما لذى الخرق الطهوى ، في خزنة الأدب ٣١/١ ، ٤٨٢/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦٧/١ ، والشاهد - فيهما - كما في البيت السابق .

(٤) لم أعر على اسم الراجز ، والشاهد فيه قوله : "الْمَعَةِ" حيث أدخلت "أل" الموصولة على الظرف شذوذا للضرورة - عند الجمهور - ، وقيل : هي زائدة ، وذهب بعضهم إلى أنها بقية "الذي" - كما ذكر في الأصل - .

(٥) انظر : رصف المباني : ص ٧٥ ، ٧٦ ؛ وارتشاف الضرب ٥٣٢،٥٣١/١ .

وفي الأبيات : الثاني والثالث والرابع والخامس ، المراد - عندهم - : "الَّذِي تُرَضَّى" و "الَّذِي يُتَقَصَّعُ" و "الَّذِي يُجَدَّعُ" و "عَلَى الَّذِي مَعَهُ" ؛ فحذف من "الَّذِي" - في كل منها - إحدى اللامين و "لِى" وبقيت منه "أل" ، واجتزأ بها عن المحذوف من "الَّذِي" للزومها فيه ، وكثرة الاستعمال ^(١) .

وقيل : إن "أل" في ذلك كله زائدة ^(٢) ، وذهب البصريون والكوفيون إلى أنها "أل" الموصولة - على ما سيأتى - وقد أدخلت على الجملة الأسمية ، والفعل المضارع ، والظرف شذوذاً لضرورة الشعر ^(٣) ، وهو الصحيح ^(٤) ، وأجازه بعض الكوفيين في الاختيار بقلة ، وتبعهم - في ذلك - ابن مالك ^(٥) .

- والله أعلم - .

• • • • •

(١) انظر : وصف المباني : ص ٧٥ ، ٧٦ ؛ وارتشاف الضرب ١/ ٥٣١ ، ٥٣٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ١/ ٥٣٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٢٠١ .

(٣) انظر : الارتشاف ١/ ٥٣١ ، والهمع ١/ ٢٧٨ .

(٤) انظر الجنى الدانى : ص ٢٠١ .

(٥) انظر : الارتشاف ١/ ٥٣١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٢ .

المجلد الثالث

المبحث الثالث

أنواع "أل" المعرفة ، وأحوالها

"أل" المعرفة - كما تقدم - هي التي تؤثر في مصحوبها تأثيراً معنوياً ؛ بمعنى أنها تنقله من شياح التذكير إلى حصر التعريف والتعيين ، وقيل : هي ما أحدثت في مدخولها عموماً ؛ كما في قوله تعالى : "وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا"^(١) أو خصوصاً ؛ كما في قوله : "فَقَضَىٰ فِرْعَوْنَ الرُّسُولَ"^(٢) ؛ ذكره ابن مالك^(٣) .

وهي - عند جمهور النحويين - قسمان : "عهدية" - و - "جنسية"^(٤) .

* فـ "أل" العهدية هي : ما عهد مدلول مصحوبها ؛ أي : ما يكون مسمى الاسم الذي دخلت عليه بعضاً من أفراد معهوده بين المتكلم والمخاطب ؛ واحداً كلن ؛ أو اثنين أو جماعة .

* و "أل" الجنسية هي : ما لم يعهد مدلول مصحوبها .

وجعل بعضهم "أل" العهدية فرعاً من فروع الجنسية ؛ باعتبار كونها للجنس مجتمعاً في فرد مخصوص^(٥) .

* هذا ... ولكل من "أل" العهدية - و - "أل" الجنسية ثلاثة أنواع ، وتفصيل ذلك ما يلي :

(١) سورة النساء : من الآية ٢٨ .

(٢) سورة العزمل : من الآية ١٦ .

(٣) انظر : شرح صدة الحافظ ودرة اللافظ لابن مالك ١٥٢/١ ، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري .

(٤) انظر : الارتشاف ١٥٤/١ ، والمعنى ١٤٩/١ ، والهمع ٢٥٩/١ ، وشرح التصريح ١٤٩/١ ، ١٥٠ ؛

وحاشية الصبان ٢٨٥/١ .

(٥) انظر حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب ٥٢/١ . مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة .

أولاً: أنواع "أل" العصبية :

(النوع الأول) : كونها للعهد الذكري ، وهي ما يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً ، ويتحقق ذلك بأن يتقدم لمدخل "أل" ذكر في الكلام ، إما صراحة ، ويسمى بـ "العهد الخارجي الحقيقي" ؛ وإما كناية ، ويسمى بـ "العهد الخارجي التقديري" (١) .

فـ "أل" التي يتقدم لمصحوبها ذكر - صراحة - كالتي في لفظ "الفرس" في نحو : "اَشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ يَعُتُّ الْفَرَسَ" ومن ذلك "أل" التي في لفظ "الرَّسُولُ" ؛ ولفظ "المِصْبَاحُ" ؛ ولفظ "الرَّجَاجَةُ" ، في قول الله تعالى : "كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رُسُلًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ" (٢) ؛ وقوله تعالى : "مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْسَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي رِجَاجَةٍ الرَّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ زُرِّي" (٣) .

و "أل" التي يتقدم لمصحوبها ذكر - كناية - كالتي في لفظ "الذَّكَرُ" في قول الله تعالى - على لسان أم مريم - : "وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى" (٤) ؛ إذ إنه قد تقدم ذكره - في كلامها مكنياً عنه بـ "ما" في قوله تعالى : "إِنِّي تَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا" (٥) ، وذلك لأن التحرير أي : الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصاً بالذكر (٦) .

(١) انظر حاشية الدسوقي على المغنى ٥٢/١ .

(٢) سورة المزمل : من الآيتين ١٥ ، ١٦ .

(٣) سور النور : من الآية ٣٥ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ٣٦ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية ٣٥ .

(٦) انظر : الدر المصون ٧٤/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٥/١ ؛ وحاشية الدسوقي على المغنى ٥٢/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢٢٧/١ .

وقيل : يحتمل أن تكون " أل " - هاهنا - جنسية ، على أن المراد كون الذكر ليس كالأُنثى في الفضل والمزية ؛ إذ هو صالح لخدمة المتعبدات وللتحريير ولمخاطبة الأجانب ؛ بخلاف الأُنثى^(١) .

والاسم الذى تقدم له ذكر فى الكلام ثم أعيد معرفاً بـ " أل " العهدية إما أن يكون نكرة كما مثل ، وإما أن يكون معرفاً بـ " الألف والسلام " ؛ كما فى نحو : " جَاءَنِى الرَّجُلُ فَأَوْصَيْتُ الرَّجُلَ بِكَذَا " وإما أن يكون معرفاً بغير " أل " ، كما فى نحو : " وَأَصْلَنِى مَنْ قَطَعَنِى فَأَكْرَمْتُ الْمَوَاصِلَ " ^(٢) .

* هذا .. و " أل " التى للعهد الذكري لها علامة تميزها عن غيرها من أنواع " الألف والسلام " وهى أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها ، ففى نحو : " اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ يَعْتُ الْفَرَسَ " يصح أن يقال : " اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ يَعْتُهُ " ، وفى الآيات المذكورة يصح - والله أعلم - أن يقال - فى غير القرآن - : " فَعَصَاهُ فِرْعَوْنُ " - و - : " هُوَ فِى رُجَاجَةٍ " - و - : " هِىَ كَأَنَّهَا كَوَكَبٌ دُرَّى " - و - : " وَلَيْسَ هُوَ كَالْأُنْثَى " ^(٣) ، كما يصح أن يقال : " جَاءَنِى الرَّجُلُ فَأَوْصَيْتُهُ بِكَذَا " - و - : " وَأَصْلَنِى مَنْ قَطَعَنِى فَأَكْرَمْتُهُ " ؛ بل هو القياس .

وتجدر الإشارة إلى أن لهذا النوع من أنواع " أل " العهدية فائدة حينما يكون الاسم الذى تقدم ذكره نكرة ؛ وهى : التنبيه على أن الاسم الذى دخلت عليه هو الاسم الأول بعينه ؛ أى : الاسم النكرة المتقدم ؛ إذ لو جىء به منكرًا لتوهم أنه غيره ؛ لأن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى - غالباً - ؛ كما فى نحو : " اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ يَعْتُ فَرَسًا " ، أما إذا أعيدت معرفة ؛ أو أعيدت المعرفة معرفة ؛ أو نكرة

(١) انظر النثر المصون ٧٤/٢ .

(٢) انظر جواهر الأنب : ص ٣٠٦ .

(٣) انظر : المعنى ٥٠/١ ؛ وحاشية الدسوقي ٥٢/١ .

كان الثاني عين الأول^(١)، ففي قوله تعالى : "كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا" * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ"^(٢) ؛ أفادت "أل" التنبيه على أن "الرَّسُولَ" الثاني هو "الرَّسُولُ" الأول ، إذ لو جاء به منكر لثوهم أنه غيره ، ولذلك لا يجوز نعته^(٣) ، وكذا في الآية الأخرى المذكورة ، وفي مثال : "اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ بَعْتُ الْقَرَسَ" ؛ ونحوه .

(النوع الثاني) : أن تكون للعهد الذهني^(٤) ، وعبر عنه بعضهم بـ "العهد العلمي"^(٥) ، وهي ما يكون مدخلها معهوداً ذهنياً ، أي : معلوماً لكل من المتكلم والمخاطب ولم يتقدم له ذكر في الكلام ؛ ولم يكن حاضراً عند التكلم^(٦) ؛ وإنما ينصرف الذهن إليه بمجرد النطق به وذلك كأن يكون بين المتكلم وبين المخاطب عهد برجل فيقول : "جَاءَنِي الرَّجُلُ" : أي : الرجل المعهود ذهنياً بين المتكلم وبين من يخاطبه ، فلو لا وجود عهد برجل بينهما لقال المتكلم : "جَاءَنِي رَجُلٌ"^(٧) .
ومنه "أل" في نحو : حَضَرَ الْأَمِيرُ - أو - الْقَاضِي ؛ إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد - أو - قاض واحد مشهور^(٨) .

(١) انظر المغني ٦٥٦/٢ .

(٢) سورة المزمل : من الأيتان ١٦، ١٥ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١٥٠/١ ، وشرح الفاكهي للقطر ؛ في حاشية يس عليه ٢٢٧/١ .

(٤) انظر : جواهر الأدب : ص ٣٠٦ ؛ والمغني ٥٠/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢٢٧/١ .

(٥) انظر : أوضح المسالك ١٧٩/١ والجنى الداني : ص ١٩٤ ؛ والهمع ٢٥٩/١ .

(٦) انظر حاشية الدسوقي ٥٢/١ .

(٧) انظر اللامات : ص ٢١ .

(٨) انظر شرح الكافية للرضي ٣٢٤/٢ .

ومنه - أيضا - "الألف واللام" في قوله - تعالى - : "إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ" ^(١) ؛ وقوله - عز وجل - : "إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ" ^(٢) ؛ وقوله - تعالى - : "إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى" ^(٣) ؛ إذ إن مصحوب "أل" في كل من : "الْغَارِ" و "الشَّجَرَةِ" و "الْمُقَدَّسِ" معلوم لدى المخاطبين ؛ مع كونه لم يتقدم له ذكر أصلا ؛ ولم يكن حاضرا عند التكلم ^(٤) .

وقيل : إن منه نحو : "أَخْلَى السُّوقَ" ، وقوله - تعالى - : "وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ" ^(٥) ؛ إذ إن مدخول "أل" في كل من : "السُّوقَ" و "الذَّنْبُ" في معنى النكرة ؛ والأداة فيهما لتعريف العهد الذهني ^(٦) .

(النوع الثالث) : أن تكون للعهد الحضوري ^(٧) ، وبعضهم عبر عنه بـ "العهد الحسي" ^(٨) ، وهي ما يكون مدخولها معهودا حضوريا ، أي : يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند التكلم ^(٩) ، وذلك كأن يقول المتكلم لمن سدد مسهما : "الْهَدَفَ" - بالنصب - ؛ أي : "أَصِيبَ الْهَدَفَ" ، ومن ذلك "الألف واللام" في قول الله - تعالى - : "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ" ^(١٠) ؛ أي : اليوم الحاضر الذي نزلت فيه هذه

(١) سورة التوبة : من الآية ٤٠ .

(٢) سورة الفتح : من الآية ١٨ .

(٣) سورة النازعات : من الآية ١٦ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٥٨/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٠/١ .

(٥) سورة يوسف : من الآية ١٣ .

(٦) انظر : حاشية الصبان ٣٨٦/١ .

(٧) انظر : أوضح المسالك ١٧٩/١ ؛ وحاشية بس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٢٧/١ .

(٨) انظر : جواهر الأدب : ص ٣٠٦ ؛ والجنى الداني : ص ١٩٤ ؛ وجمع الهوامع ٢٥٩/١ .

(٩) انظر : حاشية النسوقي ٥٢/١ .

(١٠) سورة المائدة : من الآية ٣ .

الآية ؛ وهو يوم عرفة عام حجة الوداع - على الأرجح^(١) - ، وذهب الزجاج إلى أن "أل" في لفظ "الْيَوْمَ" في هذه الآية ليست للعهد ؛ لأنه لم يرد به يوما بعينه ؛ وإنما يراد به الزمان الحاضر وما يدانيه من الأزمنة الماضية والآتية^(٢).

وقد يكون مدخول "أل" هذه هو المخاطب نفسه ، وذلك إذا وقع معها موقع ضمير المخاطب ؛ كأن يقول المتكلم لمن يخاطبه : "الْقَائِدُ يَقُولُ كَذًّا" ؛ يقصد : "أَنْتَ تَقُولُ كَذًّا"^(٣).

* هذا .. وقد جعل ابن عصفور "أل" التي للعهد الحضوري قسما قائما بذاته ، إذ إنه نص على أنها قسيمة "أل" التي لتعريف العهد ؛ وعبر عنها بأنها لتعريف الحضور ، وقد حصرها في أربعة مواقع ؛ حيث صرح بأنها لا تدخل إلا على الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة ؛ أى : المشار إليه ؛ كما فى نحو : "جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ" ؛ وعلى الاسم الواقع بعد "أَيَّ" فى النداء ؛ كما فى نحو : "يَا أَيُّهَا الْغُلَامُ" ؛ وعلى الاسم الواقع بعد "إِذَا" التي للمفاجأة ؛ كما فى نحو : "خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ" ؛ وعلى اسم الزمان الحاضر ، نحو : "الآن" وما فى معناه ، كـ "السَّاعَةَ" و "الْحِينَ" ، وما عدا ذلك لا تكون فيه "أل" للعهد الحضوري ؛ إلا أن يقوم دليل على ذلك^(٤).

وقد نقل ابن هشام هذا الحصر عن ابن عصفور ثم قال إن فيه نظرا ؛ إذ إنه غير جامع وغير مانع ؛ لأن المتكلم يقول لشاتم رجل بحضرته : "لَا تَشْتُمِ الرَّجُلَ" ؛ فـ "أل" فى : "الرَّجُلَ" للحضور ؛ وليس ذلك من الأمور الأربعة المذكورة ؛ ولأن "أل" التي بعد "إِذَا" ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم ؛ وإنما هى لتعريف شيء

(١) انظر الدرر المصون ٤٨٦/٢

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١٤٨٠، ١٤٧/٢

(٣) انظر جواهر الأدب : ص ٢٠٦ .

(٤) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١١١/١ ؛ تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح .

كان موجودا قبل التكلم ، ومن ثم لا تكون للعهد الحضوري^(١) ، وأجاب ابن الضائع عن هذا الرد بأن الحضور محكى ؛ حيث جعل الماضى بمنزلة الحاضر ؛ ويجعل الماضى بمنزلة الحاضر يصير الحضور حال التكلم حكما^(٢) ، أما "أل" الداخلة على "الآن" فالصحيح أنها زائدة لازمة - كما تقدم - ؛ أى : لا تفيد تعريفا ، ولذلك لم تكن للعهد الحضوري^(٣).

ثانيا : أنواع "أل" الجنسية :

(النوع الأول) : أن تكون لاستغراق جميع أفراد الجنس ، وهى التى يقصد بها تعريف ذوات الأفراد المستغرقة ولو كان مدخولها جمعا ، وتسمى بـ "الاستغراقية"^(٤) ، ولها علامات^(٥) ، منها : أن تخلفها كُـلٌّ حقيقة واقعية ؛ أو عرفية ، فالأول كما فى قول الله - تعالى - : "وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا"^(٦) ؛ إذ إنه لو قيل - فى غير القرآن - "خُلِقَ كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا" لكان صحيحا على جهة الحقيقة الواقعية ، والآخر كما فى نحو : "جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ" ؛ أى : صاعَة مملكته أو بلده ؛ لا صاعَة الدنيا ، فلو قيل : "جَمَعَ الْأَمِيرُ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الصَّاعَةِ" لكان صحيحا على جهة الحقيقة العرفية ؛ لأنه مجاز لغوى ؛ من حيث كونه قصرا للعام على بعض أفراد^(٧).

(١) انظر : المغنى ٥٠/١ ، والهمع ٢٦٠/١ .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي على المغنى ٥٣/١ .

(٣) انظر : المغنى ٥٠/١ ، والهمع ٢٦٠/١ .

(٤) انظر : جواهر الأدب : ص ٣٠٥ .

(٥) انظرها فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٢٣، ٣٢٢/١ .

(٦) سورة النساء : من الآية ٢٨ .

(٧) انظر : حاشية الدسوقي على المغنى ٥٣/١ ، وكتاب فرائد النحو الوسيمة ؛ شرح السدرة البتيمة ؛ للشيخ محمد المالكي : ص ٤٢ ، طبعة / مصطفى البابي الحلبي .

ومنها : أن يصح الاستثناء من مصحوبها ؛ ولو كان بلفظ المفرد^(١) ، وذلك كما في قول الله - تعالى - : **وَالْعَصِيرَ • إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكُنُوسٌ • إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا^(٢)** ، فلو لم تكن "أل" لشمول أفراد الجنس حقيقة لما استثنى "الَّذِينَ آمَنُوا" من المعروف بها وهو : **"الْإِنْسَانُ"**^(٣) .

ومنها : أن يصح نعت مصحوبها المفرد بالجمع اعتباراً لمعناه ؛ إذ إنه له جمعية وتكبير من جهة المعنى ؛ وإفراد وتعريف من جهة اللفظ^(٤) ، ومن ثم يجوز نعته بالجمع مراعاة للمعنى ؛ ويجوز نعته بالمفرد مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر^(٥) ، وقيل : هو الأولي^(٦) ، فنعت بالجمع مراعاة للمعنى كما في نحو قولهم : **"أَهْلَكَ النَّاسُ الَّذِينَ لَمْ يَخْشَوْا اللَّهَ وَالَّذِينَ لَمْ يَخْشَوْا اللَّهَ"** ، وكما في قول الله تعالى : **"أَوِ الْبَطْلَانِ الَّذِينَ لَمْ يَخْشَوْا اللَّهَ وَالَّذِينَ لَمْ يَخْشَوْا اللَّهَ"** ، وقيل : إن ذلك من وصف الجمع بالجمع ؛ لأن "الْبَطْلَانِ" لفظ يطلق على المثلى والجمع كما يطلق على المفرد^(٧) ، والصواب أنه من وصف المفرد بالجمع ، لأن هذا اللفظ قصد به الجنس ؛ وهو مفرد ، فوصف بالجمع موافقة للمعنى دون اللفظ^(٨) ، ونعته بالمفرد مراعاة

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١ ، والارتشاف ٥١٤/١ ، والهمع ٢٥٩/١ .

(٢) سورة العنكبوت : الآيات ٣٠، ٣١ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٨/١ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١ .

(٥) انظر : المرجع السابق ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٨/١ ، ٢٥٩/١ .

(٦) انظر حاشية يس على شرح القطار للفاكهى ٢٢٨/١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/١ ، والارتشاف ٥١٤/١ ، والهمع ٢٥٩/١ ، والدر المنصور ٢١٧/٥ .

(٨) سورة النور : من الآية ٣١ .

(٩) انظر حاشية يس على شرح القطار للفاكهى ٢٢٨/١ .

(١٠) انظر الدر المنصور ٢١٧/٥ .

للفظ - على الأكثر والأولى - كما في قول الله تعالى : "وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ" (١) ، وقوله تعالى : "لَا يَصْنَعُهَا إِلَّا الْإِنْسَانُ" * الذي كَذَّبَ وَتَوَلَّى * وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى" (٢).

* هذا .. والاسم المفرد المعرف بـ "أل" هذه ؛ أي : الاستغرافية يجوز أن يراعى فيه التذكير من جهة المعنى ؛ وأن يراعى فيه التعريف من جهة اللفظ ، وذلك إذا وقعت بعده جملة ؛ كما في نحو قول الله تعالى : "وَأَيُّهَا لَيْسَ نَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارُ" (٣) ؛ وقوله تعالى : "كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا" (٤) ؛ وكما في قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْلِ بِمَنْبِي فَمَضَيْتُ نَعْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي (٥)

فكل من "الليل" و "الجمار" و "الليليم" - في هذه الأمثلة - اسم معرف بـ "أل" المستغرفة لجميع أفراد الجنس حقيقة ، وكل اسم منها نكرة بمعنى ؛ معرفة لفظاً - كما تقدم - وقد وقع بعد كل منها جملة ، وهذه الجملة يجوز فيها أن تعرب نعياً اعتباراً لمعناه ، ويجوز أن تعرب حالاً اعتباراً للفظه .

ففي المثال الأول ؛ يجوز في جملة "تَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارُ" أن تكون في محل رفع نعياً لـ "الليل" ؛ مراعاة لكونه نكرة من جهة المعنى ؛ لأنه - في المعنى - بمنزلة :

(١) سورة النساء : من الآية ٣٦ .

(٢) سورة الليل : الآيات ١٨، ١٧، ١٦، ١٥ .

(٣) سورة يس : من الآية ٣٧ .

(٤) سورة الجمعة : من الآية ٥ .

(٥) هذا بيت من البحر الكامل ؛ وهو لرجل من سلول ؛ في الدرر ١١/١ ؛ وشرح التصريح ١١١/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٣١٠/١ ؛ والكتاب ٢٤/٣ ؛ والمقاصد النحوية ٥٨/٤ ؛ وقيل : لشمر بن عمرو الحنفي ، وقيل : لميمونة بن جابر الحنفي ، والشاهد فيه - ما هنا - كون جملة "يَسْبِي" يجوز فيها أن تكون نعياً لـ "الليليم" باعتبار أنه نكرة معنى ؛ وأن تكون حالاً منه باعتبار أنه معرفة لفظاً .

"وَأَيَّةٌ لَهُمْ لَيْلٌ تَسْلُخُ مِنْهُ نَهَارًا" ^(١) ، ويجوز أن تكون هذه الجملة في محل نصب حالاً منه ؛ مراعاة لكونه معرفاً بـ "الألف واللام" تعريفاً لفظياً ؛ أي : لكونه معرفة من جهة اللفظ .

وفي المثال الثاني ، يجوز في جملة "يَحْيِلُ أَسْفَارًا" أن تكون في محل جر نعتاً لـ "الْحِمَارِ" ؛ مراعاة لكون هذا الاسم نكرة من جهة المعنى ؛ إذ إنه - في المعنى - بمنزلة : "كَمَثَلِ حِمَارٍ يَحْيِلُ أَسْفَارًا" ، ويجوز أن تكون في محل نصب حالاً منه ؛ مراعاة لكونه معرفة من جهة اللفظ .

وفي المثال الثالث ، يجوز في جملة "يَمْنِيْنِي" أن تكون في محل جر نعتاً لـ "الَّتِيْمِ" ؛ مراعاة لكونه نكرة معنى ، ويجوز أن تكون في محل نصب حالاً منه ؛ مراعاة لكونه معرفة لفظاً ^(٢) .

(النوع الثاني) : أن تكون لاستغراق خصائص الجنس وصفاته ؛ وهي التي يقصد بها تعريف الجنس الذي أريد به استغراق خصائصه وصفاته مبالغة في المدح أو الذم ؛ وهي ما تخلفها "كُلُّ" مجازاً ^(٣) ، وتسمى بـ "الإحاطية" ^(٤) ، فـ "أَلِ" التي يراد بها استغراق خصائص الجنس مبالغة في المدح كما في نحو : "أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا" ، والتي يراد بها استغراق خصائص الجنس مبالغة في الذم كما في نحو : "رَيْدُ الرَّجُلِ لَوْمًا" ، ففي هذين المثالين ونحوهما تخلف "كُلُّ" الألف واللام مجازاً ؛ لا حقيقة ، فلو أنه قيل - في المثال الأول - : "أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ عِلْمًا" لصح على سبيل المجاز والمبالغة ، والمعنى المراد : "أَنْتَ الْجَامِعُ لِخَصَائِصِ الْعِلْمِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِي كُلِّ الرَّجَالِ" ؛

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١ .

(٢) انظر المعنى ٤٢٩/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١ ؛ والمعنى ٥٠/١ ؛ وحاشية الدسوقي ٥٣/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٠٠، ١٤٩/١ ؛ وحاشية بس على الفاكهي للقطر ٢٢٩/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص ٤٢ .

(٤) انظر جواهر الأدب : ص ٣٠٥ .

أى : المستغرق لجميع خصائص هذه الصفة ؛ حيث اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال ^(١) ، ومثل ذلك نحو : تَكْرَرُ الرَّجُلُ أَدَبًا - أو - شَرَفًا - أو - كَرَمًا ... وما إلى ذلك ، ونص ابن مالك على أن منه نحو : "يَعْمَ الرَّجُلُ زَيْدًا" ^(٢) . ولو قيل - فى المثال الآخر - : زَيْدٌ كُلُّ رَجُلٍ لَوْمًا لصح على جهة المجاز والمبالغة ، والمقصود : زيد المستغرق لجميع خصائص صفة اللؤم ؛ حيث اجتمع فيه ما افترق فى غيره من الرجال من جهة الكمال فى اللؤم ؛ ولا اعتداد لما عند غيره من لؤم لقصوره عن رتبة الكمال ^(٣) ، وقد جعل ابن مالك منه نحو : يَنْسَسَ الرَّجُلُ عَمْرًا ^(٤) .

و"أل" التى يراد بها استغراق صفات الجنس كما فى نحو : "أَنْتَ الرَّجُلُ" ؛ أى : الجامع لصفات الرجال المحموده ، فلو قيل : "أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ" على سبيل المجاز والمبالغة لصح ، والمعنى المراد أنت الجامع لصفات كل الرجال ؛ أى : المستغرق لها ؛ حيث اجتمع فيك ما افترق من غيرك من الرجال من جهة كمالك ؛ ولا اعتداد لغيرك لقصوره عن رتبة الكمال ^(٥) ، ومثل ذلك نحو : زَيْدٌ هُوَ الْجَوَادُ وَعَمْرُو هُوَ الشَّجَاعُ ، والمراد : أن الجود والشجاعة لم توجد إلا فيهما - على سبيل المجاز والمبالغة - ؛ إذ إنه لم يعتد بما كان من غيرهما لقصوره عن

(١) انظر : حاشية الدسوقي ٣٥/١ ، وشرح التصريح ١٥٠/١ ، وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر

٢٢٩/١ ، وفرائد النحو الوسيمة : ص ٤٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٤،٣٢٣/١ .

(٣) حاشية الدسوقي ٣٥/١ ، وشرح التصريح ١٥٠/١ ، وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢٢٩/١ ،

وفرائد النحو الوسيمة : ص ٤٢ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٤،٣٢٣/١ .

(٥) انظر حاشية يس على الفاكهى ٢٢٩/١ .

أن يبلغ الكمال^(١) ، ومن ذلك "أل" في قول الله تعالى : **ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ**^(٢) ؛ أى : الكتاب الكامل فى الهداية ، وكأنه كل كتاب ؛ لاشتماله على ما يكون فيها من الهداية على الوجه الأكمل ، فهو الذى يستأهل أن يسمى كتاباً لكونه كاملاً ، وكأن ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص^(٣) ، فد "أل" فى لفظ **"الْكِتَاب"** - فى الآية الكريمة - لاستغراق صفات الجنس مبالغة فى المدح ، ومن ذلك - أيضاً - **"الْأَكْف وَالسَّلام"** فى قول الشاعر :

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٤)

فد "أل" فى قوله : **هُمُ الْقَوْمُ** لاستغراق صفات الجنس مبالغة فى المدح ؛ إذ إنه لو قيل : **هُمُ كُلُّ قَوْمٍ** لصح على سبيل المجاز والمبالغة ، والمراد : أنهم هم الجامعون لصفات الرجال المحمودّة دون غيرهم .

(النوع الثالث) : أن تكون لتعريف الماهية وبيان الحقيقة ، وهي التى تبين حقيقة الجنس وماهيته وطبيعته ؛ بقطع النظر عما يصدق عليه من أفراد^(٥) ، ومن ثم تسمى : **"لام الحقيقة والماهية والطبيعة"**^(٦) ، وذلك كما فى نحو : **"الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ"** ؛ أى : حقيقة جنس الرجل خير من حقيقة جنس المرأة ، فد "أل" فى هذا

(١) انظر دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني : ص ١٢٧ ، تحقيق / السيد محمد رشيد رضا .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢ .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي على المغنى ٥٣/١ ؛ والكتاب ٣٣/١ .

(٤) هذا عجز بيت من البحر الطويل ؛ صدره : **وَإِنَّ الَّذِي حَاتَتْ بِفُلْجٍ يَمْلُؤُهُمْ** ، وهو للأشهب بن رميلة فى خزنة الأدب ٢٥٠٧/٦ ؛ وشرح شواهد المغنى ٥١٧/٢ ؛ والكتاب ١٨٧/١ ؛ وغيرها ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل من كون "أل" فى لفظ **"الْقَوْم"** لاستغراق صفات الجنس مبالغة فى المدح .

(٥) انظر : المغنى ٥٠/١ ، والجنسى الدانسى : ص ١٩٥ ، ١٩٤ ؛ والسهم ٢٩٥/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٩/١ .

(٦) انظر حاشية الصبان ٢٨٥/١ .

المثال ونحوه لتعريف الحقيقة الحاضرة في الذهن من حيث هي هي ؛ غير منظور بها إلى جميع ما تصدق عليه من أفراد الجنس ؛ إذ المعنى ؛ هذا الجنس من حيث هو هو خير من هذا الجنس من حيث هو هو ، فالتفاضل بينهما من جهة تغايرهما بالذكورة والأنوثة ؛ وإن اتحدا في الإنسانية ، وقد يكون في بعض أفراد حقيقة المرأة خصوصيات لا توجد في بعض أفراد حقيقة الرجل يترتب عليها خيرية بعض أفراد حقيقة جنس المرأة في قولنا : "الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ" ، وذلك لأن الحكم على الحقيقة ؛ لا على ما تصدق عليه من الأفراد ^(١) ، ومن ذلك نحو : "وَاللَّهُ لَا أَزْوَاجَ النَّسَاءِ ؛ وَلَا لَلْيَسِّ النَّبَّاتِ" ، فالـ"أل" في : "النَّسَاءُ" - و - "النَّبَّاتِ" لتعريف ماهية مدخولها وحقيقتها ، ومنه "أل" في قوله تعالى : "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" ^(٢) ؛ أي : من حقيقة الماء المعروف ؛ لا من كل شيء اسمه ماء ، وقيل : المراد بالماء : "الْعَيْنِي" ^(٣) .

ومن هذا النوع "أل" الداخلة على المعارف ، كما في نحو : "الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ" ؛ أي : حقيقته أنه ناطق ؛ لأنه عاقل مدرك ؛ وكذا الداخلة على الكليات ؛ كأن يقال - في التعريف المذكور - : "الْإِنْسَانُ نَوْعٌ ؛ وَالْحَيَوَانُ جِنْسٌ" ؛ أي : حقيقة لفظ "الْإِنْسَانُ" أنه نوع ، وحقيقة لفظ "الْحَيَوَانُ" أنه جنس في التعريف ^(٤) .

وكون "أل" التي لتعريف الماهية وبيان الحقيقة نوعاً من أنواع "أل" الجنسية هو مذهب أكثر النجويين ، وقيل : هي قسم برأسه ، وقيل : هي نوع من أنواع "أل" العهدية ؛ لأن الأجناس أمور معهودة ومعلومة في الأذهان ؛ متميز بعضها من بعض.

(١) انظر : حاشية الصبان ٢٨٥/١ ؛ وحاشية الخضرى ٨٣/١ .

(٢) سورة الأنباء : من الآية ٣٠ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١٤٩/١ ؛ وحاشية يس على الفاكي ٢٢٨/١ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ٢٨٥/١ ؛ وفرائد النحو : ص ٤٣ .

فالعهد - على هذا القول - قسمان : "شخصي" - و - "جنسي" ^(١) ، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور ؛ حيث صرح بأن "أل" المعرفة تكون لتعريف العهد في شخص أو في جنس فيقال : "جَاءَنِي الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَكَ" ؛ إذا دخلت على معهود ، ويقال : "الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ" ؛ يراد به : هذا الجنس خير من هذا الجنس ^(٢) ، وإليه ذهب ابن مالك - أيضا - حيث ذكر - في شرح الكافية - أن ما يسميه المتكلمون "تعريف الماهية" يلحق بـ"أل" العهدية ، وذلك كقول القائل : "اشْتَرِ اللَّحْمَ" ؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته ، فصار ما يبعثه لأجله معهودا بالعلم ، فهو في حكم المذكور أو المشاهد ^(٣) .

* هذا .. وإذا كان بعض النحويين قضى بأن "أل" المعرفة لا تكون إلا جنسية ؛ وأن "أل" العهدية فرع من فروع الجنسية لكونها للجنس مجتمعا في فرد مخصوص - كما تقدم - ؛ فإن بعض المتأخرين ذهب إلى أنها لا تكون إلا عهديّة ؛ ولو أدخلت على ما يقع على الجنس كما في نحو : "الدِّينَارُ خَيْرٌ مِنَ الدَّرْهَمِ" ، والمعنى : "هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا" ، فـ"أل" في : "الدِّينَارُ" - و - "الدَّرْهَمُ" - في هذا المثال - عهديّة ؛ إذ إن "أل" المعرفة - على هذا المذهب - للعهد أبدا ؛ لا تفارقه ^(٤) .

والصواب ما ذهب إليه الجمهور من كونها تنقسم إلى "عهدية" - و - "جنسية" ^(٥) ، وهي في المثال المذكور نوع من أنواع "أل" الجنسية ؛ إذ إنها لتعريف الماهية وبيان الحقيقة ؛ لأن المراد بمصحوبها في كل من "الدِّينَارُ" - و - "الدَّرْهَمُ" نفس

(١) انظر : الجنى الدالى : ص ١٩٤ ، والمغنى ٥٠/١ ، وحاشية الدسوقي ٥٣/١ .

(٢) انظر : شرح الجمل الكبير ١١١/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية للشافعية ٣٢٢/١ ، وحاشية الدسوقي ٥٣/١ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٥١٥/١ ، وجمع الهوامع ٢٦٠/١ .

(٥) انظر : الهمع ٢٦٠/١ .

الحقيقة ؛ لا ما تصدق عليه من الأفراد ؛ حيث إن "أل" - هاهنا - لم يرد بها تعريف دينار بعينه ؛ ولا درهم بعينه ، فلم تكن - فيهما - عهدية - كما قيل - ؛ لأن المراد بمصحوب "أل" العهدية فرد معين ؛ لا نفس الحقيقة ، وذلك كأن يقال : **تَصَدَّقْتُ بِالدِّينَارِ وَالْدَّرْهَمِ** ؛ إذا كان بين المتكلم والمخاطب عهد بدينار ودرهم يشير إليهما ، ولولا ذلك لقال : **تَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ وَدَرَاهِمٍ**^(١).

• وحاصل القول - في ذلك - أن "أل" المعرفة إذا قصد بمصحوبها تعيين بعض الأفراد ؛ فردا واحدا كان أو أكثر ؛ كانت لـ **تعريف العهد** ؛ ذكريا كان ؛ أو ذهنيّا ، أو حضوريا ، ومدخولها يكون معرفة لفظا لاقتترانه بها ؛ ومعنى لكونه يدل على معين .

وإذا قصد بمصحوبها كل الأفراد ؛ من حيث ذواتها ؛ أو خصائصها وصفاتها - مبالغة - ؛ أو ماهيتها وحقيقتها ؛ كانت لـ **تعريف الجنس** ، ومدخولها يكون معرفة لفظا لاقتترانه بها ؛ نكرة معنى ؛ لأنه من حيث معناه في حكم النكرة ، فإذا أريد به ذوات الأفراد جميعها كانت "أل" لاستغراق كل أفراد الجنس ، ويعبر عنها بـ **"الاستغراقية"** ، وإذا أريد به خصائص كل أفراد الجنس وصفاتهم على سبيل المبالغة في المدح أو الذم ، كانت لاستغراق جميع خصائص الجنس وشمول صفاته - مبالغة - ويعبر عنها - أيضا - بـ **"الاستغراقية"** ، وتسمى : **"إحاطية"** ، ويقال لها : **"التي للكمال"**^(٢) ، وإذا أريد بها نفس حقيقة الجنس من غير نظر إلى ما يصدق عليه من أفراد ؛ كانت لتعريف الماهية وبيان الحقيقة ، وتسمى بـ **"أداة الحقيقة والماهية والطبيعة"** ، والفرق بين المعرفة بها كما في نحو : **"اشترى اللحم"** وبين اسم الجنس النكرة كما في نحو : **"اشترى لحماً"** هو الفرق بين المطلق والمقيد ، وذلك أن

(١) انظر : إشارات للزجاجي : ص ٢١ ، والجنى الداني : ص ١٩٥ .

(٢) انظر الجنى الداني : ص ١٩٤ .

المعرف بـ "أل" التي لتعريف الماهية موضوع للحقيقة بقيد حضورها في الذهن من حيث هي ؛ بقطع النظر عن الأفراد بحسب الوضع ، وأن اسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة ؛ لا باعتبار قيد ، فالحضور الذهني معتبر في مدلول لفظ المعارف بـ "أل" المذكورة ؛ غير معتبر في مدلول لفظ اسم الجنس النكرة ، ولا إشكال في أن الحقيقة باعتبار حضورها في الذهن أخص من مطلق الحقيقة ؛ لأن حضورها في الذهن نوع تشخص لها ^(١).

تتمة

لفظ "الْبَيِّنَةُ" اسم مقرون بـ "أل" المعرفة ، يقال : "لَا أَفْعَلُ كَذَا الْبَيِّنَةَ" ونحوه لكل أمر لا رجعة فيه ، ونصبه على المصدر ، فهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا ، وأصله : "الْبَيِّنُ" بمعنى : الْقَطْع ، و"التَّاء" - فيه - للوحدة ^(٢) ، وعلى غرار المثال المذكور يقال : "لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا الْبَيِّنَةَ" و : "لَا تَفْعَلَنَّ الْبَيِّنَةَ" و : "أَفْعَلَنَّ الْبَيِّنَةَ" و : "قَدْ قَعَدَ فُلَانٌ الْبَيِّنَةَ" و : "لَا عَوْدَةَ لِلْعَدُوِّ الْبَيِّنَةَ" ؛ ونحو ذلك .

فـ "الْبَيِّنَةُ" في هذه الأمثلة ونحوها بمعنى : القول المقطوع به قطعة واحدة ، وكان "أل" - فيه - للعهد الذهني ؛ إذ إن المراد : أقطع بذلك القطعة الواحدة المعلومة التي لا تردد فيها ؛ أي : لا أتردد ثم أجزم مرة أخرى ^(٣).

^(١) انظر : الجني الدانسي : ص ١٩٥ ؛ والمغنى ٥١٠٥٠/١ ؛ وحاشية الدسوقي ٥٣/١ ؛ وحاشية الخضري ١٨٣، ١٨٢/١ .

^(٢) انظر فرائد النحو الوسمية : ص ٧٠ .

^(٣) انظر : المرجع السابق ؛ وشرح الكافية للرضي ٢٩٠/١ .

والمشهور كون "الْبَيْتَةِ" مصدراً مؤكداً لا يستعمل إلا معرفة بـ "الألف واللام" ،
 فـ "أل" - فيه - لازمة الذكر ؛ لا يجوز حذفها ، وهذا مذهب سيبويه ^(١) ،
 وأصحابه وأجاز الفراء تنكيره ^(٢) .

هذا .. ولم يسمع في "الْبَيْتَةِ" غير قطع الهمزة ، والقياس وصلها ^(٣) ، فمن
 راعى السماع ذكرها "الْبَيْتَةُ" - بهمزة قطع - ، ومن راعى القياس ذكرها "الْبَيْتَةِ" -
 بهمزة وصل - ، والأولى مراعاة السماع .

والله أعلم . . .

• • • • •

^(١) انظر الكتاب : ٣٧٩/١ - هارون - .

^(٢) انظر لسان العرب ٢٤٠/١ - دار المعارف - مادة : "بَيْتٌ" .

^(٣) انظر : شرح التصريح ٣٣٣/١ ؛ وفراند النحو الوسيلة : ص ٧٠ .

المبحث الرابع

1000

1000

1000

المبحث الرابع

خصائص "أل" الموصولة

وقفنا في المبحث الأول على أن "أل" الموصولة اسم - على الأصح - ، وبناء على ذلك فهي من الموصولات المشتركة بين معان مختلفة بلفظ واحد ؛ أي : تستعمل بمعنى "الذي" و "التي" وتثنيتهما وجمعهما بلفظ واحد ، ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى ؛ إذ يقال : "جاء الشاكر - و - الشاكرة - و - الشاكران - و - الشاكرتان - و - الشاكرون - و - الشاكرات" ، بمعنى : الذي شكر ؛ أو يشكر ، والتي شكرت ؛ أو تشكر ، والذان شكرا ؛ أو يشكران ، واللتان شكرتا ؛ أو تشكران ، والذين شكروا ؛ أو يشكرون ، واللاتي - أو - اللاتي شكرن ؛ أو تشكرن^(١).

ولما كانت "أل" الموصولة اسما في صورة حرف التعريف "الألف واللام" خالفت غيرها من الأسماء الموصولة في بعض الأحكام ، واختصت بأمور دون أخواتها من الموصلات المشتركة ؛ وهي : "من" و "ما" و "ذو" - في لغة طيء - و "ذا" و "أي" ، واشتركت معها في بعض أحكامها ، ومن ثم تعددت خصائصها ، وتفصيل القول فيها ما يلي :

أولا : صلتها وما يتعلق بها من أحكام .

لما صح كون "أل" اسما ، موصولا صارت كغيرها من الأسماء الموصولة مفتقرة إلى صلة ، إلا أن صلتها تختلف عن صلة الموصولات الاسمية ، وذلك أن صلة جميع الأسماء الموصولة غيرها إما أن تكون جملة خبرية خالية من معنى التعجب غير مفتقرة إلى كلام قبلها ، وإما أن تكون شبه جملة ؛ من ظرف أو جار ومجرور .

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناطم : ص ٨٥، ٨٧ .

أما صلة "الألف واللام" فإنها تكون صفة محضة ؛ أى : صريحة خالصة الوصفية ؛ لكونها فى تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية - كما سيأتى - ، ويعنى بها اسم الفاعل واسم المفعول المراد بهما التجدد والحدوث - اتفاقاً - ، وذلك كما فى نحو : "جَاعَنِي الْقَيْامُ أَبُوهُ - وَ - الضَّارِبُ زَيْدٌ" - و - "حَضَرَ الْمُكْرَمُ - وَ - الْمَضْرُوبُ أَخُوهُ" ، والتقدير : "جَاعَنِي الَّذِى قَامَ أَبُوهُ - وَ - الَّذِى ضَرَبَهُ ؛ أَوْ يَضْرِبُهُ زَيْدٌ" ؛ و : "حَضَرَ الَّذِى أَكْرَمَ - وَ - الَّذِى ضَرَبَ أَخُوهُ" ؛ وكذا أمثلة المبالغة إذا أريد بها التجدد والحدوث ؛ لا الدوام والثبوت ^(١) ، وذلك كما فى قول الله - تعالى - : "سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَثِيرِ" ^(٢) ؛ أى : الَّذِى كَذَبَ كَذِبًا كَثِيرًا ؛ أَوْ شَدِيدًا ؛ وَالَّذِى أَثَرًا شَدِيدًا ؛ أَوْ كَثِيرًا ؛ بمعنى : يَطْرَ وَتَجَسَّرَ وَاسْتَكْبَرَ ، والمراد : "سيعلمون غداً أنهم الكاذبون الذين كذبوا كثيراً ؛ لا لحاجة أو ضرورة ، بل أشروا ويطروا كثيراً لما استغنوا" ^(٣).

وجعل ابن مالك الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرباً من الصفة الصريحة التى توصل بها "أل" ، ومثل لها بنحو : رَأَيْتُ الْحَسَنَ وَجْهَهُ - وَ - الْحَسَنَ وَجْهَهَا ، و ذلك قوله : (.. وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين ؛ وأسماء المفعولين ؛ والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين) ^(٤) ، وتبعه - فى ذلك - ولده ^(٥) ، وغيره .

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٤/١ - انظر الشرح - ؛ وانظر حاشية الخضرى

١٦٦/١ .

(٢) سورة القمر : الآية ٢٦ .

(٣) انظر التفسير الكبير للفيخر الرازى ٥٢/٢٩ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ .

(٥) انظر شرح الألفية لابن الناظم : ص ٩٣ .

وهذا القول لابن مالك ليس بشيء يعتد به عند النحويين ، كما قال ابن هشام الأنصاري^(١) ؛ لأن القاعدة في صلة "الألف واللام" أن تكون فعلا في صورة اسم ؛ كما أن "أل" في صورة حرف ، وذلك أن وصل "أل" باسم الفاعل في نحو : "الْقَارِئُ" الأصل فيه : "الْقَرَأَ" بإدخالها على لفظ الفعل المبني للفاعل ؛ ووصلها باسم المفعول في نحو : "الْمَقْرُوءُ" أصله : "الْقُرِئَ" بإدخالها على لفظ الفعل المبني للمفعول ، و"أل" هذه وإن كانت اسمية فإنها مشابهة لـ"أل" الحرفية - أي : المعرفة - لفظا ومعنى ، أما لفظا فظاهر ، وأما معنى فإن كلا منهما تصير مع مصحوبيهما كلمة معرفة ، فلما أشبهت "أل" الموصولة "أل" المعرفة لفظا ومعنى ؛ وكان من شأن المعرفة ألا تدخل إلا على اسم لكونها من خصائص الأسماء ؛ حول لفظ الفعل المبني للفاعل : "قَرَأَ" إلى لفظ اسم الفاعل : "قَارِئٌ" ؛ وحول لفظ الفعل المبني للمفعول : "قُرِئَ" إلى لفظ اسم المفعول : "مَقْرُوءٌ" ؛ إذ إن المعنيين متقاربان ، فنحو : تَزِيدُ قَارِئٌ معناه : تَزِيدُ يَقْرَأُ - أو - قَرَأَ ، ونحو : كِتَابٌ مَقْرُوءٌ بمعنى : كِتَابٌ يَقْرَأُ - أو - قُرِئَ - ومن ثم روعي حق الموصولة وحق المشابهة للصورية لـ "الألف واللام"^(٢) ؛ إذ إن مشابهتها لـ"أل" الحرفية اقتضت إدخالها على مفرد ؛ وكونها اسم موصول اقتضى كون هذا المفرد في تأويل الجملة ، ولذلك كانت "أل" الموصولة اسما في صورة حرف ؛ وصلتها المتمثلة في اسمي الفاعل والمفعول فعلا في صورة اسم ؛ إذ إنها اسم مفرد في اللفظ جملة في المعنى ؛ لأنها - في الحكم والتقدير - فعل وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى "الألف واللام"^(٣) ، وكذا أمثلة المبالغة المراد بها التجدد والحدوث ؛ لا الثبوت والدوام ، بخلاف الصفة المشبهة ؛ فإنها لا تزول بالفعل لنقصان مشابهتها له وذلك أن الصفة المشبهة موضوعة لتسدل على الثبوت والدوام ، والفعل موضوع للدلالة على التجدد والحدوث ،

(١) انظر المعنى ٤٩/١

(٢) انظر حاشية الصبان ٢٦٤/١ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢، ١٤٣/٣ ؛ وشرح الكافية للرضي ٩٥/٣ .

ولما كان بين الثبوت والدوام وبين التجدد والحدوث منافاة بعدت الصفة المشبهة عن الأفعال وقربت من الأسماء ، فأفضى ذلك إلى ضعفها ، ومن ثم نزول بالفعل . فمن هذه الجهة تخرج الصفة المشبهة من حد صلة "الألف واللام" ، بذلك تكون "أل" الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف ؛ لا اسم موصول عند جميع النحويين ما عدا ابن مالك ومن تبعه ^(١) .

وإذا كان ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه من كون "أل" توصل بالصفة المشبهة كاسمى الفاعل والمفعول يرجع إلى الشبه الذى بين الصفة المشبهة والفعل من جهة الإعمال ؛ إذ إنها شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا ^(٢) ؛ فإن ذلك مردود بأن صلة "الألف واللام" مقيدة بكونها صفة صريحة ؛ أى : خالصة الوصفية - كما تقدم- ، والصفة المشبهة مع كونها تشبه الفعل من هذه الجهة فإنها لم تكن صفة صريحة ، إذ إنها غير خالصة الوصفية لبعدها عن الفعل من الجهة الأخرى المذكورة ؛ وهى كون الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على الثبوت والدوام .

* هذا .. ويخرج "أفعل التفضيل" - أيضا - من حد صلة "أل" ، ولا خلاف فى ذلك بين النحويين ؛ لأنه وإن كان صفة فإنها لم تكن صريحة ؛ خالصة الوصفية ، ومن ثم لا يؤول بالفعل ؛ ولعدم وجود شبه بينه وبين الفعل من جهة الإعمال ، فبذلك بعد عن الأفعال من الجهتين المذكورتين قبل قليل ؛ أى : من جهة كونه موضوعا للدلالة على الثبوت والدوام ؛ لا التجدد والحدوث ، ومن جهة كونه لا يرفع الظاهر باطراد كالفعل ، فلم يرد رفعه الظاهر إلا فى مسألة واحدة ؛ وهى مسألة الكحل ، وضابطها : أن يكون "أفعل" صفة لاسم جنس مسبوق بنفى ؛ أو نهى

(١) انظر : شرح الكافية للرضى ٩٦٠/٣ ؛ والمغنى ٤٩/١ ؛ وحاشية الدسوقي ٥١/١ ؛ وفرادى النحو الوسيمة : ص ٤١ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٢٦٣/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٦٧/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٣/١ - انظر الشرح - .

؛ أو استفهام إنكاري ؛ والفاعل الظاهر مفضلاً على نفسه باعتبارين ، وذلك كما في قولهم : "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِيهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ" ؛ ونحوه ، وكما في نحو : "لَا يَكُنْ أَحَدٌ غَيْرَكَ أَحَبَّ إِلَيَّ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ" ؛ ونحو : "هَلْ فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَمْدُ مِنْهُ بِمُحْسِنٍ لَا يَمُنُّ بِمَنْه" ، والذي سمع - في ذلك - كـ "كـ" "أَفْعَل" مسبوقاً بنفي كما في المثال الأول ، أما كونه مسبوقاً بنهي أو استفهام إنكاري كما في المثالين الآخرين فإنه لم يرد بهما سماع ، ولكن لا بأس باستعماله بعدهما ؛ قاله ابن مالك ^(١).

فبناء على ذلك تكون "أل" الداخلة على اسم التفضيل حرف تعريف لا اسم موصول باتفاق ^(٢).

• حاصل القول - في ذلك - أن صلة "أل" الموصولة لا تكون إلا صفة فـ في تأويل الفعل ؛ حيث لا تغلب عليها الاسمية ، وتكون كذلك إذا كانت صفة صريحة ؛ أى : خالصة الوصفية ، ولا خلاف في كون الصفة الصريحة متمثلة في اسم الفاعل واسم المفعول المراد بهما التجدد والحدوث ؛ بشرط ألا تكون "أل" الداخلة على كل منهما عهدية ؛ أو جنسية ؛ وألا يقدم عليها معمول اسم الفاعل واسم المفعول الداخلة عليهما ؛ وألا تكون "أل" مع مدخولها من اسم الفاعل واسم المفعول فاعلاً لـ "تَعْمَم" أو "يَنْمَن" - على الأصح - ، وتتمثل هذه الصفة - أيضاً - في أمثلة المبالغة إذا أريد بها التجدد والحدوث .

فإذا كان مدخول "الألف واللام" غير صفة ؛ أو كان صفة لم تتوفر فيها القيود المذكورة ؛ كانت "أل" إما حرف تعريف ، وإما زائدة ، وبيان ذلك ما يلي :

(١) انظر - في تفصيل هذه المسألة - شرح التسهيل لابن مالك ٣ / (٦٥-٦٨) .

(٢) انظر : المغنى ١ / ٤٩ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٢٦٤ - انظر الشرح - ؛ وحاشية يس على شرح القطار للفاكهى ١ / ٢١٣ .

□ أ - تكون "أل" حرف تعريف ؛ لا اسم موصول في المواضع التالية :

١- إذا كان مدخولها اسماً سالماً من الوصفية ؛ كما فى نحو : "الرَّجُلُ" و"الْعَلَامُ" و"الْقَرَمِينُ" ^(١).

٢- إذا كان مصحوبها مصدرًا ؛ كما فى نحو : "الْعِلْمُ" و"الْفَرْحُ" و"الإِكْرَامُ" و"الْوَدُّ" و"الْإِطْلَاقُ" و"الِاسْتِغْفَارُ" ، وذلك لأن المصدر وإن كان مؤولا بالفعل فإن هذا التأويل لا يكون إلا مع حرف مصدرى كـ "أن" ونحوها ، فنحو : يُعْجِبُنِي إِكْرَامُكَ زَيْدًا فى تأويل : يُعْجِبُنِي أَنْ تُكْرِمَ زَيْدًا ؛ فضلا عن أن المصدر مع "الألف واللام" اسم مفرد لفظا ومعنى ^(٢) ، وصلة "أل" مقيدة بكونها اسما مفردا لفظا ؛ جملة معنى ؛ إذ إنها صفة فى تأويل الفعل ، والفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو مضمّر .

٣ - إذا كان مدخولها اسما جامدا مؤولا بالمشقق ؛ كما فى نحو : "الْقَرَشِيُّ" ؛ إذ إنه فى تأويل : "الْمَنْشُوبُ إِلَى قُرَيْشٍ" ؛ وهو اسم مفعول ، أى : صفة صريحة ، فلما كان مدخول "أل" - حينئذ - مؤولا بصفة صريحة امتنع كونه صلة لها ؛ لأن القيد فى صلة "الألف واللام" أن تكون صفة صريحة ؛ لا مؤولة بها ، ومن ثم كانت "أل" فى : "الْقَرَشِيُّ" ونحوه حرف تعريف ؛ لا اسم موصول ^(٣) .

٤ - إذا كان مدخول "الألف واللام" صفة لا تؤول بالفعل لبعدها عنه وقربها من الأسماء بسبب كونها موضوعة للدلالة على الثبوت والدوام ، ويتمثل ذلك فى كل من "الصفة المشبهة" ؛ كما فى نحو : "الْحَسَنُ الْوَجْهُ" - و - "أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ" ؛ كما فى نحو : زَيْدٌ الْأَعْلَمُ وَالْأَفْضَلُ ، فـ "أل" التى فى "الْحَسَنُ

(١) انظر حاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٣/١ - انظر الشرح - .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٩٦/٣ .

(٣) انظر : حاشية الخضرى ١٦٧/١ وفرالد النحو الوسيمة : ص ٤٠ .

ونحوه حرف تعريف ؛ خافا لابين مالك ومن تبعه ، ولا خلاف في كونها حرف تعريف في : "الأعلم" و "الأفضل" ؛ ونحوهما - كما تقدم - .

٥ - إذا كان مدخول "أل" صفة لا تتأول بالفعل لكونها وصفا من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة ، وذلك كما في نحو : "الأبطح" و "الأجرع" ، فـ "الأبطح" في الأصل وصف لكل مكان منبسط - أي : مُتَسِع - من الوادي ، ثم غلب على الأرض المتسعة التي فيها دقاق الحصى ، فاختص بها دون غيرها وصار اسما لها ، و "الأجرع" في الأصل وصف لكل مكان مستو ، ثم غلب على الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا فاختص بها دون غيرها وصار اسما لها ، ومن ثم لم يكن مدخول "أل" في : "الأبطح" و "الأجرع" صفة صريحة ، ولهذا كانت "أل" فيهما حرف تعريف لا اسم موصول (١) .

٦ - إذا كان مصحوب "الألف واللام" كُلاً من اسم الفاعل واسم المفعول ؛ إلا أن كلا منهما يراد به الثبوت والدوام ؛ لا التجدد والحدوث ، وذلك على ضربين : (أحدهما) : أن يكون كل من اسم الفاعل واسم المفعول مثل "الأبطح"

و "الأجرع" ؛ أي : من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية ، وذلك كما في نحو : "الصاحب" و "الراكب" و "المؤلد" من الرجال - أو - من الشعراء ، و "المأمور" ، فمصحوب "أل" في كل من "الراكب" - و - "الصاحب" اسم فاعل ؛ وفي كل من "المؤلد" و "المأمور" اسم مفعول ، وكل من اسم الفاعل واسم المفعول في هذه الأمثلة ونحوها لا يصلح لأن يكون صلة لـ "أل" ؛ لأنهما - هاهنا - من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة ، فـ "الصاحب" في الأصل وصف للفاعل ، ثم غلب على صاحب الملك دون غيره ،

(١) انظر : شرح التصريح ١٤٢/١ وحاشية الصبان ٢٦٤/١ وحاشية الخضرى ١٦٧/١ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢١٣/١ وفراند النحو الوسيمة : ص ٤١ .

فصار اسما له ومختصا به ، و "الرَّكِبُ" في الأصل وصف للفاعل ، ثم غلب على رَكِبَ الْإِيْلَ دون غيره ، فصار اسما له ومختصا به^(١) ، و "المَوْلَدُ" في الأصل وصف للمفعول ، ثم غلب على العربي غير المحض من الرجال ؛ أى : ما كان أحد أبويه غير عربي^(٢) ، فصار اسما له ، وغلب - أيضا - على الشاعر المحدث ؛ أى : الذى جاء بعد عصر الاحتجاج^(٣) ، فصار اسما له دون غيره من الشعراء ، و "الْمَأْمُورُ" في الأصل وصف للمفعول ثم غلب - فى العصر الحاضر - على رئيس مركز شرطة من الضباط دون غيرهم من أفراد الشرطة ؛ فصار اسما له ومختصا به دون غيره من ضباط المركز ، ومن هذا الضرب كل من : "الْحَاكِمُ" ، و "الْقَاضِي" و "الْحَاجِبُ" و "الشَّاعِرُ" و "الْكَاتِبُ" و "الْمُهَنْدِسُ" و "الْمُسْتَبَارُ" ؛ ونحو ذلك.

(الضرب الآخر) : أن يكون مدخول "أل" اسم فاعل لا يراد به التجدد والحدوث إلا بقيد ، وإنما يكون ذلك إذا كان اسم الفاعل وصفا مخصوصا بموصوف ؛ بحيث يطرد عليه هذا الوصف فى حال ذكر اللفظ مطلقا غير مقرون بقيد ، وذلك كما فى نحو : "المُؤْمِنُ" و "الْكَافِرُ" ، فلفظ "المُؤْمِنُ" - فى الأصل - وصف مشتق ، من "الإِيمَانِ" بمعنى : التصديق مطلقا ؛ أى : التصديق بخبر من الأخبار ؛ أو بشيء من الأشياء ، ثم صار - فى حال الإطلاق - وصفا ثابتا لكل من يؤمن إيمانا شرعيا ؛ أى : يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ومن ثم غلبت عليه الاسمية فصار اسما لمن آمن إيمانا شرعيا ؛ ومختصا به ، والألف واللام فيه للتعريف ، فإذا قرن هذا اللفظ بقيد ؛ كما فى نحو : "جَاءَنِي الْمُؤْمِنُ بِالسَّلَامِ الْعَادِلِ" ، كانت "أل" فى لفظ : "المُؤْمِنُ" اسما موصول ؛ لأن اسم الفاعل الذى دخلت عليه لم

(١) انظر شرح التصريح ١٤٢/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٦٤/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٦٧/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٣/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة: ص ٤١ .

(٢) انظر : لسان العرب ٤٩١٥/٦ ، ٤٩١٦ .

تغلب عليه الاسمية ؛ بسبب القيد المذكور ، ومن ثم يسوّل بالفعل ؛ إذ التقدير :
 'جاءني الذي يؤمن بالسّلام العادل'

ولفظ 'الكافر' - في الأصل - وصف مستق من الكُفْر بمعنى : السّر مطلقا ،
 يقال : 'كفر فلان الشيء' بمعنى : ستره ، ثم صار وصفا مخصوصا ثابتا لكل من
 كان على غير دين الإسلام ، ثم غلبت عليه الاسمية فصار اسما له دون
 غيره ، والألف واللام فيه للتعريف ، فإذا قرّرن هذا اللفظ بقيد ؛ كما في
 نحو : 'ضل الكافر بنعمة الله' ؛ كانت 'أل' فيه اسم موصول ؛ لأن مدخولها
 - حينئذ - وهو اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث ؛ ولم تغلب عليه الاسمية ،
 فهو في تأويل الفعل ؛ إذ التقدير : 'ضلّ الذي كفر بنعمة الله' ، ومن هذا الضرب
 : 'المسلم' و 'المنافق' و 'الفاسق' و 'الفاجر' ؛ ونحو ذلك^(١) .

وإنما كانت 'أل' حرف تعريف في الألفاظ المذكورة في كلا الضربين ولم تكرر
 اسم وصول ؛ لأن اسم الفاعل واسم المفعول اللذين دخلتا عليهما انسلخ عنهما معنى
 الوصفية ؛ حيث أريد بهما الثبوت والدوام ؛ لا التجدد والحدوث ، ومن ثم خرجا عن
 كونهما اسمي فاعل ومفعول ، وصار كل منهما صفة مشبهة ؛ إذ إنه - حينئذ - لم
 يجر صفة على موصوف ، ولم يعمل عمل الصفات ، ولم يتحمل ضميرا^(٢) .

٧ - إذا كانت 'أل' الداخلة على كل من اسم الفاعل واسم المفعول للعهد - أو -
 للجنس ، فكونها للعهد كما في نحو : 'زارني مخسّن فأكرمتُ المخسّن' ؛ ونحو
 : 'جاءني مظلوم فأخسنتُ إلى المظلوم'^(٣) ، وكونها للجنس كما في نحو : 'أنت
 الصالح' على أن 'أل' لاستغراق جميع خصائص أفراد جنس الصالحين مبالغة

^(١) انظر اللامات ص ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢

^(٢) انظر شرح التصريح ١/٢٤٢ ، وحاشية الدسوقي ١/٥٠ ، وحاشية الصبان ١/٢٦٣

^(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٩٠ ، وحاشية الدسوقي ١/٥١ ، وحاشية ابن علي شرح القطر
 للفاكهي ١/٢١٤ - انظر الفتح - وانظر الكواكب الدرية شرح متن الأجرومية ؛ للشيخ / محمد
 الأمل ١/٣٧ .

فى المدح ، وهى ما تعرف بـ "لام الكمال" ؛ إذ المعنى : أنك اجتمع فيك ما تفرق فى غيرك من الصالحين من جهة كمالك فى الصلاح ولا اعتداد بصلاح غيرك لقصوره عن رتبة الكمال ، ولهذا قال ابن حجر وغيره إن "أل" فى أسماء الله الحسنى - غير لفظ الجلالة - للكمال ، أى : حرف تعريف لاستغراق جميع الخصائص والصفات ، فنحو : "هُوَ الْعَالِمُ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْعَاطِي الْمُمْسِرُ" معناه - والله أعلم - : "هو الكامل فى معنى العلم والخلق والرزق والعطاء والتصوير"^(١).

٨ - أن تكون "أل" مع مصحوبها من اسمى الفاعل والمفعول فاعلاً لـ "تَعْمَ" أو "يُنْسَ" كما فى نحو : "تَعْمَ الْعَايِدُ زَيْدٌ" - و - "يُنْسَ الْمَشْرُوبُ الْخَمْرُ" ، فـ "أل" الداخلة على اسم الفاعل : "الْعَايِدُ" ونحوه ؛ والداخلة على اسم المفعول : "الْمَشْرُوبُ" ونحوه حرف تعريف ؛ لا اسم موصول ، وذلك لأن أكثر النحويين على أن فاعل "تَعْمَ" أو "يُنْسَ" لا يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مذهب الكوفيين وكثير من البصريين^(٢) ، واحتجوا لذلك بأن فاعل "تَعْمَ" و "يُنْسَ" المعروف بـ "أل" فى نحو : "تَعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" ؛ "يُنْسَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ" إذا نزعته منه "الألف واللام" صار نكرة منصوبة على التمييز مفسرة لفاعلها ؛ وهو الضمير المستتر فى كل منهما ، فيقال : "تَعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ" و : "يُنْسَتِ امْرَأَةً هِنْدٌ" ، أما اسم الموصول المقترن بـ "أل" كـ "الذى" وفروعه فإنه لا تنزع منه "أل" حتى يصلح لأن يكون نكرة مفسرة للضمير الفاعل ، وحملت عليه - فى ذلك - "أل" وسائر الموصولات المجردة من الألف واللام^(٣) ، وقيل إن اسم الموصول إذا قصد به الجنس جاز أن يكون فاعلاً لـ "تَعْمَ" و "يُنْسَ" ؛ كما فى نحو : "تَعْمَ الَّذِى آمَنَ زَيْدٌ" و "يُنْسَتِ الَّتِى كَفَرَتْ هِنْدٌ" ، فإذا قصد به العهد منع ، وهذا

(١) انظر الكواكب الدرية ١٥٠، ١٣٧/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢٣/٣ ؛ والجمع ٢٤/٣ ؛ وحاشية الصبان ٤٢/٣ .

(٣) انظر : معجم الهوامع ٢٥/٣ ؛ وحاشية الصبان ٤٢/١ .

مذهب المبرد و الفارسي ^(١) ، وصححه ابن مالك ^(٢) وعليه تكون "أل" الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول في نحو : *تَعْمُ الْعَايِدُ زَيْدٌ* و *يُنْسُ الْمَشْرُوبُ الْخَمْرُ* اسم موصول بمعنى "الذي" الجنسية ؛ ومن ثم تكون في محل رفع فاعل *تَعْمُ* أو *يُنْسُ* ، وكل من اسم الفاعل واسم المفعول لا محل له من الإعراب صلة "أل" ؛ لكونه جملة معنوية ، وما بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم .

أما على المذهب الأول - وهو الصحيح ^(٣) - فإن "أل" في المثالين المذكورين ونحوهما حرف تعريف - كما ذكر - ، ومصحوبها من اسمى الفاعل والمفعول معرف بها ، وهو فاعل لكل من *تَعْمُ* و *يُنْسُ* ، ومن ثم يجرى عليها اختلاف النحويين في نوع "أل" المعرف بها فاعل *تَعْمُ* و *يُنْسُ* في نحو : *تَعْمُ الرَّجُلُ زَيْدٌ* و *يُنْسُ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ* ، وفي ذلك أربعة مذاهب ^(٤) :

(أحدها) : أنها جنسية حقيقة ؛ أي : لاستغراق جميع أفراد الجنس ؛ حيث مدح جنس الفاعل كله من أجل المخصوص بالمدح ، و ذم جنس الفاعل كله من أجل المخصوص بالذم ، ثم خص المخصوص بالذكر ، فكأنه مدح مرتين مع *تَعْمُ* ، و ذم مرتين مع *يُنْسُ* ، وهذا مذهب سيبويه وكثير من النحويين ^(٥) .

(١) انظر : المقتضب ١٣٩/٢ ، ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١/٣ ، والارتشاف ٢٣/٣ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١١/٣ .

(٣) انظر : اللامات : ص ٤١٠ ، وشرح التمع للخطيب التبريزي : ص ٣٣٤ ، تحقيق الدكتور / سعيد تقي عبد السيد .

(٤) انظر : الارتشاف ١٦/٣ ، والهمع ٢٠/٣ ، وشرح التصريح ٩٥/٢ ، وحاشية الصبان ٤٣/٣ ، وحاشية الخضري ٩٩/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٧٧/٢ (هارون) ، والارتشاف ١٦/٣ .

(المذهب الثاني) : أنها جنسية مجازاً ، أى : لاستغراق جميع خصائص أفراد الجنس وصفاتهم ؛ إذ جعل المخصوص بالمدح أو الذم كأنه الجبر كله على سبيل المجاز والمبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه .

(المذهب الثالث) : أنها للعهد الذهني ؛ إذ إن مدخلها فرد مبهم ، ثم فسر بعد إبهامه بالمخصوص بالمدح مع "تَعَمَّ" تفخيماً للمدح ؛ وبالمخصوص بالذم مع "يُنْسَ" تفخيماً للذم

(المذهب الرابع) : أنها للعهد الذكري ؛ إذ إن المعهود هو المخصوص بالمدح أو الذم ، فكانه قيل : "رَيْدُ نَعَمٍ هُوَ" ؛ أى : الرَّجُلُ ، ثم وضع الظاهر موضع المضمر فقيل : "رَيْدُ نَعَمٍ الرَّجُلُ" ؛ بتقديم المخصوص ؛ وهو جائز ، وآخر المخصوص - على الأولى - فقيل : "رَعَمَ الرَّجُلُ رَيْدٌ" ، وكأنه قيل - فى المثال الآخر - : "هَذَا يَنْسَتْ هِيَ" ؛ أى : الْمَرْأَةُ ، ثم وضع الظاهر موضع المضمر فقيل : "هَذَا يَنْسَتْ الْمَرْأَةُ" ، ثم آخر المخصوص فقيل : "يَنْسَتْ الْمَرْأَةُ هَذَا" ، وهذا مذهب ابن ملكون وأبى منصور الجواليقي من البغداديين ^(١) ، ولا إشكال فيما ذهبوا إليه على القول بأن المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبراً ، وأما على القول بأن المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ حذف خبره ؛ أو خبر مبتدأ محذوف فلا يجوز أن تكون للعهد الذكري ؛ إذ لا مجال لوضع الظاهر موضع الضمير ؛ إذ أن مدخلها - حينئذ - لم يتقدم له ذكر صريح ^(٢) .

يستبيط من هذا كله أن "أل" المصاحبة لاسمى الفاعل والمفعول إذا وقعت فاعلاً لـ "تَعَمَّ" أو "يُنْسَ" يمتنع كونها اسم موصول ويتعين كونها حرف تعريف ؛ إذ لا يجوز أن يكون فاعل كل من "تَعَمَّ" - و - "يُنْسَ" اسم موصول - على الأصح - ، ولهذا جرى عليها اختلاف النحاة فى نوع "أل" المعرف بها فاعل "تَعَمَّ" و "يُنْسَ" ،

(١) انظر : الارتشاف ١٦/٣ ، وشرح التصريح ٩٥/٢ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤٣/٣ .

ومن ثم يمكن أن تعد جنسية ؛ إما لاستغراق جميع أفراد الجنس ؛ وإما لاستغراق جميع خصائص أفراد الجنس مبالغة في المدح أو الذم ، ويمكن أن تعد عهدية ؛ إما للعهد الذهني ، وإما للعهد الذكري .

ويمكن القول إن ذلك يعد دليلاً آخر على أن "أل" الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول الواقع كل منهما فاعلاً لنعم أو بئس تكون حرف تعريف لا اسم موصول ، وذلك لما سبق ذكره من أن كونهما صلة لـ "أل" مقيد بكونها لا يراد بها العهد أو الجنس ؛ فإن صحبت كلا من اسم الفاعل أو اسم المفعول وكانت عهدية أو جنسية كانت حرف تعريف ؛ على ما ذكر في الموضع السابق ، ولا خلاف بين النحويين في ذلك^(١).

٩ - إذا كان مصحوب "أل" اسم فاعل أو اسم مفعول وقد قدم عليها معمول كل منهما ، وذلك كما في قول الله - تعالى - : "وَقَاسَمَهُمَا إِيَّايَ نَكْمًا لَّيِّنَ النَّاصِحِينَ"^(٢) ؛ وقوله تعالى : "وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الظَّالِمِينَ"^(٣) ؛ وقوله - عز وجل - : "وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ"^(٤) ، فمدخول "أل" في الآيات الثلاث اسم فاعل ، وقد تقدم عليها معموله الجار والمجرور وهو "نَكْمًا" في الآية الأولى ؛ وفيه في الآية الثانية ؛ و "عَلَىٰ ذَلِكُمْ" في الآية الثالثة ، ولا خلاف في أن معمول صلة "أل" لا يجوز أن يقدم عليها ؛ في حين أن "أل" المعرفة يجوز أن يقدم عليها ما يتعلق بما بعدها ؛ ظرفاً كان أو جاراً ومجروراً^(٥) ، ولهذا كانت "أل" في الآيات المذكورة ونحوها حرف تعريف ؛ لا اسم موصول ؛ إذ إنها لو كانت اسم موصول لكان التقدير - في الآية الأولى - :

(١) انظر حاشية الدسوقي ٥١/١ .

(٢) سورة الأعراف : الآية ٢١ .

(٣) سورة يوسف : من الآية ٢٠ .

(٤) سورة الأنبياء : من الآية ٥٦ .

(٥) انظر : الأصول في النحو ٢٢٣/٢ واللامات : ص ٤٩ ، والمغنى ٥٤٣/٢ .

"إِنِّي لَكَمَا لِمَنْ الَّذِينَ نَصَحُوا"، و - في الآية الثانية - : "وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الَّذِينَ زَهَدُوا"، و - في الآية الثالثة - : "وَأَنَا عَلَى ذِكْمٍ مِنَ الَّذِينَ شَهِدُوا"، فبذلك يتقدم معمول صلة "أل" عليها، ولما كان ذلك ممتنعاً بإجماع النحويين امتنع كون "أل" - هاهنا - اسم موصول؛ وتعين كونها حرف تعريف، وهذا مذهب أبي عثمان المازني وبعض البصريين^(١)، وعزاه ابن السراج والزجاجي للمبرد - أيضاً -^(٢).

وذهب جماعة من النحويين إلى أن "أل" في الآيات المذكورة ونحوها اسم موصول واختلفوا في تأويل تقديم الجار والمجرور عليها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب : (أحدها) : أن الجار والمجرور المقدم على "أل" ليس معمولاً لصلتها، وإنما هو متعلق بمحذوف تدل عليه صلتها من اسم فاعل أو اسم مفعول، وعليه يكون التقدير - في الآية الأولى : "إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكَمَا مِنَ النَّاصِحِينَ"؛ أي : من الذين نصحوا لكما، و - في الآية الثانية - : "وَكَاثُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"؛ أي : من الذين زهَدُوا فيه، و - في الآية الثالثة - : "وَأَنَا شَاهِدٌ عَلَى ذِكْمٍ مِنَ الشَّاهِدِينَ"؛ أي : من الذين شَهِدُوا عَلَى ذِكْمٍ، وهذا مذهب الجرمي وابن السراج وابن جني^(٣)، وعزى الكسائي - أيضاً -^(٤)، واختاره ابن مالك، إلا أنه نص على أن حذف ما يتعلق به الجار والمجرور؛ أي : المدلول عليه بصفة "أل" يكثر إذا كانت "أل" مجرورة بـ "من" التبعيضية؛ كما في الأمثلة المذكورة ونحوها؛ لأن في ذلك إشعاراً بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه، ويقل ذلك الحذف إذا كانت "أل" مجرورة بغير "من" كما في قول الشاعر :

(١) فطر : اللامات : ص ٤١، والدر المصون ٢٤٨/٣.

(٢) فطر : الأصول في النحو ٢٢٣/٢، ٢٢٤، واللامات : ص ٤١.

(٣) فطر : الأصول ٢٢٤/٢، والكمال في اللغة والأدب للمبرد ٣٩/١، تحقيق / محمد أبو الفضل

إبراهيم، والأرشاف ٥٣/١.

(٤) فطر : الأصول في النحو ٢٢٤/٢.

تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِتَمِينِهَا أَبْعَلَى هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِشُ^(١)

والنقدير : أَبْعَلَى هَذَا مُتَقَاعِشَ بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِشُ^(٢) ، أى : الذى يَتَقَاعِشُ بِهِ .

(المذهب الثانى) : أن الجار والمجرور المقدم على "أل" ليس معمولاً لصلتها ؛ كما قضى أصحاب المذهب السابق ، وإنما هو متعلق بفعل محذوف نقديره "أَعْنَى" ؛ ويكون ذلك تبيناً لصلة "أل" ، وعليه يكون التقدير - فى الآية الأولى : "إِئْسَى - أَعْنَى لَكَمَا - لِمَنْ النَّاصِحِينَ" ؛ أى لِمَنْ الَّذِينَ تَصَحُّوا لَكَمَا ؛ و - فى الآية الثانية - : "وَكَانُوا - أَعْنَى فِيهِ - مِنَ الزَّاهِدِينَ" ؛ أى : مِنَ الَّذِينَ زَهَدُوا فِيهِ ، و - فى الآية الثالثة - : "وَأَنَا - أَعْنَى عَلَى ذُلِّكُمْ - مِنَ الشَّاهِدِينَ" ؛ أى : مِنَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى ذُلِّكُمْ ، وهذا مذهب المبرد^(٣) .

ورد هذا المذهب بأن كون الجار والمجرور متعلقاً بالفعل "أَعْنَى" يفيد بأنه متعد بحرف الجر ؛ فى حين أجمع النحويون على أنه متعد بنفسه^(٤) .

(المذهب الثالث) : أن الجار والمجرور متعلق بصلة "أل" ، وقد قدم عليها لأنها لما كانت صورتها صورة "أل" المعرفة صارت مثلها فى كونها منزلة من الكلمة المقترنة بها منزلة الجزء منها ، ولا خلاف فى أن الجار والمجرور المتعلق بما بعد "أل" المعرفة يجوز تقديمه عليها ، فكذا "أل" الموصولة يجوز أن يقدم عليها

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لهندلؤل بن كعب العبدي ؛ فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٦٩٥/٢ ، وعزاه المبرد فى الكامل ٣٥/١ لأعرابي من بنى سعد بن زيد ، وروى : "وَدَقَّسَتْ" مكان : "وَصَكَّتْ" ، وروى : "وَجَّهَهَا" مكان : "صَدْرَهَا" ، والشاهد المذكور فى الأصل أحد أقوال فى هذه المسألة ، والأقوال الأخرى : أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف نقديره "أَعْنَى" ؛ أو أنه معمول لصلة "أل" وقدّم عليها للتساع فى الجار والمجرور والظرف ، وقيل : إن "أل" - هنا - حرف تعريف ؛ لا اسم موصول .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/١ .

(٣) انظر الكامل فى اللغة والأدب ٣٩٠/١ .

(٤) انظر : حاشية الدسوقي ١٧٩/٢ ، وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٩/١ .

الجار والمجرور ؛ معمول صلتها^(١) ، فضلا عن أن الجار والمجرور والظرف يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما من الفضلات لكثرة دورانهما في الكلام ، ومن ثم قدم الجار والمجرور على "أل" الموصولة للتوسع المذكور^(٢) ، وعزى هذا المذهب لبعض البصريين^(٣).

• هذا .. وإذا تقدم معمول اسم المفعول على "أل" الداخلة عليه ؛ كما في نحو : زَيْدٌ يَكُ مِنَ الْمُعْجَبِينَ فإن "أل" في لفظ : "الْمُعْجَبِينَ" يجرى عليها الخلاف المذكور ، فهي على مذهب المازني حرف تعريف ، ولا يجوز أن تكون اسم موصول ؛ لتقديم الجار والمجرور يَكُ عليها ، وهو معمول لاسم المفعول الذي دخلت عليه ، فلا يجوز أن يكون صلة لها ؛ لامتناع تقديم معمول صلة "أل" عليها - اتفاقا - .

وهي اسم موصول عند غير المازني ، واسم المفعول صلتها ، والجار والمجرور يَكُ المقدم عليها لم يكن معمولاً لصلتها ، وإنما هو متعلق بمحذوف منلول عليه باسم المفعول ؛ أي : بصلتها - على حد قول الجرمي وابن السراج وابن جنى ؛ ومن تبعهم - ، والتقدير - حينئذ - : زَيْدٌ مُعْجَبٌ بِكَ مِنَ الْمُعْجَبِينَ ؛ أي : مِنَ الَّذِينَ أُعْجِبُوا بِكَ ؛ أو متعلق بفعل محذوف تقديره "أعنى" - على حد قول المبرد - ؛ والتقدير - حينئذ - : زَيْدٌ - أعنى يَكُ - مِنَ الْمُعْجَبِينَ ؛ أي : مِنَ الَّذِينَ أُعْجِبُوا بِكَ ؛ أو على أن الجار والمجرور يَكُ معمول لاسم المفعول الذي وصلت به "أل" - على حد قول بعض البصريين - وقد قدم معمول صلة "أل" عليها ؛ إما للتوسع ؛ حيث يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما ؛ وإما لكون "أل" منزلة من كلمة "الْمُعْجَبِينَ" منزلة الجزء منها ؛ لأن صورتها صورة "أل" المعرفة ، فجاز تقديم معمول صلتها عليها ؛ إذ إن الجار والمجرور المتعلق بما بعد "أل" المعرفة يجوز أن يقدم عليها .

(١) انظر : حاشية بن علي شرح الفلكي ٢١٩/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥٥٣/١ ؛ والدر المصون ٢٤٨/٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٢٤٨/٣ .

ب - وتكون "أل" الداخلة على الصفة الصريحة زائدة في موضع واحد؛ وهو كونها للمح الصفة، وزيادتها عارضة غير لازمة؛ على ما مضى ذكره في المبحث الثاني؛ حيث فصل القول فيها، وقد وقفنا على أنها هي الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول "الألف واللام" عليه من صفة أو مصدر أو اسم عين، وأنها مقصورة على أعلام مسموعة؛ أكثرها ما سمي به من الأعلام المنقولة من أسماء الفاعلين نحو: "الْحَارِثُ" و"الْقَائِمُ"؛ أو أسماء المفعولين نحو: "الْمَنْصُورُ" و"الْمُظَفَّرُ"؛ أو أمثلة المبالغة نحو: "الْعَبَّاسُ" و"الضَّحَّاكُ"، فزيادة "أل" في هذه الأعلام ونحوها عارضة للمح الأصل الذي نقل عنه كل منها.

وإنما تعد "أل" - هاهنا - زائدة؛ لا اسم موصول مع كون ما دخلت عليه صفة؛ لأن هذه الصفة لا تؤول بالفعل لعدم دلالتها على التجدد والحدوث بسبب نقلها إلى العملية قبل زيادة "الألف واللام"؛ إذ إن الأسماء: "حَارِثٌ" و"قَائِمٌ" و"مَنْصُورٌ" و"مُظَفَّرٌ" و"عَبَّاسٌ" و"ضَحَّاكٌ"؛ ونحوها معرفة بالوضع والعلمية كغيرها من الأعلام المنقولة من الصفة؛ نحو: "مُحَمَّدٌ" و"حَامِدٌ" و"صَالِحٌ" و"مَحْمُودٌ" و"مَعْرُوفٌ" و"حَسَّانٌ"؛ إلا أن "أل" الزائدة للمح الصفة لا تدخل على جميع هذه الأعلام، وإنما إدخالها مقصور على ما سمع منها منقولاً وفيه "الألف واللام"، كـ "الْحَارِثُ"، و"الْقَائِمُ" و"الْمُظَفَّرُ" و"الْعَبَّاسُ" و"الضَّحَّاكُ"؛ ونحوها، ولا تدخل على غيرها من الأعلام المنقولة من الصفة وليس فيها "أل"، كـ "مُحَمَّدٌ" و"حَامِدٌ" و"صَالِحٌ" و"مَحْمُودٌ" و"مَعْرُوفٌ" و"حَسَّانٌ"؛ ونحوها؛ لأنها لم تسمع عن العرب مصاحبة للألف واللام^(١).

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١، وشرح التصريح ١٥٢/١، وحاشية الصبان على شرح الأسموسى ٢٩١/١ - انظر الشرح - .

ثانيا : وصل "أل" بالجملة الفعلية أو الاسمية ؛ أو شبه الجملة .

القياس في صلة "أل" الموصولة أن تكون صفة صريحة - كما ذكر - ، وقد ورد في الشعر وصلها بالجملة الفعلية المصدرة بالفعل المضارع ؛ وبالجملة الاسمية ؛ وبشبه الجملة وبخاصة الظرف .

فوصلها بالجملة الفعلية التي صدرت بالفعل المضارع ورد في قول الشاعر :

مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(١)
مراده : بِالْحَكَمِ الَّذِي تُرَضَى حُكُومَتُهُ .
وفي قول الشاعر :

وَيُسْتَخْرَجُ اللَّيْرُوعُ مِنْ نَافِقَانِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ^(٢)
وفي قوله :

يَقُولُ الْخَنَّا وَأَبْقَضُ الْعَجْمُ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الَّتِي جَدَعُ^(٣)
يعنى : الَّذِي يَنْقَضُ ؛ أى : الذى يدخل فى القاصعاء ؛ وهو جحر لليربوع .
و : الَّذِي يَجْدَعُ ؛ أى : الذى تَقْطَعُ أذناه أو شفته أو أنفه .

وورد - أيضا - فى قول الشاعر :

كَالْيَرُوعِ وَيَغْدُو لَاهِيًا فَرَحًا مُشْمَرًا يَسْتَكْدِمُ الْحَزَمَ ذُو رَشَدٍ^(٤)
المراد : كَالَّذِي يَرُوعُ وَيَغْدُو ... إلخ
وفي قول الآخر :

(١) سبق تخريج هذا البيت فى المبحث الثانى .

(٢) سبق تخريج هذا البيت فى المبحث الثانى .

(٣) سبق تخريج هذا البيت فى المبحث الثانى .

(٤) هذا بيت من البحر البسيط ، لم أعثر له على نسبه ، والشاهد فيه قوله : "كَالْيَرُوعِ" حيث وصلت "أل" بالفعل المضارع ضرورة عند الجمهور . واختيارا بقلة عند ابن مالك .

وَلَيْسَ الْبَرَىٰ لِلْخَلِّ دُونَ الَّذِي بَرَىٰ لَهُ الْخَلُّ أَهْلًا أَنْ يُعَدَّ خَلِيلًا^(١)
 أى : الَّذِي بَرَى لِلْخَلِّ .. إلخ

وإنما وصلت "أل" بالفعل المضارع الذى صدرت به الجملة الفعلية التى دخلت عليها دون غيره من الأفعال ؛ لكونه شبيها باسم الفاعل ونحوه من المشتقات^(٢) ، فضلا عن كونه معربا وغيره من الأفعال مبنى ، وجمهور النحويين يمنعون ذلك فى الاختيار ؛ وبخصونه بالضرورة الشعرية ، وجعلوا وصل "أل" بالفعل المضارع فى الأبيات المذكورة من الضرورات القبيحة^(٣) ، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك فى الاختيار^(٤) ، وعزى للأخفش - أيضا -^(٥) ، وتبعهم - فى ذلك - ابن مالك ، حيث نص على أن ما ورد منه فى الشعر ليس بضرورة ؛ وإنما يجوز فى المسعة قليلا ؛ لتمكن الشاعر - فى البيت الأول - من أن يقول : "مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْمَرْضَىٰ" ؛ بإدخال "أل" على اسم المفعول ، ولتمكن قائله الأبيات الأخرى من أن يقولوا : "بِالشَّيْخَةِ يَنْقَضُ" - و - "صَوْتُ الْحَمَارِ يُجَعِّعُ" - و - : "مَا كَمَنْ يَرْوَحُ" - و - : "وَلَيْسَ مَنْ يَرَىٰ"^(٦) .

وإنما كان ذلك ضرورة عند الجمهور لأن تفسير الضرورة - عندهم - : ما جاء فى الشعر ولم يجيء مثله فى النثر ، سواء اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، لم أقف على اسم قائله ، والشاهد فيه قوله : "الْبَرَىٰ" ، وهو كسابقة .

(٢) انظر : الكافية الشافية ٣٠١/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/١ ؛ والدرر اللوامع ١٥٧/١ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣١٩ .

(٣) انظر : شرح الجمل الكبير ١٧٩/١ ؛ والارتشاف ٥٣١/١ ؛ والهمع ١٧٨/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٢/١ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٥٣١/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٢/١ .

(٥) انظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢١٤/١ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية (٢٩٩ - ٣٠١) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ .

مندوحة ؛ أو لم يضطر إليه وكان له عنه مندوحة ، ولم يكن ذلك ضرورة عند بعض الكوفيين وابن مالك ؛ لأنهم فسروا الضرورة بما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ^(١).

وقيل : إن "أل" - هاهنا - مبقاة من "الَّذِي" - كما ذكر في المبحث الثاني - وهذا القول مردود بأنها لو كانت كذلك لجاز أن يقع في صلتها الفعل الماضي كما جاز في صلة "الَّذِي" ، ولما لم يجر ذلك لاختصاصها بالفعل المضارع لكونه مشبهاً بالوصف - كما تقدم - ؛ دل ذلك على أنها "أل" الموصولة ^(٢).

ووصلها بالجملة الاسمية ورد في قول الشاعر :

مَنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ ^(٣)

يعنى : الَّذِينَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ ، وتقدم - فى المبحث الثانى - أن بعض النحويين ذهب إلى أنها مبقاة من "الَّذِينَ" ، وحذف الباقي منها للضرورة .

ووصلها بالظرف ورد في قول الراجز :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ ^(٤)

أى : عَلَى الَّذِي مَعَهُ ، وقيل : "أل" - هاهنا - مبقاة من "الَّذِي" - كما سبق - .
* هذا .. ووصل "أل" بالجملة الاسمية وبالظرف ضرورة باتفاق ^(٥) ، ونسب الرضى على أن "أل" دخلت على الجملة الاسمية فى غير الشعر - على ما حكى القراء - ؛ إذ قال : إن رجلاً أقبل فقال له آخر : "هَـا هُوَ ذَا ؟" فقال السامع :

(١) انظر : شرح التصريح ١/١٤٢ ، وحاشية بس على شرح الفاكهى للقطر ١/٢١٥، ٢١٤ ؛ وحاشية الصبان ١/٢٦٥ .

(٢) انظر : الدرر اللوامع ١/١٥٧ .

(٣) ، (٤) تقدم تخريج هذين البيتين فى المبحث الثانى .

(٥) انظر : همع الهوامع ١/٢٧٨ .

"تَعَمَّ أَلَهَا هُوَ ذَا" (١) ، وقيل : إن "أل" الداخلة على كل من الجملة الاسمية والظرف في البيتين المذكورين زائدة للضرورة ؛ وليست اسم موصول (٢).

ثالثاً : نقل إعراب "أل" إلى صلتها عارية :

كون "أل" الموصولة اسماً يقتضي أن يكون لها موضع من الإعراب ؛ إذ إن العامل يتسلط عليها كغيرها من الموصلات الاسمية ، ولهذا يحكم على موضعها بالإعراب الذي تستحقه سائر الأسماء الموصولة ، وحق الإعراب أن يكون عليها ، وألا يكون لصلتها محل من الإعراب كـ "الَّذِي" وفروعه ، إلا أنها لما كانت في صورة "أل" المعرفة ؛ وهي حرف لا يقبل الإعراب مطلقاً ؛ أي : لا لفظاً ولا محلاً ؛ لم تقبل الإعراب الذي حقه أن يكون عليها ، ولما كانت صلتها مفرداً في اللفظ جملة في المعنى ؛ أي : جملة في صورة الاسم المفرد انتقل الإعراب الذي أوجبته العامل لمحل "أل" من رفع أو نصب أو جر إلى صلتها عارية ؛ كما انتقل إعراب كل من "لَا" و "إِلَّا" اللتين بمعنى "غَيْر" إلى ما بعدهما عارية لكون كل منهما بصورة الحرف ، وذلك في نحو : "جَاءَ زَيْدٌ يَلَا زَانِيَةً" ؛ وكما في نحو قول الله - تعالى - : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" (٣) ؛ ومن ثم يقال : "خَضَرَ الظَّالِمُ وَالْمَظْلُومُ" ؛ وَتَصَرَّتْ الظَّالِمُ وَالْمَظْلُومُ" ؛ وَ : "انْتَصَرَّتْ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ" ؛ ونحو ذلك (٤) ، هذا إذا كانت صلة "أل" صفة صريحة ؛ أما إذا كانت داخلة على الفعل المضارع - على القولين المذكورين - ؛ أو كانت داخلة على الجملة الاسمية ؛ أو الظرف - ضرورة - ؛ فإن محل الإعراب - حينئذ - يكون لـ "أل" نفسها ؛ كغيرها من

(١) انظر : شرح كافي ابن الحاجب للرضي ٩٦/٣

(٢) انظر : جواهر الأدب : ص ٣١٩، ٣٢١

(٣) سورة الأنبياء : من الآية ٢٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٩٥/٣ وحاشية بر على شرح القطر للفاكهي ٢١٤/١ وحاشية الخضري ٦٨/١ .

الأسماء الموصولة ، ويكون مدخولها صلة لها ؛ لا محل له من الإعراب كما هو شأن صلة الموصول ؛ إلا أن الدماميني استثنى من ذلك إدخالها على الفعل المضارع ؛ حيث نص على أن إعراب "أل" ينتقل إلى الجملة المصدرة بالفعل المضارع ، فتكون في محل رفع أو نصب أو جر ، ومن ثم يكون لها محل من الإعراب الذي يثبت للمفرد ؛ أي : للصفة الصريحة ، وذلك لوقوع الفعل المضارع موقع المفرد ، ورد هذا القول للدماميني بأن المفرد الذي وقع الفعل المضارع موقعه ليس مفرداً حقيقة حتى تستحق الجملة الفعلية إعرابه ، بل هو في معنى الجملة ، فضلاً عن أن الإعراب الذي فيه ليس أصلياً ؛ بل بطريق العاربية من "أل" لكونها في صيغة الحرف ، والجملة لا تقبل الإعراب بطريق العاربية ^(١).

رابعاً : عطف الفعل على صلتها :

شأن الموصول أن تدخل على الجملة أو شبه الجملة ، إلا أن "أل" الموصولة لما أشبهت "أل" المعرفة المختصة بالدخول على المفرد سبك لها من الجملة مفرد يكون في معنى الجملة ؛ وهو الصفة الصريحة المتمثلة في كل من اسم الفاعل واسم المفعول - على الأصح - ؛ لأن الصفة - حينئذ - تزول بفعل لتكون في حكم الجملة المصرح بجزأها - كما تقدم - ، ولأجل هذا التأويل كانت "أل" مع مدخولها من اسم الفاعل أو اسم المفعول اسماً - لفظاً - ؛ فعلاً - معنى - ، ومن ثم يجوز أن يعطف الفعل على صلتها ؛ اسم فاعل كانت أو اسم مفعول ^(٢) ، فعطف الفعل على مدخولها اسم الفاعل كما في قول الله - تعالى - : **إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا** ^(٣) ، وقوله - تعالى - :

(١) انظر : حاشية يس على شرح القطر للفاكهي ٢١٤/١ ، وحاشية الخطري ١/ ١٦٩، ١٦٨ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١، ٢٠٠/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٦٤ - انظر الشرح - والكواكب النيرة ١/ ١٣٦ .

(٣) سورة الحديد : من الآية ١٨ .

"فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا" فَأُثِرْنَ بِهِ نَقْعًا^(١)، وعطف الفعل على مدخولها اسم المفعول كما في نحو : "الله هو المستعان ويتوكل عليه".

خامساً : وقوع "أل" على من يعقل ؛ وما لا يعقل .

"أل" من الموصولات المشتركة ؛ أي : التي تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع ؛ وللمذكر والمؤنث ، ومع ذلك تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكورين والمؤنثات على السواء^(٢) ، فوقعها على من يعقل من المذكورين والمؤنثات كما في نحو قول الله - تعالى - "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا"^(٣)؛ أي : الَّذِي سَرَقَ وَالَّتِي سَرَقَتْ ؛ وقوله تعالى : "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ"^(٤) ؛ أي : الَّتِي زَنَتْ وَالَّذِي زَنَى ؛ وكما في قوله - تعالى - "إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ"^(٥) ؛ أي : الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَاللَّاتِي تَصَدَّقْنَ ، ووقعها على ما لا يعقل من المذكر كما في نحو قوله - تعالى - "وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ" * والسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ^(٦) ؛ أي : الْبَيْتُ الَّذِي عُمِّرَ ، وَالسَّقْفُ الَّذِي رُفِعَ ، ووقعها على ما لا يعقل من المؤنث كما في نحو قوله - تعالى - "إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ"^(٧) ؛ أي : الَّتِي تَجْرِي ؛ وقوله - تعالى - "فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا"^(٨) ؛ أي : الْخَيُْولَ الَّتِي أَعْرَنَ فِي الصُّبْحِ .

- والله أعلم - .

^(١) سورة العاديات : الآية ٣٠٤ .

^(٢) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/١٧٦ .

^(٣) سورة المائدة : من الآية ٣٨ .

^(٤) سورة النور : من الآية ٢ .

^(٥) سورة الحديد : من الآية ١٨ .

^(٦) سورة الطور : الآية ٤٠٥ .

^(٧) سورة الحاقة : الآية ١١ .

^(٨) سورة العاديات : الآية ٣ .

المبحث الخامس

المبحث الخامس

قواعد نحوية للألف واللام

عرضنا في المباحث السابقة لكثير من أحكام الألف واللام ؛ ولعدد من القواعد النحوية المتعلقة بهما ، وسنتناول - في هذا المبحث - قواعد أخرى ، بعضها تختص به "أل" المعرفة وبعضها تختص به "أل" الموصولة ، وبعضها تشترك فيه "أل" الزائدة مع المعرفة والموصولة ، وإيضاح ذلك فيما يلي :

أولا : الاسم المعرفة لا يُجَنَعُ عليه التعريف بـ"أل" والتعريف بمعرف آخر.

من الأحكام النحوية المتفق عليها أن الاسم لا يُجَنَعُ عليه تعريفان من جهتين ، ولا يكون معرفا منكرا في حال واحد^(١) ، فإذا عرف الاسم من جهة الإضافة - مثلا - أغنى ذلك عن تعريفه بـ"الألف واللام" ، وتفصيل ما تقتضيه هذه القاعدة في أربع مسائل :

(**المسألة الأولى**) : إذا أضيف اسم معرف بـ"أل" إضافة محضة وجب حذفها للإضافة ، وذلك لأن الإضافة المحضة يبتغى بها تعريف المضاف النكرة أو تخصيصه ؛ فيكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ؛ كما في نحو : "هَذَا غُلَامٌ زَيْنٌ" ؛ ويكتسب التخصيص بأن يكون نكرة خاصة بعد أن كانت شائعة ؛ من المضاف إليه النكرة ؛ كما في نحو : "هَذَا غُلَامٌ امْرَأَةٌ" ، ولما كانت "أل" المعرفة تُخْرِجُ مصحوبها من شياخ التنكير إلى حصر التعريف والتعيين امتنع إدخالها على الاسم المعرفة بالإضافة ؛ أو المخصص بها ، ففي نحو : "هَذَا غُلَامٌ زَيْنٌ" لا يجوز أن يقال : "هَذَا الْغُلَامُ زَيْنٌ" ؛ لأن "غُلَامٌ" معرف بالإضافة ، والمعرف بالإضافة لا

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢ .

يمكن اعتقاد تنكيره في وجود "أل" ، ومن ثم يجمع على الاسم "عَلَامٌ" تعريفان من جهتين ؛ من جهة الإضافة ؛ ومن جهة "الألف واللام" ، وذلك غير جائز باتفاق ، ولذا امتنع إدخال "أل" على "عَلَامٌ" في نحو : "عَلَامٌ رَبِيْعٌ" ، وكذا ما كان على نحوه من المضاف النكرة الذي تعرف بالإضافة^(١).

وفي نحو : "هَذَا عَلَامٌ امْرَأَةٌ" لا يجوز أن يقال : "هَذَا الْعَلَامُ امْرَأَةٌ" لأن لفظ "عَلَامٌ" - هاهنا - نكرة خاصة ، فإذا أدخلت عليه "أل" صار معرفة ؛ فيفضي ذلك إلى أن يكون معرفة منكرة في حال واحد ، وذلك غير جائز باتفاق ، ومن ثم امتنع إدخال "أل" على "عَلَامٌ" في المثال المذكور وما كان على شاكلته من المضاف النكرة الذي تخصص باضافته إلى نكرة^(٢).

وكذا الاسم المعرف بـ "الألف واللام" كـ "البَابِ" ونحوه ، إذا أريد إضافته وجب حذف "أل" ؛ لأن تعريفه بالإضافة يغني عن تعريفه بـ "الألف واللام" ، ففى نحو : "فَتَحْتُ الْبَابَ" لا يجوز إضافة "البَابِ" إلا بعد تعريه من "أل" فيقال - مثلاً - : "فَتَحْتُ بَابَ الدَّارِ" ؛ ولا يقال : "فَتَحْتُ الْبَابَ الدَّارِ" ؛ لأن لفظ "البَابِ" معرف - حينئذ - بالإضافة ، ولما كان المعرف بالإضافة لا يمكن اعتقاد تنكيره في وجود "أل" وجب حذفها للإضافة ؛ حتى لا يجمع على هذا الاسم وما كان على نحوه تعريفان من جهتين ؛ من جهة الإضافة ؛ ومن جهة "الألف واللام"^(٣).

(١) انظر: المستوفي في النحو لابن مسعود القرطبي ٣٦٥/١ ، تحقيق الدكتور /محمد بدوي المختون .

(٢) انظر: البصرة والتذكرة للصميرى ٢٨٧/١ ؛ والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢٧٣/٢ ، تحقيق الدكتور /كاظم بحر المرجان ١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ ؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٧٦/٢ .

(٣) انظر: المستوفي في النحو ٣٦٥/١ .

* هذا .. ويمكن القول إن العلة في عدم جواز مصاحبة "أل" المعرفة للمضاف المعرف بالإضافة ترجع إلى أن "أل" تعاقب التنوين؛ والإضافة، ولما كانت "أل" لا يجمع بينها وبين التنوين؛ فكذا لا يجمع بينها وبين الإضافة المحضة^(١).

* وأما إدخال "أل" على العدد المضاف إلى معدودة المقرّون بها؛ كما في نحو: "الثَلَاثَةُ الْآثَوَابِ؛ وَالْأَرْبَعَةُ الرَّجَالِ" إلى: "العَشْرَةُ الْآثَوَابِ - أو - الرَّجَالِ"؛ ونحو: "المِائَةُ الدَّرْهَمِ" و "أَلْفُ الدِّينَارِ"؛ فـ"أل" الداخلة على العدد المضاف زائدة، وزيادتها نادرة - كما تقدم في المبحث الثاني -، وذلك مذهب الجمهور، أما "أل" المصاحبة للمعدود المضاف إليه فهي حرف تعريف باتفاق؛ إذ القياس في تعريف العدد المضاف إدخال "أل" على المعدود المضاف إليه؛ فيقال: "ثَلَاثَةُ الْآثَوَابِ" إلى: "عَشْرَةُ الْآثَوَابِ"، ويقال: "مِائَةُ الدَّرْهَمِ" و: "أَلْفُ الدِّينَارِ"، ونحو ذلك، وحينئذ يتعرف العدد المضاف بما أضيف إليه على حد التعريف في نحو: "غُلَامُ الرَّجُلِ" و: "بَابُ الدَّارِ" و: "صَاحِبُ الْمَالِ"، فتعريف العدد بالإضافة أغنى عن تعريفه بـ"أل"، ومن ثم قضى الجمهور بزيادتها زيادة نادرة في العدد المضاف إلى معدودة؛ كما في الأمثلة المذكورة، وخالف - في ذلك - الكوفيون؛ حيث أجازوا تعريف العدد المضاف بـ"ألف واللام"، وعليه تكون "أل" الداخلة على العدد في: "الثَلَاثَةُ الْآثَوَابِ"؛ ونحوه مما ذكر حرف تعريف؛ لا زائدة، وقد احتجوا لذلك بأن العدد المضاف - من حيث المعنى - هو المضاف إليه المعدود، والمضاف هو المقصود بالنسبة، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض تبيين نوع المضاف المعرف ومن أي جنس هو، فلما كان العدد المضاف هو المقصود بالنسبة عرف بـ"ألف واللام" تعريفاً من حيث ذاته؛ لا تعريفاً مستعاراً من المضاف إليه المعرف، ثم أضيف بعد التعريف، ففي نحو قول القائل: "يَعْتُ الثَّلَاثَةُ الْآثَوَابِ" كأنه ذكر أولاً أن عنده ثَلَاثَةُ ولم يذكر من أي جنس هي، ثم رجع عن ذكرها فقال: "يَعْتُ الثَّلَاثَةُ"؛ أي: يَعْتُ

(١) انظر شرح الجمل الكبير ٧٦/٢.

رَتْلَكَ الثَّلَاثَةَ؛ ثم أفصح عن نوع تلك الثلاثة وبين جنسها فقال :
رَبَعْتُ الثَّلَاثَةَ الْأَثْوَابَ.

وقد رد هذا الاحتجاج للكوفيين بأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المضاف إليه المعدود ؛ لا العدد المضاف ؛ إذ المعدود تمييز للعدد ، وإنما جرى بالعدد لنصوصية كمية المعدود الذي ميزه ^(١) ؛ فضلا عن أن تعريف كل من العدد المضاف والمعدود المضاف إليه ضعيف قياسا واستعمالا ؛ على ما مضى ذكره في المبحث الثاني .

• والحاصل أن الاسم المعرف لا يمكن أن يضاف إضافة محضة إلا إذا نكر حتى لا يجمع عليه تعريفان من جهتين ؛ إذ إنه لا يجوز بإجماع النحويين ، والاسم المعرف الذي يراد إضافته لا يتأتى تنكيره إلا إذا كان معرّفا بـ"أل" ؛ نحو : "الْعَلَامُ" ؛ أو كان علما كـ"زَيْدٍ" ونحوه ، أما غيرهما من المعارف ، وهي : المضممرات وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة فلا يتأتى تنكيرها لتعذر ، ولذلك لا يجوز إضافتها ^(٢).

فالاسم المعرف بـ"أل" ؛ المراد إضافته إضافة محضة يجب سلب تعريفه بتجرده من "الألف واللام" ثم يضاف ؛ إذ المعرف بها لا يمكن تنكيره مع وجودها ، فنحو : "الْعَلَامُ" مجرد من "أل" أولا ثم يضاف ؛ فيقال - مثلا - : "هَذَا عَلَامٌ بَكْرٍ" .

(١) انظر شرح الكافية ؛ للرضي ٢٤٧، ٢٤٦/٢ .

(٢) انظر : انظر السابق ؛ وسر الصناعة ٤٥٣/٢ .

والاسم المعرف بالعلمية المراد إضافته كـ "زَيْدٌ" لا يضاف باقيا على علميته ، وإنما يقدر فيه الشيوخ والتكثير بأن يجعل واحدا من جملة الذين يسمون بـ "زَيْدٍ" ، وبذلك يسلب منه التعريف فيضاف ^(١) ، وذلك كما في قول الشاعر :

عَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِي ^(٢)

فـ "زَيْدٌ" في قوله : "زَيْدُنَا" - و - "زَيْدِكُمْ" خلع عنه ما كان فيه من التعريف بالعلمية ؛ حيث قدر فيه الشيوخ والتكثير ثم أضيف إلى كل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب فاكتسى منهما التعريف .

ويجوز ذلك - أيضا - على العلم المقرون بـ "أل" الزائدة للمح الصفة ؛ كـ "الْحَارِثُ" و "الْعَبَّاسُ" ونحوهما ، فإذا أريد إضافة هذا العلم تحذف منه "أل" "الزائدة" ؛ ثم يسلب ما فيه من التعريف بالعلمية ؛ بأن يقدر فيه الشيوخ والتكثير ؛ ثم يضاف ؛ فيقال - مثلا - : "سَافِرٌ حَارِثُنَا مَعَ عَبَّاسِكُمْ" ؛ فيكتسى التعريف بإضافته إلى الضمير ^(٣) .

(المسألة الثانية) : الاسم المقرون بـ "الألف واللام" إذا أريد إضافته إضافة غير محضة أى : لفظية لم يجب تجرده من "أل" قبل أن يضاف ؛ لإمكان إضافته مقرونا بها ، كما في نحو : "جَاءَ الْكَرِيمُ الْآبِ وَالْحَسَنُ الْوَجْهُ" ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصاً ، ولهذا سميت "غير محضة" ، وإنما جيء بها لمجرد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه من نون كل من المتثنى

(١) انظر : مر الصاعدة ٤٥٢/٢ ، وشرح الكافية للرصي ٢٣٩/٢ ، والمستوفي ٣٦٥/١ ، وحاشية بس على شرح القطر للفاكهى ١٨٦/١

(٢) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لرجل من طيء في شرح نسواند المغنسي ١٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧١/٣ ، والشاهد فيه قوله "زَيْدُنَا" - و - "زَيْدِكُمْ" ؛ حيث أضيف العلم بعد سلب تعريفه - على ما ذكر في الأصل -

(٣) انظر المستوفي ٣٦٥/١

والجمع ؛ أو لرفع القبح ، ومن ثم سميت "لفظية" ، وضابطها : كون المضاف وصفا عاملا عمل فعله ؛ مضافا إلى معموله ؛ بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ مضافا إلى منصوبه ؛ كما في نحو : "كَافِلُ الْيَتِيمِ" - "الآنَ أَوْ غَدًا" - ؛ وكذا أمثلة المبالغة كما في نحو : "ثَرَابُ اللَّبَنِ" - "الآنَ أَوْ غَدًا" - ؛ أو كان اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ مضافا إلى مرفوعه ؛ كما في نحو : "مَشْكُورُ السَّعْيِ" - "الآنَ أَوْ غَدًا" - ؛ أو كان صفة مشبهة - ولا تكون إلا بمعنى الحال - ؛ مضافة إلى مرفوعها ؛ كما في نحو : "حَسَنُ الْوَجْهِ"^(١) .

فإضافة كل وصف من هذه الأوصاف إلى معموله لا تقيد إلا التخفيف ؛ أو رفع القبح ، أما التخفيف فيكون يحذف التنوين من المضاف ؛ ظاهرا كان كما في نحو : "كَافِلُ الْيَتِيمِ" و "مَشْكُورُ السَّعْيِ" و "حَسَنُ الْوَجْهِ" ؛ أو مقدرا في الممنوع من الصرف ؛ كما في نحو : "حَوَاجَّ بَيْتِ اللَّهِ" ، فالأصل في : "كَافِلُ الْيَتِيمِ" ونحوه : "كَافِلُ الْيَتِيمِ" - بتنوين الوصف ونصب معموله - ، فلما أضيف إلى معموله حذفت التنوين للإضافة ، وكذا في "مَشْكُورُ السَّعْيِ" و "حَسَنُ الْوَجْهِ" ونحوهما ، ويكون - أيضا - بحذف نون المثني ونون الجمع ؛ كما في نحو : "الْمُكْرِمَاتُ زَيْدًا" - و - : "الْمُكْرِمُونَ بَكْرًا" ؛ إذ الأصل فيهما قبل الإضافة : "الْمُكْرِمَاتُ زَيْدًا" - و - "الْمُكْرِمُونَ بَكْرًا" ؛ فحذفت نون التنثية والجمع للإضافة .

وأما رفع القبح فيعني به إزالة قبح التركيب ، ويتمثل ذلك في الصفة المشبهة إذا رفع معمولها أو نصب ، ففي نحو : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ" لا يتأتى إلا جر "الْوَجْهِ" بالإضافة ؛ لأن في رفعه قبح خلو الصفة "حَسَن" من ضمير يعود على الموصوف : "رَجُل" ، وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح إجراء وصف الفعل اللازم كـ "حَسَن" ونحوه مجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ، فلما

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠٠١٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٨/٢ ؛ وحاشية الخضري ٨١٧/٢ .

كان في رفع "الْوَجْهَ" قبح ، وفي نصبه قبح تخلص منهما معا بجره بإضافة الصفة إليه ، وهو مرفوع معنى لأنه - في الأصل - فاعل الصفة ، وقد حمل على الصفة المشبهة - في ذلك - كل من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول ؛ إذ لا قبح في نصب معمول كل من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة في نحو : "كَافِلُ الْيَتِيمِ" ونحو : "شَرَّابُ اللَّبَنِ" ؛ لأن كلا من اسم الفاعل ومثال المبالغة وصف فعل متعد ؛ ولا قبح في رفع معمول اسم المفعول في نحو : "مَشْكُورُ السَّعْيِ" ؛ إذ إنه لو قيل : "مَرَّرْتُ بِرَجُلٍ مَشْكُورَ السَّعْيِ" فإن الوصف "مَشْكُورٌ" مقدر فيه ضمير يعود على الموصوف ؛ لأنه وصف من فعل متعد^(١) ، ولهذا كله كانت الإضافة اللفظية على نية الانفصال وفي تقديره ، ففي نحو : "مَرَّرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ" يقدر تحويل إسناد الصفة "حَسَنٍ" عن معمولها "الْوَجْهَ" إلى ضمير موصوفها "رَجُلٍ" ، بذلك يكون فيها ضمير مستتر يعود على الموصوف ، ويقدر الفصل بهذا الضمير بينها وبين معمولها الذي أضيفت إليه ، ومن ثم فالتقدير : "مَرَّرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ هُوَ الْوَجْهَ" ، وكذا في نحو : "كَافِلُ الْيَتِيمِ" و "شَرَّابُ اللَّبَنِ" و "مَشْكُورُ السَّعْيِ" ؛ إذ التقدير : "كَافِلٌ هُوَ الْيَتِيمِ" - و - "شَرَّابٌ هُوَ اللَّبَنِ" - و - "مَشْكُورٌ هُوَ السَّعْيِ"^(٢).

من ذلك ندرك أن معمول كل من الصفة المشبهة واسم المفعول مجرور بالإضافة - لفظا - ؛ مرفوع - معنى - ؛ وأن معمول كل من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة مجرور بالإضافة - لفظا - ؛ منصوب - معنى - ؛ وأن تتوین كل من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة مراد - معنى - ، محذوف - لفظا - ، وأن في كل وصف منها ضميرا مستترا يفصل - تقديرا - بين هذا الوصف وبين معموله الذي أضيف إليه ، ومن ثم كانت هذه الإضافة غير محضة ؛ لا تكسو المضاف تعريفا وإن أضيف إلى معرفة ؛ ولا تكسبه تخصيصا ، ولهذا ساع إدخال

(١) انظر : شرح التصريح ٢/ (٢٨ - ٣٠) ؛ وحاشية الصبار ٢/ ٣٦٣، ٣٦٢.

(٢) انظر : شرح التصريح ٢/ ٢٩ ؛ وحاشية يس على شرح فطر الندى للفاكهي ١/ ١٨٥.

"أل" عليه إذا أريد تعريفه ؛ إلا أن الأصل - هي ذلك - أن يكون المضاف صفة مشبهة ؛ لأنها لم تكن صفة صريحة ؛ لكونها تدل على الثبوت والدوام ، ولذا تكون "أل" الداخلة عليها حرف تعريف - كما تقدم - ، أما الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة فهي اسم موصول لكون كل منها صفة صريحة ، فالقياس يقتضى ألا يكون المضاف معرّفاً بـ "الألف واللام" إذا كان اسم فاعل ؛ كما فى نحو : "الكَافِلُ الْيَتِيمُ" ؛ أو اسم مفعول ؛ كما فى نحو : "الْمَشْكُورُ السَّعْيُ" ؛ أو من أمثلة المبالغة ؛ كما فى نحو : "الشَّرَابُ اللَّيِّنُ" ؛ لكون "أل" - حينئذ - اسم موصول^(١) ، كما أن الإضافة لم تعد - حينئذ - رفع قبح - على ما ذكر - ؛ ولم تعد تخفيفاً - أيضاً - ؛ إذ لا يوجد تنوين لكى يحذف تخفيفاً ، وذلك لأن المضاف من اسم الفاعل أو اسم المفعول أو أمثلة المبالغة فى الأمثلة المذكورة ونحوها مقرون بـ "أل" ؛ وهي لا تجامع التنوين ، إلا أنهم حملوا كلا من اسم الفاعل فى نحو : "الكَافِلُ الْيَتِيمُ" ؛ واسم المفعول فى نحو : "الْمَشْكُورُ السَّعْيُ" ؛ وأمثلة المبالغة فى نحو : "الشَّرَابُ اللَّيِّنُ" على الصفة المشبهة فى نحو : "الْحَسَنُ الْوَجْهُ" ؛ إذ إنها هى الأصل فى الإضافة اللفظية وإدخال "أل" المعرفة عليها ، وإنما حمل عليها - فى ذلك - كل من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة لمشابهة صورة الإضافة فى كل منها لصورة الإضافة فى الصفة المشبهة ؛ إذ إن المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بـ "أل" ؛ والمضاف إليه مقرون بها^(٢) .

(١) انظر حاشية بس على شرح التصريح ٢٩/٢

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٦/٢ ، وشرح التصريح ٣٠/٢ ، وحاشية الصبان ٣٦٣/٢ ، وحاشية بس على شرح العصر للعاكفي ١١١/٢ ، وحاشية الحصري ١٠٠٩/٢

• هذا .. ولما كانت الإضافة اللفظية في تقدير الانفصال اغتفر تعريف المضاف - فيها - بـ "الألف واللام" ؛ إذ لا يلزم عنه اجتماع معرفين على معرف واحد ، ويتحقق ذلك في أربع صور - على الأرجح - (١) :

(إحداهما) : أن يكون المضاف إليه مقرونا بـ "أل" ؛ كما في نحو : "الْحَسَنُ الرَّجُلُ - وَ - الْعَظِيمُ الْأَمَلُ" وَ : "الْكَافِلُ الْيَتِيمَ - وَ - الرَّائِبُ الْفَرَسَ - وَ - الْمُطْمَئِنُّ الْقَلْبَ" وَ : "الْمُنْكُورُ السَّعْيَ - وَ - الْمَعْمُورُ الْبَيْتَ - وَ - الْمُرَوَّعُ الْقَلْبَ" وَ : "الشَّرَابُ اللَّيِّنَ - وَ - الْحَدِيدُ الْبَصِيرَ" .

(الصورة الثانية) : أن يكون المضاف إليه مضافا لمقرون بـ "أل" ؛ كما في نحو : "الْحَسَنُ وَجْهُ الْأَخِ" وَ : "الضَّارِبُ رَأْسَ الْجَانِي" ؛ وما إلى ذلك ، وإنما اغتفر إدخال "أل" على المضاف في هذه الصورة لأن "أل" إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف إليه الأول ؛ إذ أنه مضاف إلى المضاف إليه المقرون بها ؛ والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

(الصورة الثالثة) : أن يكون المضاف إليه مضافا لضمير عائد إلى ما فيه "أل" ؛ كما في نحو : "أَعْجَبَنِي الرَّجُلُ الْوَاصِلُ رَجَمَهُ" ، وذلك لأن الضمير العائد إلى ما فيه "أل" منزل منزلة الاسم المقرون بها ، وهذا مذهب الجمهور ، وخالف في ذلك المبرد (٢) .

(الصورة الرابعة) : أن يكون الوصف المضاف منتهى أو جمع مذكر مسالم ، كما في نحو : "النَّاصِحَا زَيْنًا" ؛ ونحو : "الْمَكْرُمُو عَمِيرُو" ، وذلك لأن "النون"

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٦٠، ٨٥/٣ ؛ وشرح التصريح ٣٠٠، ٢٩/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨/٢ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١٨٧، ١٨٦/١ .

(٢) انظر المقتضب ١٦١/٤ .

- هاهنا - لم تحذف للإضافة ، وإنما حذفت لطول صلة "أل" الموصولة ، لذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما ذكر في الصور ثلاث السابقة .

وأضاف الفراء صورة خامسة ؛ حيث ذهب إلى جواز إضافة الوصف المقرون بـ "الألف واللام" إلى سائر المعارف ، إجراءً لها مجرى المعارف بـ "أل" ، فالوصف المقرون بـ "أل" يجوز - عنده - أن يضاف إلى معموله إذا كان **عظماً** كما في نحو : **أَجَادَ النَّاصِحُ زَيْدٌ** ؛ أو اسم إشارة كما في نحو : **أَجَادَ النَّاصِحُ هَذَا الْغُلَامَ** ؛ أو اسم موصول كما في نحو : **أَجَادَ النَّاصِحُ مَنْ ضَلَّ** ؛ أو ضميراً كما في نحو : **أَجَادَ النَّاصِحُ أَخِيكَ** ، فد "أل" في هذه الأمثلة ونحوها أدخلت - عند الفراء - على المضاف إضافة لفظية على حد إدخالها على ما أضيف إلى معموله المعارف بـ **الألف واللام** في نحو : **أَجَادَ النَّاصِحُ الْغُلَامَ** ^(١) ، ولما كانت "أل" لا تدخل على المضاف إضافة لفظية - عند الجمهور - إلا في الصور الأربع المذكورة فقد أوجبوا نصب معمول الوصف فيما ذهب إليه الفراء ، وعليه فمعمول الوصف منصوب في الأمثلة المذكورة ونحوها ؛ إلا أن المبرد والمازني والزماني وافقوا الفراء في صحة إضافة الوصف المقرون "أل" إلى الضمير ؛ كما في نحو : **الْناصِحُكَ** ؛ غير أنهم يوجبون ذلك ؛ في حين يجيزه الفراء ^(٢) .

(**المسألة الثالثة**) : الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد عنها ؛ أي تضاف تارة ولا تضاف أخرى ، ومنها ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ، ومنها ما يلزم الإضافة معنى ويفارقها لفظاً في بعض الأحوال ، ومن الأسماء الملازمة للإضافة معنى المقطوعة عنها لفظاً الاسم : **كُلٌّ** غير الواقع توكيداً ولا

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٨،٢٥٧/٢ ؛ والسهم ٤١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٠/٢ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧٠/٢ - انظر للشرح - .

(٢) انظر : شرح التصريح ٣٠/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٧٠/٢ ؛ وحاشية الخصري ١٠/٢ .

نعنا ؛ و"بَعْضٌ" ، فإن وقع لفظ "كُلُّ" توكيدا أو نعنا كان من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا ومعنى ، وذلك كما في نحو : "جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ" و : "رَبُّهُ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ" ؛ فـ "كُلُّهُمْ" توكيد ، و "كُلُّ الرَّجُلِ" نعنت ؛ إذ المراد : الكامل في الرجولية^(١).

* هذا .. والأصل في استعمال "كُلُّ" و "بَعْضٌ" أن يلزما الإضافة إلى مفرد ظاهر أو مضمّر - لفظا ومعنى - ، وذلك كما في قول الله - تعالى - : "قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مِشْرَبَهُمْ"^(٢) ؛ وقوله - تعالى - : "وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا"^(٣) ؛ وقوله - عز وجل - : "إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِتْمٌ"^(٤) ؛ وقوله - تعالى - : "فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا"^(٥) ، فإذا تجردا عن الإضافة لفظا ؛ بأن حذف ما أضيف إليه كل منهما نونا ، والتنوين - حينئذ - عوض عن الكلمة المحذوفة ؛ أى : المضاف إليه ، وذلك كما في نحو : "كُلُّ الْأَزْمَةِ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ" ؛ أى : كُلُّ إِنْسَانٍ ، ونحو : "فِي الْمَسْجِدِ رَجُلٌ بَعْضٌ يُصَلِّي وَبَعْضٌ يَذْكُرُ اللَّهَ" ؛ أى : بَعْضُهُمْ يُصَلِّي وَبَعْضُهُمْ يَذْكُرُ اللَّهَ .

من ذلك ندرك أن لفظا "كُلُّ" و "بَعْضٌ" لا يتجردان عن الإضافة لفظا إلا وهما بنيتا ؛ أى : مضافان معنى ؛ سواء أكانا مضافين إلى نكرة أم مضافين إلى معرفة ، وللنحويين في هذين اللفظين في حال تجردهما - لفظا - عن الإضافة إلى معرفة مذهبان :

(أحدهما) : أن "كُلًّا" و "بَعْضًا" يكونان - حينئذ - معرفتين بنوية الإضافة ؛ لأنهما لا يكونان أبدا إلا مضافين ، فلما نويت الإضافة تعرفا من جهة المعنى ؛ إذ

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٤ ، والارتشاف ٢/٥١٥ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٦٠ .

(٣) سورة مريم : الآية ٩٥ .

(٤) سورة الحجرات : من الآية ١٢ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٧٣ .

إن معنى كل منهما لا يتضح إلا بالمضاف إليه وإن لم ينطق به ، وذلك من قبل أن لفظ "كُلُّ" اسم لأجزاء الشيء ، فهو يقتضي المجزأ ؛ وأن لفظ "بَعْضٌ" يفيد البعضية ، فهو يقتضي الشيء المبعوض ، ومن ثم كان معنى كل منهما في غيره ، فالإضافة فيهما منوية ، والمضاف إليه المحذوف كالمملوك به ، ولهذا يجيء الحال منهما وهما مقطوعان عن الإضافة لفظاً ، وذلك كما في نحو : "مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا" و : "مَرَرْتُ بِقَوْمٍ بَعْضٌ قَائِمًا وَبَعْضٌ جَالِسًا" ؛ إذ الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فذلك يدل على أن "كُلًّا" و "بَعْضًا" المقطوعين عن الإضافة إلى معرفة - لفظاً - يكونان معرفتين بنية الإضافة ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور^(١).

(المذهب الآخر) : أنهما يكونان - حينئذ - نكرتين ؛ لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في تعريفهما ، ويدل على ذلك أن كلا من "تَصْفِيٍّ" و "تُلُثٍّ" و "رُبْعٍ" ونحوها إلى : "عَشْرٍ" إذا قطعت - لفظاً - عن الإضافة إلى معرفة تكون نكرات بالإجماع ؛ وإن كانت بنية الإضافة ، وذلك كما في نحو : "أَكَلْتُ رَغِيْفًا وَنِصْفًا - أو - وَتُلُثًا - أو - وَرُبْعًا" إلى : "وَعَشْرًا" ، فهذه الألفاظ نكرات باتفاق مع كون كل منها مضافاً في المعنى ، ومثلها - في ذلك اللفظان : "كُلٌّ" و "بَعْضٌ" فهما نكرتان في حال تجردهما - لفظاً - عن الإضافة إلى معرفة ، وهذا مذهب الأخفش والفارسي وابن درستوية^(٢) ، واستدل لهذا المذهب بما حكاه الأخفش من أن العرب يقولون : "مَرَرْتُ بِهِمْ كُلًّا" ؛ فينصبون "كُلًّا" على الحال ويجرونه مجرى "مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا"^(٣).

وما أحتج به لهذا المذهب مردود بأن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهم لا يريدون المضاف إليه ، ومن ذلك قطع الإضافة في : "تَصْفِيٍّ" و "تُلُثٍّ" و "رُبْعٍ"

(١) انظر : الكتاب ١١٤/٢ ، ١١٥ ، هارور - وشرح المفصل لابن يعش ١٢٩/٢ ، والهمع ٢٢٦/٢ ،

وشرح التصريح ٣٥/٢

(٢) انظر : الارتشاف ١٥٦، ٥١٥/٢ ، والهمع ٢٢٦/٢ ، وشرح التصريح ٣٥/٢ .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ١٥٣/١ ، طبعة / دار المعرفة - بيروت .

ونحوها إلى : "عَنْزِر" ؛ لأن كل لفظ من هذه الألفاظ له معنى صحيح في نفسه ، فلا يحتاج إلى ذكر المضاف إليه لتوضيح هذا المعنى ، فحينما يحذف المضاف إليه من كل منها لا يلقي إليه بالا ، فافتضى ذلك أن تكون هذه الألفاظ تكرات ، وهو ما أجمع عليه النحويون ، أما "كُلُّ" و "بَعْضُ" فإن معنى كل منهما لا يتضح إلا بالمضاف إليه ؛ مذكورا كان أو غير مذكور ؛ إذ إن معناهما في غيرهما ، فلا يجرده كل منهما عن الإضافة لفظا إلا وهو مضاف معنى ، ولذا كانا معرفتين بنية الإضافة^(١).

• يترتب على هذا الخلاف أن إدخال "الألف واللام" على "كُلِّ" و "بَعْضِ" لا يجوز على مذهب سيوييه والجمهور ؛ لكون "كُلِّ" و "بَعْضِ" معرفتين - عندهم - من جهة الإضافة المنوية ، وإدخال "أل" المعرفة عليهما يؤدي إلى أن يجمع عليهما تعريفان من جهتين ، ولما كان اجتماع معرفتين على معرف واحد ممتنعا امتنع إدخال "أل" المعرفة على اللفظين "كُلِّ" و "بَعْضِ" ، فلا يجوز أن يقال - مثلا - : "الْكُلُّ مَخْلُوقٌ مِنْ طِينٍ" ، ولا : "الْبَعْضُ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ" ، والصواب أن يقال : "كُلُّ إِنْسَانٍ مَخْلُوقٌ مِنْ طِينٍ" ؛ أو يقال : "كُلُّ مَخْلُوقٍ مِنْ طِينٍ" ؛ وأن يقال : "بَعْضُ النَّاسِ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ" ؛ أو يقال : "مِنْ النَّاسِ بَعْضٌ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ" ، ومن ثم اعتذر أبو القاسم الزجاجي عن إدخال "أل" عليهما في كتابة "الجميل" ؛ إذ قال - في صدر باب "البذل" - : (.. وَيَبْدَلُ الْبَعْضُ مِنَ الْكُلِّ ..)^(٢) ، فاعتذر عن ذلك بقوله : (.. وَإِنَّمَا قُلْنَا : "البعض" و "الكل" مجازا ؛ وعلى سبيل استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز ، وأجود من هذه العبارة : "ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه" ..)^(٣) ، والذي دعاه إلى هذا الاعتذار أن بعض النحويين المعاصرين له

(١) انظر شرح التصريح وحاشية بر عليه ٣٥/٢ .

(٢) الجمل في النحو للزجاجي ص ٢٣ . تحقيق الدكتور / علي توفيق الحمد .

(٣) المرجع السابق ص ٢٥٠٢٤ .

عارضة في كونه أدخل "أل" على "كُلّ" - و - "بَعْضٍ" في حين أنكره النحويون المتقدمون ، وبعد إدخال "أل" على "كُلّ" و "بَعْضٍ" - عندهم - لحنا ؛ لكونهم يقدرون هذين اللفظين تقدير المعارف ، إذ إنهما مضافان معنى ؛ وإن لم يضافا في اللفظ ، ولذا قبح إدخال "أل" عليهما ، فلما عورض الزجاجي بذلك اعتذر عن إدخالها عليهما ، واحتج بأن النحويين قد فعلوا ذلك قبله فاتبعهم^(١) ، أما على مذهب الأخفش والفارسي وابن درستوريه فإنه يجوز تعريف لفظي "كُلّ" و "بَعْضٍ" بـ "الألف واللام" ؛ لكونهما - عندهم - نكرتين في حال قطعهما - لفظا - عن الإضافة إلى نكرة أو إلى معرفة ، فلم يكن ثمت معرف لهما ، فإذا أدخلت "أل" على كل منهما تعرف بها ، ومن ثم لم يقبح تعريفهما بـ "أل" ؛ ولا يعد لحنا ؛ إذ إن ذلك لا يؤدي - عندهم - إلى اجتماع معرفين على معرف واحد ، ولذا كثر وروده في كلام المتأخرين^(٢) ، وصححه ابن الشجري^(٣) ، وابن خروف^(٤) ، وغيرهما ، وقد أجاز أصحاب هذا المذهب إدخال "أل" المعرفة على "كُلّ" و "بَعْضٍ" قياسا على جواز إدخالها على "تَصْفٍ" و "ثَلَاثٍ" و "رَبْعٍ" ونحوها إلى : "عَشْرٍ" ؛ إذ لا خلاف في أنها نكرات مع كونها مقطوعة عن الإضافة لفظا ؛ كـ "كُلّ" و "بَعْضٍ" ، فيجوز باتفاق أن يقال : "أَكَلْتُ مِنَ الرَّغِيفِ النَّصْفَ - أو - الثُلُثَ - أو - الرَّبْعَ" ، إلى : "العُشْرَ" ، فيقاس على ذلك نحو : "جاءَ الكُلُّ" و "ذهبَ البَعْضُ" ؛ ولا يعد لحنا ، وقد تقدم رد هذا القياس.

* ولعل الصواب فيما ذهب إليه سيبويه والجمهور من امتناع إدخال "أل" المعرفة على اللفظين : "كُلّ" و "بَعْضٍ" الملازمين للإضافة معنى ؛ المقطوعين عنها لفظا ؛ لكونهما - حينئذ - معرفين بنية الإضافة . ويؤكد ذلك ورودهما في القرآن الكريم

(١) انظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البصريوسي : ص ٩٧، ٩٦ ، تحقيق الدكتور / حمزة عبد الله النشترتي

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٠٠، ٩٤٩/٢

(٣) انظر الأمالي الشجرية ١٥٣/١ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٤٩، ٣٤٨/٢ ، تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب.

غير مقرونين بـ"أل" في حال تجردهما - لفظا - عن الإضافة ، ومن ذلك قول الله تعالى - : **كُلُّ لَه قَانِتُونَ**^(١) ؛ وقوله تعالى : **كُلَّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتِبَ لَهُ وَرُسُلِهِ**^(٢) ؛ وقوله - عز وجل - : **وَكُلُّ فِي قَلْبِكَ يَسْبَحُونَ**^(٣) ؛ وقوله - تبارك وتعالى - : **وَكَلَّا وَعَدَ اللهُ الْحُسَيْنَ**^(٤) ؛ وقوله - تعالى - : **وَكَلَّا جَعَلْنَا نَبِيًّا**^(٥) ؛ وقوله - جل وعلا - : **وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا**^(٦) ؛ وقوله - تعالى - : **قَالَ لِكُلِّ ضَعْفٌ**^(٧) ، وقوله - عز وجل - : **وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ**^(٨) ؛ وقوله - تبارك وتعالى - : **وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا**^(٩) ؛ وقوله - تعالى - : **عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ**^(١٠) ؛ وغير ذلك ؛ وهو كثير في القرآن .

• هذا .. وقد بحسن تعريف **كُلِّ** و **بَعْضٍ** بـ "اللف واللام" ، وذلك إذا كانت "أل" لتعريف العهد ؛ كأن يقول القائل : "ابْعَثْ إِلَى كُلِّ مِنَ تِلْكَ الثِّيَابِ وَسَارِئِلَ لَكَ بِالْبَعْضِ مِنْ هَذِهِ الدَّنَائِرِ" ؛ إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم ، بذلك يكون **كُلِّ** و **بَعْضٍ** معهودين ، فإذا كانا كذلك فلا خلاف في صحة إدخال "أل" المعرفة عليهما ؛ لأنهما - حينئذ - ليسا بمضافين^(١١).

(١) سورة البقرة : من الآية ١١٦ ؛ وسورة الروم من الآية ٢٦ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٨٥ .

(٣) سورة يس : من الآية ٤٠ .

(٤) سورة النساء : من الآية ٩٥ ؛ وسورة الحديد : من الآية ١٠ .

(٥) سورة مريم : من الآية ٤٩ .

(٦) سورة البقرة : من الآية ١٤٨ .

(٧) سورة الأعراف : من الآية ٣٨ .

(٨) سورة النساء : من الآية ١٥٠ .

(٩) سورة الحجرات : من الآية ١٢ .

(١٠) سورة التحريم : من الآية ٣ .

(١١) انظر إصلاح الغلل ، لابن السيد : ص ٩٧ .

(المسألة الرابعة) : الاسم المنكر كـ "رَجُلٍ" و "غُلَامٍ" و "فَتَاةٍ" ؛ ونحوها إذا نودى عرف بالنداء تعريفا عارضا ، وذلك لأن المتكلم حين يناديه بحرف النداء يقبل عليه قاصدا إياه بعينه ؛ ملقيا كلامه نحوه ، فيقول - مثلا - : "يَا رَجُلٌ أَقْبِلْ" - و - : "هَيَّا غُلَامُ أَنْتَبِهْ" - و - "أَيَا فَتَاةُ غُضِّي مِنْ بَصْرِكَ" ، ومن ثم يصير الاسم المنكر معرّفا بحرف النداء مع القصد والإقبال عليه^(١) ، فإذا عرف بـ "الألف واللام" فقبيل : "الرَّجُلُ" و "الغُلَامُ" و "الْفَتَاةُ" وأريد ندأوه بحرف من أحرف النداء وجب حذف "أل" ؛ فيقال : "يَا رَجُلٌ" - و - "أَيَا غُلَامُ" - و - : "هَيَّا فَتَاةُ" ؛ ونحو ذلك ، وهذا مذهب البصريين ، فلا يجوز - عندهم - أن يقال : "يَا الرَّجُلُ" ونحوه إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز ذلك في الاختيار^(٢).

والصواب ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن نداء المعرف بـ "أل" دون أن يعرى منها يؤدي إلى أن يجمع على الاسم المنادى تعريفاً من جهتين ؛ أحدهما من جهة "الألف واللام" والآخر من جهة النداء مع القصد ، وذلك غير جائز ؛ فضلا عن أن التعريف بـ "أل" والتعريف بالنداء مع القصد مختلفان في المعنى ، وذلك أن "أل" في نحو : "يَا الرَّجُلُ" لتعريف العهد ، والعهد يتضمن معنى الغيبة ؛ إذ إنه يكون بين اثنين ؛ المتكلم والمخاطب في شأن ثالث غائب عنهما ، وبذلك يكون "الرَّجُلُ" في نحو : "يَا الرَّجُلُ" غائبا ؛ في حين أن النداء خطاب لحاضر ، فبالنداء يكون "الرجل"

(١) انظر : عل النحو لأبي الحسن محمد بن الوراق ، ص ٣٤٦ ، تحقيق الدكتور / محمد جاسم محمد الدرويش ، وانظر : التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٤٤،٣٤٣/١ ؛ والمقتصد للرجزاني ٧٥٥/٢ ؛ وشرح التسهيل لأبي مالك ٣٩٨/٣

(٢) انظر : الإنصاف ٣٥٥/١ ؛ وشرح التسهيل لأبي مالك ٣٩٨/٣ ؛ والهمع ٣٦/٢ ؛ وشرح التصريح ١٧٣/٢ .

- في المثال المذكور - مخاطبا ، والغيبة والخطاب معنيان متنافيان لا يجوز الجمع بينهما ، ومن ثم لا يجوز الجمع بين حرف النداء و "أل" في نحو : يَا الرَّجُلُ^(١).

بذلك يثبت صواب ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة ، وعليه ينبغي حذف "أل" من المنادى في المثال المذكور ونحوه ، فيقال : يَا رَجُلٌ ؛ لأنه لما كان معرفا بحرف النداء مع القصد لم يحتج إلى التعريف بـ "أل" حتى لا يجتمع عليه علامتا تعريف^(٢) ، ولا يقال إن المنادى اجتمع عليه علامتا تعريف في نحو : يا زيد ؛ إذ المنادى معرف بالعلمية وعرف بالنداء ، فالحاصل أن المنادى في هذا المثال ونحوه معرف بالنداء فقط ؛ لأن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ، ثم تكون معارف بالنداء ، فالاسم العلم لا ينادى مع بقاء تعريف العلمية فيه ؛ بل يعرى عنها ويعرف بالنداء كما تعرى عنها للتعريف بالإضافة في نحو : زَيْدُكُمْ - على ما تقدم - ، فـ زَيْدٌ في المثال المذكور لم يناد باقيا على علميته ، وإنما انتزع منه معنى العلمية بأن قدر فيه الشبوح والتتكير بجعله واحدا غير معين من جملة الزيديين ، ثم عرف بالنداء فقتل : يَا زَيْدٌ ، ومن ثم لم يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في نداء الاسم العلم ؛ حتى لا يجتمع عليه علامتا تعريف^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن عدم جواز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية يعد دليلا آخر على صحة ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الجمع بين حرف النداء و "أل" - اختيارا - في نحو : يَا الرَّجُلُ أَقِيلٌ ، وذلك أن تعريف النداء بعلامة لفظية ؛ وهي حرف النداء مع القصد ، وكذلك تعريف "أل" فهو بعلامة لفظية - أيضا - ،

(١) انظر : علل النحو لابن الوراق : ص ٣٤١ ؛ والإصناف ١/٣٣٧، ٣٣٨ ؛ وأسرار العربية : ص ١٢٨ ؛ واللباب للمكبري ١/٣٣٥، ٣٣٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٠٨ .

(٢) انظر : علل النحو : ص ٣٤١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٨ .

(٣) انظر : المقتصد ٢/٧٥٦، ٧٥٥ ؛ والإصناف ١/٣٣٨ ؛ وأسرار العربية : ص ١٢٨، ١٢٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٩ .

أما تعريف العلمية فليس بعلامة لفظية ؛ إذ العلم معرف بمعنى العلمية ، فإذا كان المنادى العلم لم يجز فيه الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية ؛ فإن المنادى المعرف بـ "أَلَّ" أولى بأن لا يجوز فيه الجمع بين تعريف النداء وتعريف "أَلَّ" ؛ لأن كليهما بعلامة لفظية ^(١).

* هذا .. وقد ورد عن النحويين أن الجمع بين حرف النداء و "الألف واللام" يغتفر في خمسة مواضع :

الموضع الأول : كون المنادى لفظ الجلالة : "الله"

اتفق النحويون على جواز الجمع بين "يَا" و "أَلَّ" في نداء اسم الله - تعالى - ، فيقال - في الدعاء - : "يَا اللَّهُ اغْفِرْ لَنَا" - بوصل الهمزة في لفظ الجلالة ؛ أو بقطعهما ^(٢) ، وقد احتجوا لذلك من وجهين :

(أحدهما) - وهو المعتمد - : أن "أَلَّ" لا تفارق لفظ الجلالة : "الله" ؛ إذ الأصل فيه : "إِلَٰهٌ" ^(٣) ، فلما دخلت عليه "الألف واللام" أسقطت الهمزة من أوله وأدغمت لامه في لام "أَلَّ" ف قيل : "الله" فصارت "أَلَّ" عوضا عن الهمزة التي أسقطت ، وتنزلت بذلك منزلة حرف من حروف لفظ الجلالة : "الله" وصارت كأنها من نفس الكلمة ، ومن ثم جرى اسم الله - تعالى - مجرى الأسماء الأعلام في الجمع بين حرف النداء وبين ما بدىء به العلم المنادى ، فيقال : "يَا اللَّهُ" بالجمع بين "يَا" و "أَلَّ" الذي بدىء بها لفظ الجلالة كما يجمع بينها وبين الميم التي بدىء بها المنادى العلم في نحو : "يَا مُحَمَّدٌ أَقْبَلْ" ^(٤).

(١) انظر الإنصاف ١/٣٣٨ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٣٠٧ .

(٣) هذا أحد رأيين لسيبويه ، والرأي الآخر : أن أصله "إله" - (انظر الكتاب ٢/١٩٥ - و ٣/٤٩٨) .

(٤) انظر : الكتاب ٢/١٩٥ ؛ وعمل النحو : ص ٣٤٢ ؛ والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٥ ؛ والإنصاف

١/٣٣٩، ٣٤٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٩ ؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٩٠ .

(الوجه الآخر) : أن لفظ الجلالة "الله" خف على الألسنة لكثرة استعماله فسى كلام العرب ، فاقترضوا ذلك أن يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ، فجمعوا في ندائه بين "يَا" و"أَلْ" ^(١) ؛ وإن كان الأكثر في نداء هذا الاسم الجليل أن يحذف حرف النداء "يَا" ويعوض عنه بميم مشددة في آخره فيقال : "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا" ؛ ونحو ذلك ^(٢).

الموضع الثاني : كون المنادى المبدوء بـ"أَلْ" جملة محكية .

إذا كان المنادى جملة محكية مبدوءة بـ "الألف واللام" ؛ كأن يسمى بنحو "الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ" ، فإن سيبويه وغيره أجازوا - في ندائه - الجمع بين حرف النداء و"أَلْ" ، فيقال : "يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ تَقَدَّمْ" ^(٣) ؛ إذ إن معناه : "يَا مَقُولًا لَهُ الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ تَقَدَّمْ" ^(٤) ، وعلى سيبويه لجواز ذلك بأن نحو : "الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ" في التسمية بمنزلة : "تَابَطَ شَرًّا" ؛ إذ إنه لا يتميز عن حاله ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض ^(٥).

الموضع الثالث : كون المنادى المصدر بـ"أَلْ" اسم موصول مسمى به مع صلته .

إذا سمي باسم الموصول المقرون بـ "الألف واللام" كـ "الَّذِي" وفروعه فإن ذلك لا يتم إلا بذكر صلته معه ، وذلك كأن يسمى بنحو : "الَّذِي رَأَيْتُ" ، فإذا نودي مسمى هذا الاسم قيل - في ندائه - : "يَا الَّذِي رَأَيْتُ أَقْبِلْ" ؛ بالجمع بين حرف النداء "يَا" و"أَلْ" - ؛ أجازوه المبرد قياساً على الجمع بينهما في نحو : "يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ"

(١) انظر : الكتاب ١٩٥/٢ ، وأسرار العربية : ص ١٣٠ ، واللباب للعكبري ٣٣٦/١ ، وشرح المفصل ٩/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٣/٣ ، والأرشاف ١٢٥/٣ ، والهمع ٣٧/٣ ، وشرح التصريح ١٧٢/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٣٣/٣ .

أقبل^(١)، وصححه ابن مالك^(٢)، ومنعه سيبويه؛ وعلل لمنعه بأن نحو: يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ جاز فيه الجمع بين "يَا" و"أَلْ" لأن المنادى مسمى بلفظين كل منهما اسم تام؛ أما المنادى في نحو: يَا الَّذِي رَأَيْتَ فإنه ليس كذلك؛ لأن اسم الموصول "الَّذِي" مع صلته بمنزلة اسم واحد كـ: "الْحَارِثُ" ونحوه، ومن ثم لا يجوز أن ينادى^(٣).

أما إذا كان اسم الموصول المبدوء بـ"أَلْ" غير مسمى به فلا يجوز أن ينادى - على مذهب البصريين - إلا في ضرورة الشعر - على ما سيأتي - .

الموضع الرابع: كون المنادى اسم جنس مشبها به .

قد يرد المنادى اسم جنس مقرونا بـ "الألف واللام"؛ لغرض تشبيه شخص به، وذلك نحو: يَا الْأَسَدَ شَدَّةً - وَ - يَا الْخَلِيفَةَ هَيْبَةً؛ أجازته ابن سعدان^(٤)، وصححه ابن مالك؛ واحتج له بأن تقديره: "يَا مِثْلَ الْأَسَدِ" - وَ - "يَا مِثْلَ الْخَلِيفَةِ"، فحرف النداء داخل - في التقدير - على غير "الألف واللام"؛ وهو لفظ "مِثْلُ" المقدر ولذا حسن الجمع بين "يَا" و"أَلْ"^(٥).

الموضع الخامس: ضرورة الشعر - عند البصريين - .

ورد الجمع بين "يَا" و"أَلْ" في الشعر، وذلك في قول الراجز:

(١) انظر: حاشية المقطضب ٢٤٢/٤؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣؛ والارتشاف ١٢٦/٣؛ وشرح التصريح ١٧٣، ١٧٢/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ .

(٣) انظر: الكتاب ٣٣٣/٣؛ والهمع ٣٧/٣؛ وشرح التصريح ١٧٣/٢ .

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣؛ والارتشاف ١٢٧/٣؛ والهمع ٣٧/٣ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ .

فَيَا الْغُلَامَانِ الَّذِينَ قَرَأَا إِيَّا كَمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا^(١)

وقول الشاعر :

عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجَّعَ وَالَّذِي عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعَلَا عَدَنَانُ^(٢)

حيث جمع بين "يَا" و"أَلْ" المعرفة في قول الراجز : "فَيَا الْغُلَامَانِ" ، وفي قول الشاعر : "يَا الْمَلِكُ" ، وذلك محمول على الضرورة عند البصريين ؛ فـ "يَا" حين استشهد بهما الكوفيون والبغداديون على جواز نداء ما فيه "أَلْ" في السعة ، فلا ضرورة - عندهم - في البيتين ؛ لتمكين الراجز من أن يقول : "فَيَا غُلَامَانِ" ؛ ولتمكين الشاعر من أن يقول : "عَبَّاسُ يَا مَلِكُ مُتَوَجَّعًا"^(٣).

وقيل : إن المنادي في البيتين محذوف ؛ إذ التقدير في البيت الأول : "فَيَا أَيُّهَا الْغُلَامَانِ" ؛ والتقدير في البيت الآخر : "يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ" ؛ وكل من "الغُلَامَانِ" و"الْمَلِكُ" صفة لـ "أَيُّهَا" فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه لضرورة الشعر^(٤).

ومن ذلك - أيضا - الجمع بين "يَا" و"أَلْ" المبدوء بها اسم الموصول غير المسمى به ؛ في قول الشاعر :

مَنْ أَجَلَّكَ يَا لَتِي تَمَيَّتَ قَلْبِي وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي^(٥)

(١) لم ألق على اسم قائل هذا الرجز ، وروى : "تَمَقُّبَانَا" في مكان : "تُكْسِبَانَا" ، والشاهد فيه الجمع بين "يَا" و"أَلْ" ضرورة عند البصريين ؛ واختاراً عند الكوفيين والبغداديين على ما ذكر في الأصل

(٢) هذا بيت من البحر الكامل . لم أعثر له على نسبة ، والشاهد فيه كسابقة

(٣) انظر : شرح التصريح ١٧٣/٢ ، والدرر اللوامع ٣٨٤/١ .

(٤) انظر : الإنصاف ٣٣٨/١ ، ولسزار العربية : ص ١٣٠ ، ١٢٩ .

(٥) هذا بيت من البحر الوافر . لم ألق له على نسبة ، والشاهد فيه قوله : "يَا لَتِي" ، حيث جمع بين "يَا" و"أَلْ" للضرورة - عند البصريين . ولا ضرورة فيه عند الكوفيين والبغداديين .

حيث جمع بين "يَا" و"أَل" الزائدة في صدر اسم الموصول "الَّتِي" ، وذلك لضرورة الشعر عند البصريين ^(١) ، ولا ضرورة فيه عند الكوفيين والبغداديين ؛ إذ إنهم أجازوه في الاختيار قياساً على الجمع بين "يَا" و"أَل" في نداء لفظ الجلالة ؛ حيث يقال : "يَا أَللهُ" - باتفاق - ، وإنما قاسوا ذلك على لفظ الجلالة بجامع أن "أَل" في كل من اسم الله - تعالى - ؛ و "الَّتِي" ونحوه منزلة منزلة حرف من حروفه الأصلية ؛ لكونها لا تفارقه ^(٢) .

وأجيب عن ذلك بأن اسم الموصول المقرون بـ"أَل" لا ينبغي أن يقاس على لفظ الجلالة في الجمع بين حرف النداء و"أَل" ؛ لأن اسم الموصول وإن كانت "أَل" لا تفارقه فإنه يستعمل صفة ، ولم يكثر استعماله ^(٣) .

وقيل : إن المنادي - في هذا البيت - محذوف ؛ وهو موصوف بـ"الَّتِي" ، والتقدير : "يَا أَيَّتُهَا الَّتِي تَمَيَّتَ قَلْبِي" ؛ فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وهذا قليل لا يجيء إلا في الشعر ^(٤) .

* وبعد .. فهذه هي المواضع التي يغتفر فيها الجمع بين حرف النداء و"الألف واللام" ، وفي غير هذه المواضع يجب حذف "أَل" للاستغناء عنها بحرف النداء ، والأصل في ذلك "أَل" المعرفة ؛ إذ إن عدم حذفها يؤدي إلى اجتماع معرفين على معرف واحد ، وحمل عليها - في ذلك - "أَل" - الزائدة في نحو : "النَّعْمَانُ" و"الْفَرَزْدَقُ" و"الصَّبِيحُ" ، فيقال - في نداءهم : "يَا نَعْمَانُ وَيَا فَرَزْدَقُ وَيَا صَبِيحُ أَقْبِلُوا" ^(٥) .

(١) انظر : الإنصاف ١/٣٣٩، ٣٣٨ ؛ وشرح التسهيل لاس مالك ٣/٣٩٩ ؛ وشرح التصريح ٢/١٧٣ .

(٢) انظر : الإنصاف ١/٣٣٧، ٣٣٦ ؛ وشرح التصريح ٢/١٧٣ .

(٣) انظر عال النحو : ص ٣٤٢، ٣٤٣ .

(٤) انظر الإنصاف ١/٣٣٩ .

(٥) انظر مع الهوامع ٢/٣٧ .

* هذا .. والأولى أن يتوصل إلى نداء الاسم المعروف بـ"أل" بأن يجعل صفة لـ"أَيَّ" متلوة بـ"هاء التنبيه" بشرط أن تكون "أل" جنسية بحسب الأصل ؛ أى : قبل دخول حرف النداء ؛ كما فى نحو : "الرَّجُلُ" ؛ فيقال : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وبذلك تصير "أل" للعهد الحضورى ؛ إذ إن مدخولها صار معينا حاضرا بعد دخول حرف النداء^(١) ، ومن ذلك "النَّاسُ" فى قول الله - تعالى - : "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ"^(٢) ؛ و "الرَّسُولُ" فى قوله - تعالى - : "يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ"^(٣) ؛ و "النَّفْسُ" فى قوله - عز وجل - : "يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ"^(٤) ، وإن كان مدخولها مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالم فإنه يشترط فيه أن يكون صفة قبل دخولها ؛ لا علما ، وذلك كما فى نحو : "يَا أَيُّهَا الْعَاقِلُونَ" و "يَا أَيُّهَا الْعَاقِلُونَ" و "يَا أَيُّهَا الْعَاقِلَتَانِ" و "يَا أَيُّهَا الْعَاقِلَاتُ" ؛ و كما قال فى قول الله - تعالى - : "قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ"^(٥).

فإذا كانت "أل" للعهد بحسب الأصل ؛ كما فى نحو "جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ" ؛ أو كان مدخولها المثنى أو المجموع علما قبل دخولها ، نحو : "الرَّيْدَانِ" - و - "الرَّيْدُونَ" و : "السِّنْدَانِ" و - "السِّنْدَاتُ" ؛ فإنه لا يجوز - حينئذ - نداء مدخولها ، فلا يقال : "فَأَكْرَمْتُ يَا الرَّجُلَ" ولا : "فَأَكْرَمْتُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" ، ولا يقال : "يَا الرَّيْدَانِ" ولا : "يَا الرَّيْدُونَ" ، ولا : "يَا السِّنْدَانِ" ولا : "يَا السِّنْدَاتُ" ، ولا يقال : "يَا أَيُّهَا الرَّيْدَانِ" ولا : "يَا أَيُّهَا الرَّيْدُونَ" ؛ ولا : "يَا السِّنْدَانِ" ولا : "يَا السِّنْدَاتُ"^(٦).

(١) انظر : شرح التصريح ١٧٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٢٤/٣ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢١ .

(٣) سورة المائدة : من الآية ٦٧ .

(٤) سورة الفجر : الآية ٢٧ .

(٥) سورة الحجر : الآية ٥٧ .

(٦) انظر : الهمع ٣٨/٢ ، وحاشية الصبان ٢٢٤/٣ .

ويتوصل إلى نداء الاسم المقرون بـ"أل" الزائدة اللازمة في اسم الموصول "الَّذِي" و"الَّتِي" وفروعهما بجعله - أيضا - صفة لـ"أَيْهَا" أو "أَيْتُهَا" ؛ بشرط أن يكون الموصول خاليا من خطاب ؛ وذلك كما في قول الله - تعالى - : "وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ" ^(١) ؛ وقوله - تعالى - : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَلِّمُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ" ^(٢) ؛ وكما في نحو : "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَوْثَقْنَا أَدَى الْأَمَانَةِ إِلَى أَهْلِهَا" ؛ هذا على القول بأن تعريف "الَّذِي" - و - "الَّتِي" وفروعهما بالصلة ، من جهة ما فيها من العهد ؛ وهو مذهب المحققين من النحويين ^(٣) ، وقيل : إن هذه الأسماء معرفة بـ"أل" المصدرة بها ؛ وهذا مذهب الأخفش ؛ وإليه ذهب الزجاجي وعزاه لمسيبويه والقراء ^(٤) ، وعلى هذا المذهب بعد ما ذكر من قبيل التوصل بـ"أَيْهَا" و"أَيْتُهَا" إلى نداء ما دخلت عليه "أل" المعرفة ؛ لا الزائدة ، والمذهب الأول هو المختار ؛ لأن كون "أل" معرفة لـ"الَّذِي" - و - "الَّتِي" وفروعهما يؤدي إلى اجتماع معرفين على معرف واحد ^(٥) .

فإذا كان الاسم الموصول المقرون بـ"أل" لخطاب كـ "الَّذِي رَأَيْتَ كَذَا" و"الَّتِي كَلَّمْتَ رَيْدًا" فلا يجوز نداؤه مطلقا ، فلا يقال : "يَا الَّذِي رَأَيْتَ كَذَا" ، ولا : "يَا الَّتِي كَلَّمْتَ رَيْدًا" ؛ ولا يقال - أيضا - : "يَا أَيُّهَا الَّذِي رَأَيْتَ كَذَا" ، ولا : "يَا أَيُّهَا الَّتِي كَلَّمْتَ رَيْدًا" ^(٦) ، ولا يجوز - أيضا - أن يتوصل بـ"أَيْهَا" و"أَيْتُهَا" إلى نداء الاسم المقرون بـ"أل" الزائدة للمح الصفة ؛ أو الزائدة للغلبة ؛ فلا يقال : "يَا أَيُّهَا الْعَبَّاسُ" ولا : "يَا أَيُّهَا النَّعْمَانُ" ؛ ولا يقال : "يَا أَيُّهَا الصَّعِقُ" ولا : "يَا أَيُّهَا الْأَعْمَى" ؛ ونحو

^(١) سورة الحجر : من الآية ٦ .

^(٢) سورة البقرة : من الآية ١٧٢ .

^(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٣ .

^(٤) انظر اللامات ص ٢٨ .

^(٥) انظر : حاشية الدسوقي على المغنى ٥٤/١ ؛ والجنى الدانى : ١٩٧ .

^(٦) انظر الهمع ٣٨/٢ .

ذلك^(١)، وأجاز القراء والجرمى التوصل بـ "أَيُّهَا" إلى نداء ما فيه "أل" الزائدة للمح الصفة، نحو: "يا أيها العباس"^(٢).

وقد يتوصل إلى نداء المعرف بـ "أل" الجنسية باسم الإشارة؛ ما لم يكن المراد نداء اسم الإشارة، فيقال في نداء نحو: "الغلام" و"الفتاة": "يَا هَذَا الْغُلَامُ" - و - : "يَا هَذِهِ الْفَتَاةُ"، ويعرب الاسم المعرف بـ "أل" - حينئذ - نعتاً لاسم الإشارة^(٣).

ثانياً: امتناع إدخال "أل" على بعض الأسماء المنكرة.

من الأسماء التي تلازم الإضافة لفظاً ومعنى أسماء لا تقبل التعريف أصلاً؛ حتى ولو أضيفت إلى المعارف، وذلك لكونها متوعدة في الإبهام؛ أي: شديدة الدخول في الإبهام؛ إذ إنها لا تختص واحداً بعينه، ومن هذه الأسماء "غَيْرُكَ" و"مِثْلُكَ" و"شِبْهُكَ"؛ ونحوها فكل منها نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة، وذلك لعدم انحصار معناه، فإذا قيل: "مَرَرْتُ بِغَيْرِكَ" فإن كل شيء عدا المخاطب غيره، وإذا قيل: "مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ" - أو - "بِشِبْهِكَ" جاز أن يكون المخبر عنه مثل المخاطب، أو شبيهه في طوله؛ أو لونه؛ أو علمه؛ وما إلى ذلك، فالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء أو شبيهه لن يحاط بها؛ ولا يكاد يكون لها نهاية.

هذا إذا أريد بـ "غَيْرٍ" مطلق المغايرة؛ وأريد بـ "مِثْلٍ" مطلق المماثلة؛ وأريد بـ "شِبْهِ" مطلق المشابهة، فـ "غَيْرُ زَيْدٍ" يشمل كل موجود سواه؛ و"مِثْلُ يَكْرِ" يشمل كل مماثل له؛ و"شِبْهُ عَمْرٍو" يشمل كل مشابه له، فمدلول كل من "غَيْرٍ" و"مِثْلٍ" و"شِبْهِ" شائع شيوعا غير مضبوط؛ لأن المغايرة بين الشئين لا تختص

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشعوني ٢٢٤/٣ - انظر الشرح - .

(٢) انظر المرجع السابق؛ وشرح للتسهيل لابن مالك ٣٩٩/٣ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٢؛ وشرح التصريح ١٧٤/٢؛ وحاشية الصبان ٢٢٧/٣ .

وجها بعينه ، وكذا المماثلة والمشابهة ^(١) . وهذا قول ابن السراج ^(٢) ، والسيرافي ، ورتضاء الشلوبين ^(٣) ؛ وبه جزم ابن مالك ^(٤) .

وقيل : إن هذه الأسماء وبحوها تكرات وإن أضيفت إلى المعارف لأنها على نية التتوين قصدا للتخفيف ؛ إذ إن كلا منها بمنزلة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال ، فـ "غَيْرُكَ" بمنزلة : "مُغَايِرُكَ" ، و"مِثْلُكَ" بمنزلة : "مُمَاثِلُكَ" ، و"شَبِهُكَ" بمنزلة : "مُشَابِهُكَ" ، ففي نحو : "مَرَزْتُ رَجُلًا غَيْرُكَ - أو - مِثْلِكَ - أو - شَبِهُكَ" كلن المغايرة والمماثلة والمشابهة موجودة في وقت مرور المتكلم بالمخاطب ، فكل منها للحال ، ومن ثم كان نكرة كاسم الفاعل إذا أضيف إلى نكرة وهو بمعنى الحال ، وهذا مذهب سيبويه ^(٥) ، والميرد ^(٦) ، واختاره أبو حيان ^(٧) .

* والحاصل أن كلا من "غَيْرُ" و "مِثْلُ" و "شَبِهُ" إذا أريد بها مطلق المغايرة - أو - المماثلة - أو - المشابهة كانت شديدة الإبهام ؛ لتوغلها فيه ، ولذلك لا تتعرف بالإضافة مع كونها ملازمة لها ؛ إذ إن إضافتها على نية التتوين قصدا للتخفيف ؛ مشابهة لها باسم الفاعل إن كان بمعنى الحال ، ويدل على عدم تعريفها بالإضافة وصف النكرة بها في نحو : "مَرَزْتُ رَجُلًا غَيْرُكَ ؛ وَبِعَالِمِ مِثْلِكَ ؛ وَبَشَابِّ شَبِهُكَ" ؛

^(١) انظر المقتضب ٢٨٩/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/٣ ، والهمع ٤١٤/٢ ، وشرح التصريح ٢٧٠٢٦/٢ ، وحاشية الصبيل ٣٦٧/٢ .

^(٢) انظر الأصول في النحو ٥/٢ .

^(٣) انظر شرح التصريح ٢١/٢ .

^(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٣ .

^(٥) انظر الكتاب ٤٢٣/١ - هارور .

^(٦) انظر المقتضب ٤٢٣،٢٨٨/٤ .

^(٧) انظر النكت الحسان ص ١٠٨ ، تحقيق الدكتور / عبد الحسيب الفعلى

إذ إن النكرة لا توصف بالمعرفة^(١)، ويدل على ذلك - أيضا - دخول "رَبِّ" عليها ؛
إذ يقال : "رَبِّ غَيْرِكَ كَرِيمٌ" - و - : "رَبِّ شَبْهِكَ عَدَدْنَا" ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَيَا رَبَّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ غَيْرِيَّةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَعْتَهَا بِطَلَاقٍ^(٢)

حيث أدخلت "رَبِّ" على "مِثْلِي" مضافة إلى معرفة ؛ وهو الضمير "الكاف" ، وذلك
يدل على أن "مِثْلِكَ" نكرة ، وكذلك : "غَيْرِكَ" و "شَبْهِكَ" ؛ لأن "رَبِّ" لا تدخل إلا على
نكرة^(٣).

من ذلك ندرك أن الإضافة لا تزيل إبهام كل من "غَيْرِكَ" و "مِثْلِكَ" و "شَبْهِكَ" ؛
لكونها متوعدة في التنكير وإن أضيفت إلى معرفة .

وقيل : قد يزال إبهام هذه الأسماء ونحوها بأمر خارج عن الإضافة فتعرف ،
وذلك إذا تعين المغاير بوقوع "غَيْرٍ" بين ضدين ؛ كما في نحو : "مَرَرْتُ بِالْكَرِيمِ
غَيْرِ الْبَخِيلِ" و "اتَّزَكَّ الصَّعْبُ غَيْرَ الْهَيِّنِ" ؛ ونحو : "السَّاكِنُ غَيْرُ الْمُتَحَرِّكِ" ؛ وكما
في قول الراجز :

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ^(٤)

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢ وشرح التصريح ٢٧/٢ .

(٢) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لأبي محجن الثقفي في شرح المفصل ١٢٦/٢ ؛ والكتاب ٤٢٧/١ ؛
٢٨٦/٢ - هارون - ولم يذكر في ديوان أبي محجن . والشاهد فيه قوله : يَا رَبَّ مِثْلِكَ ؛ حيث
دل دخول "رَبِّ" على تنكير "مِثْلِكَ" .

(٣) انظر : الكتاب ١٢٧/١ وجواهر الأدب ص ٢٣٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٤) هذا الرجز لأبي طالب في شرح الكافية الشافية ١٥٦٣.٩١٦/٢ ، والشاهد فيه تعريف الاسم "غَيْرٍ"
لزوال إبهامه بوقوعه بين الضدين .

وحمل بعضهم على ذلك قول الله - تعالى : **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**^(١) ؛ على أن "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ" نعت لـ "الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" ، فقد تعرف "غَيْرُ" - ها هنا - لوقوعه نعتاً بين ضدين ؛ إذ لَيْسَ لِمَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ضِدٌّ غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ^(٢) .

فيوقع "غَيْرُ" بين ضدين يرتفع إيهامه ؛ لأن جهة المغايرة - حينئذ - تتعين ، وكذا إذا تعين المماثل والمثابه ؛ كأن يضاف كل من "مِثْلِي" - و - "شَيْئِي" إلى اسم معرف مع وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ أو بمثابهة خاصة ؛ ممن أوجه المماثلة أو المثابهة ؛ كالكرم والجود والعلم والشجاعة والجرأة ؛ وغيرها ، وذلك كما في نحو : **زَيْدٌ مِثْلُ حَاتِمٍ وَشِبْهُ الْأَسَدِ** فـ "مِثْلُ" معرف بالإضافة إلى "حَاتِمٍ" المعروف بالعلمية ؛ لوجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ وهي اشتهاار حاتم بالجود ، فهذه القرينة تدل على أن المراد بمماثلة زيد له في ذلك الوصف المخصوص ، و"شِبْهُ" معرف بالإضافة إلى : "الْأَسَدِ" المعروف بـ "أل" ؛ لوجود القرينة التي تشعر بمثابهة خاصة ؛ وهي اشتهاار الأسد بالشجاعة والجرأة ، وقد دلت هذه القرينة على أن المراد مثابهة زيد له في ذلك الوصف المخصوص^(٣) .

• يستتبط من ذلك أن كلا من "غَيْرُ" و "مِثْلِي" و "شَيْئِي" لا يجوز أن تعرف بـ "الألف واللام" ؛ لأنها لما كانت متوعدة في الإيهام - على ما تقدم - لم تتعرف بالإضافة إلى معرفة ، ومن ثم لا تتعرف بـ "أل" ؛ إذ المانع من تعريفها بالإضافة وهو التوغل في التنكير لشدة الإيهام مانع من تعريفها بـ "الألف واللام"^(٤) ، وبناء

(١) سورة الفاتحة : من الآية ٧ .

(٢) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣/٢ ، وشرح التيسير لابن مالك ٢٢٦/٣ ، ٢٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٠/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٠/٢ ، والهمع ٤١٥/٢ ، وحاشية الصبان ٣٦٨/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٢ ، وحاشية الصبان ٣٦٧/٢ .

على ذلك لا يحسن أن يقال - مثلاً - : "الغَيْرُ سَاكِنٌ مُتَحَرِّكٌ" ؛ ولا : "الْعَمَلُ الْغَنِيُّرُ صَالِحٌ يُغَضِبُ اللَّهَ" ؛ ولا : "الْمِثْلُ غَيْثٌ جَوَادٌ" ؛ ولا : "الشَّبَهُ أَسَدٌ شَجَاعٌ" ، والصواب أن يقال : "غَيْرُ السَّاكِنِ مُتَحَرِّكٌ" و : "الْعَمَلُ غَيْرُ الصَّالِحِ يُغَضِبُ اللَّهَ" ؛ و : "مِثْلُ الْغَيْثِ جَوَادٌ وَكَرِيمٌ" ، و : "شَبَهُ الْأَسَدِ شَجَاعٌ" ؛ وما إلى ذلك ، فـ "أل" لا يعرف بها "غَيْرٌ" ولا "مِثْلٌ" ولا "شَبَهُ" لكون كل منها شديد التوغل في الإبهام ، وكذلك على القول بتعريف كل منها بزوال الإبهام في حال التعيين ، فلا يحسن أن يقال : "مَرَزْتُ بِالْكَرِيمِ الْغَيْرَ بِخَيْلٍ" ؛ ولا : "زَيْدٌ الْمِثْلُ حَاتِمٌ وَالشَّبَهُ الْأَسَدُ عِنْدَنَا" ؛ لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع التعريف بـ "أل" والتعريف بالإضافة على معرف واحد ؛ وهو ممتنع .

* والحاصل أن كلا من "غَيْرٌ" و "مِثْلٌ" و "شَبَهُ" الملازمة للإضافة لا يجوز أن تدخل عليها "أل" ، وقيل : ورد إدخالها على "غَيْرٌ" في كلام المولدين^(١).

فإذا كان كل منها ليس بمضاف حسن إدخال "أل" عليه ؛ وذلك إذا كان كل من "غَيْرٌ" و "مِثْلٌ" و "شَبَهُ" معهوداً ؛ فيعرف - حينئذ - بـ "أل" العهدية ؛ قياساً على "كُلٌّ" و "بَعْضٌ" المعهودين^(٢) ، وذلك كأن يقال : "غَيْرُنَا لَا يَنْفِقُ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ" ؛ فَهَذَا الْغَيْرُ بِخَيْلٍ" ؛ وكان يقال : "هَذَا لَهَا صَدَاقُ الْمِثْلِ" ؛ أو يقال : "زَيْدٌ شَبَهُ حَاتِمٍ" ؛ وَهَذَا الشَّبَهُ أَكْثَرُ عَطَاءً وَجُودًا" .

* هذا .. ومثل "غَيْرِكَ" و "مِثْلِكَ" و "شَبِهُكَ" فيما ذكر كل من : "خُذْنِكَ" بمعنى : صديقك ؛ و "بَيْدِكَ" بمعنى : مثلك ؛ و "تَحْوَلُكَ" و "صَرِيكَ" بمعنى : مثلك ؛ و "بَيْدِكَ" و "مِوَالِكَ" بمعنى : "غيرك" ؛ و "تَظْيِيرِكَ" و "تَرْبِكَ" بمعنى : "شَبِهُكَ" ؛ و "تَسَاهِيكَ" و "حَسْبِكَ" و "مَرْعِكَ" و "قَطْعِكَ" و "قَدْرِكَ" و "بَجْلِكَ" بمعنى : كافيك ؛ و "قَيْدُ الْأَوَائِدِ" و "قَابُ قَوْسَيْنِ" ؛ و "قَدَا رُمَحٍ" - و - قَيْسُ رُمَحٍ بمعنى : مقدار رمح ، و "غَيْرُ

(١) انظر حاشية الصبان ٣٦٧/٢ .

(٢) انظر إصلاح الخلل لابن السيد : ص ٩٧ .

الهُوَ أَجْرٌ بمعنى : نَافَقَةٌ تَقَطَّعَ الْهُوَ أَجْرٌ ؛ وَ "وَاحِدُ أُمَّةٍ" ؛ وَ "عَبْدٌ بَطْنِيهِ"^(١) ، فهذه الأسماء - أيضا - تكررت وإن أضيفت إلى معارف ؛ لأنها متوغلّة في التنكير لشدة إبهامها ، ومن ثم لا يجوز إدخال "أل" عليها .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الخاصة من المتقنين يغفلون عن هذه القاعدة فيدخلون "الألف واللام" على كل من "غَيْرٌ" و "مِثْلٌ" و "شِبْهُ" في كلامهم ، وأكثر ما يكون ذلك في "غَيْرٌ" ؛ إذ يقولون - مثلا - "هَذَا الشَّيْءُ الْغَيْرُ مَعْرُوفٌ" - أو - "الْغَيْرُ مَسْمُوحٌ بِهِ" - أو - "الْغَيْرُ صَاحِبٌ" ؛ وَ "هَذَا الْغُلَامُ الْغَيْرُ صَالِحٌ" - أو - "الْغَيْرُ مُوَفَّقٌ" ؛ وَ "هَذَا الْعَمَلُ الْغَيْرُ إِنْسَانِيٌّ" ؛ وَ "هَذِهِ الْأَعْمَالُ الْغَيْرُ شَرِيعِيَّةٌ" ؛ وما إلى ذلك ، والتعبير بـ "الْغَيْرُ" في الأمثلة المذكورة ونحوها لحن ؛ وكذا التعبير بـ "الْمِثْلُ" و "الشَّبْهُ" ما لم تكن "أل" لتعريف العهد ، والصواب أن يقال : "هَذَا الشَّيْءُ غَيْرٌ الْمَعْرُوفِ" - أو - "غَيْرُ الْمَسْمُوحِ بِهِ" - أو - "غَيْرُ الصَّاحِبِ" ؛ وَ "هَذَا الْغُلَامُ غَيْرُ الصَّالِحِ" - أو - "غَيْرُ الْمُوَفَّقِ" ؛ وَ "هَذَا الْعَمَلُ غَيْرُ الْإِنْسَانِيِّ" ؛ وَ "هَذِهِ الْأَعْمَالُ غَيْرُ الشَّرِيعِيَّةِ" ؛ لأن القياس يقتضى إدخال "أل" على ما يضاف إليه "غَيْرٌ" ؛ كما في قوله - تعالى - : "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ"^(٢) ؛ أو إدخالها على ما يضاف إلى المضاف إليه "غَيْرٌ" ؛ كما في قوله تعالى - : "أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ"^(٣) .

* هذا .. وقد درج بعض الخاصة من المتقنين - أيضا - على إدخال "الألف واللام" على "لَا" التي بمعنى "غَيْرٌ" ؛ إذ يقولون - مثلا - : "الْمَعْقُولُ وَاللَّامَعْقُولُ" - وَ : "الْإِتِّصَالُ السَّيْكِيُّ وَاللَّابَيْكِيُّ" - وَ : "الشُّعُورُ وَاللَّاشُعُورُ" - وَ : "الْمَيْالَةُ

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٣: ٢٤٠ - هارون - ؛ والمقتضب ٤/٤٨٨ ؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور

٧٠/٢ ، والارتشاف ٢/٥٠٣ ، والهمع ٢/٤١٤

(٢) سورة الفاتحة - من الآية ٧

(٣) سورة النور - من الآية ٣١

وَاللَّامِبِالَاءِ - و - : "فَلَزَّاتُ وَاللَّافَزَاتُ" ؛ وما إلى ذلك ، والتعبير بـ "الَلَاكَذَا" لحن ، لمخالفته القياس من وجهين :

(أحدهما) : أن "أل" من خصائص الأسماء ، وهي - هاهنا - داخلية على الحرف "لآ" ، ولما كانت "أل" من خصائص الاسم كان إدخالها على الحرف غير قياسي .

(والوجه الآخر) : إذا كان إدخال "أل" على "غَيْرٍ" ممقتعا قياسا وسماعا - كما تقدم - فإن امتناع إدخالها على "لآ" التي بمعنى "غَيْرٍ" أولى .

من ذلك ندرك أن إدخال "الألف واللام" على الحرف "لآ" فيما ذكر ونحوه من العبارات المستحدثة أقبح من إدخالها على "غَيْرٍ" الملازمة للإضافة ، ولعل الصواب في هذه العبارات أن يقال : "المَعْقُولُ وَغَيْرُ المَعْقُولِ" - و - : "الْإِتِّصَالُ السَّلَكِيُّ وَغَيْرُ السَّلَكِيِّ" - و - : "الشُّعُورُ وَغَيْرُ الشُّعُورِ" - و - : "المِبَالَاةُ وَغَيْرُ المِبَالَاةِ" - و - : "فَلَزَّاتُ وَغَيْرُ فَلَزَّاتٍ" ، وما إلى ذلك .

ثالثا : إذا أدخلت "أل" على الاسم الذي لا ينصرف أعيد إليه ما سلب منه .

إذا أشبه الاسم الفعل في كونه فرعاً من جهتين ؛ إحداهما ترجع إلى المعنى والأخرى ترجع إلى اللفظ ؛ أو في واحدة تقوم مقامها ؛ أعطى حكمه في المنع من التثوين ؛ والمنع من الجر بانكسرة في حال تعرية من "أل" والإضافة ؛ ويسمى - حينئذ - "غير المنصرف" ؛ و"المتكمن غير أمكن"^(١) ، وبيان ذلك أن الفعل فرع على الاسم من جهة المعنى ؛ ومن جهة اللفظ ، أما كونه فرعاً على الاسم من جهة للمعنى فإنه يحتاج إلى الاسم لكونه يقتضى فاعلاً ؛ والفاعل لا يكون إلا اسماً ، وقد يحتاج إلى اسم آخر ليكون مفعولاً أو حالاً ؛ ونحوهما ؛ ولذا صار الفعل كالمركب ،

(١) د. مقتصد ١/١١٤، ١١٣ وأسرار العربية : ص ١٦١، ١٦٢ ؛ والكتاب ١/ ٥٠٠ ؛ وشرح

المعصل لابن يعيش ١/ ٥٧ ؛ والهمع ١/ ٨٧ .

أما الاسم فإنه لا يقتضي شيئا من ذلك ؛ إذ أنه سمة على المسمى لا غير ، فهو مفرد ؛ والمفرد أخف من المركب ، ومن ثم كان الاسم أصلا والفعل فرعا عليه من جهة المعنى

وأما كون الفعل فرعا على الاسم من جهة اللفظ فيتمثل في كونه مشتقا من الاسم ؛ وهو المصدر - على الأرجح - ؛ وهو قول البصريين ، والمشتق فرع على المشتق منه ؛ أو في كونه يدل على حدث وزمن ؛ فدلالته مركبة ، أما الاسم فيدل على حدث فقط ؛ فدلالته بسيطة ، والبسيط أصل والمركب فرع عليه ، وهو قول الكوفيين ^(١) ، وبذا يكون الفعل فرعا على الاسم من جهة اللفظ ، ولما كان الفعل فرعا على الاسم من جهة المعنى ومن جهة اللفظ كان ثقيلًا .

والأصل في الاسم أن يكون منصرفا ؛ معربا بجميع أوجه الإعراب وعلاماته المختلفة ؛ إلا أنه قد يشبه الفعل في الثقل الناجم عن كونه فرعا عن غيره من جهتين ؛ إحداهما من جهة المعنى ؛ والأخرى من جهة اللفظ ، وذلك إذا اجتمعت فيه علتان فرعيتان من علل تسع - على مذهب الجمهور - ؛ ترجع إحداهما إلى المعنى ، وترجع الأخرى إلى اللفظ ؛ أو وجد فيه علة فرعية واحدة تقوم مقام علتين في الرجوع إلى المعنى وإلى اللفظ .

والعلل التسع الفرعية هي : "العلمية" و "الوصفية" وكل منهما علة معنوية ، و "التأنيث" و "وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه" و "زينة الألف والنون" و "العجمة" و "العدل" و "التركيب" و "الجمع" ؛ وكل منها علة لفظية ^(٢) ، وكل علة من هذه العلل التسع فرع على أصل مسبوق به .

^(١) انظر التاج ٥٠١/١ ؛ وشرح المفصل لابن جبر ٥٨٠٥٧٠ ؛ حاشية الصبان ٣٣٩٠٣٣٨/٣ .

^(٢) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصور ٢٠٥/٢ وحاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي

٢٦١/٢ - انظر التراج - وهرات النحو الوسمية - شرح الثرة القيمة ص ١١٠١٠ .

• أما العلمية فهي ضرب من التعريف ، والتعريف فسرع على التذكير ؛ إذ الأصل في الأسماء أن تكون نكرات ؛ لأن التعريف يفترق إلى علامة لفظية أو معنوية وضعية ؛ أما التذكير فلا يحتاج إلى علامة ؛ فضلا عن كونه عاما وكون التعريف خاصا ؛ والعام قبل الخاص ؛ لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة ؛ والزيادة فرع ومن ثم كان التعريف فرعاً على التذكير ^(١).

وأما الوصفية ففرعيتها تتمثل في أن الصفة فرع على الموصوف ؛ لأنها تحتاج إليه كاحتياج الفعل إلى الفاعل ؛ فضلا عن أن الصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق - على الأرجح - ؛ وأن الموصوف متقدم على الصفة لكونها تابعة له ومن أجله جاءت ؛ فلذا كانت الوصفية فرعاً ^(٢).

• وأما التأنيث فهو فرع على التذكير ؛ لكون التذكير مسبوqa به ؛ إذ الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر ؛ فيقال : "شيءٌ" ؛ أو "إنسانٌ" ؛ أو "حيوانٌ" ؛ أو "جمادٌ" ؛ أو "تباتٌ" ؛ ونحو ذلك ، فإذا علم تأنيثها وضع لها علامة التأنيث ، فالتأنيث له علامة والتذكير لا علامة له ، ومن ثم كان التأنيث فرعاً على التذكير ^(٣).

وأما وزن الفعل فهو فرع على وزن الاسم ؛ إذ إن وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر ، فإذا وجد في الاسم وزن يخص الفعل نحو : "ضرب" أو "ضروب" - مسمى بهما - ؛ أو وجد فيه وزن يغلب وجوده في الأفعال ؛ كـ "أحمد" و "إصبع" و "يزيد"

^(١) انظر : علل النحو لابن الوراق : ص ٤٥٧ ؛ وأسرار العربية : ص ١٦١ ؛ والمقتصد ١/٢ : ٩٦٥، ٩٦٤ ؛ والتهذيب للكعبى ١/ (٥٠١ - ٥٠٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ (٥٩ - ٦٦) ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢/ ٢٦١ - انظر الشرح - .

^(٢) انظر المراجع السابقة .

^(٣) انظر : علل النحو لابن الوراق : ص ٤٥٧ ؛ وأسرار العربية : ص ١٦١ ؛ والمقتصد ١/٢ : ٩٦٥، ٩٦٤ ؛ والتهذيب للكعبى ١/ (٥٠١ - ٥٠٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ (٥٩ - ٦٦) ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢/ ٢٦١ - انظر الشرح - .

ونحوها ؛ كان فرعاً بالنسبة إلى وزن الاسم الخاص به ؛ لأن كثرة وزن الفعل في الأفعال وعدمه - أو قلته - في الأسماء توجب جعله كالمستعار في الأسماء^(١) ، ولذا كان وزن الفعل فرعاً على وزن الاسم .

وأما زيادة الألف والنون فهي فرع على الاسم المزيد عليه ؛ من حيث كونهما زائدين ؛ إذ الزائد فرع على المزيد عليه^(٢) .

وأما العجمة فهي فرع على العربية ؛ لكونها دخيلة على كلام العرب ؛ إذ إنها تكون أولاً في كلام العجم ثم تعرب ، فهي ثانية لكلام العرب ، ومن ثم كانت فرعاً عليه^(٣) .

وأما التركيب فهو فرع على الأفراد وثان له ؛ لأن المفرد بسيط ، والبسيط قبل المركب^(٤) .

وأما العدل فهو فرع على المعدول عنه ؛ لأنه متعلق به^(٥) .

وأما الجمع المانع من الصرف فهو كل جمع يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان ؛ أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ؛ كـ "مَسَاجِدَ" و "تَوَابٍ" و "دَنَائِيرَ" ؛ ونحوها وهذا الجمع فرع على الواحد ؛ لأنه مركب منه ؛ فضلاً عن كونه مسبوقاً به^(٦) .

(١) انظر : علل النحو لابن الوراق : ص ٤٥٧ ؛ وأسرار العربية : ص ١٦١ ، والمقتصد ٢/ ٩٦٥، ٩٦٤ ؛ واللباب للكعبري ١/ (٥٠١ - ٥٠٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ (٥٩ - ٦٦) ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢/ ٢٦١ - انظر الشرح - .

(٢) انظر المصادر السابقة .

(٣) انظر المصادر السابقة .

(٤) انظر : علل النحو لابن الوراق : ص ٤٥٧ ؛ وأسرار العربية : ص ١٦١ ؛ والمقتصد ٢/ ٩٦٥، ٩٦٤ ؛ واللباب للكعبري ١/ (٥٠١ - ٥٠٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ (٥٩ - ٦٦) ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢/ ٢٦١ - انظر الشرح - .

(٥) انظر المصادر السابقة .

(٦) انظر المصادر السابقة .

• هذا .. والاسم المعرب قد يشبه الفعل في النقل بأن تجتمع فيه فرعتان إحداهما معنوية والأخرى لفظية ؛ أو توجد فيه فرعية واحدة من جبهتين ؛ إحداهما ترجع للفظ والأخرى للمعنى ، فالاسم الذى تجتمع فيه فرعتان يتمثل فيما تجتمع فيه "العلمية" وهى فرعية معنوية واحدة من ست فرعات لفظية ؛ إذ تجتمع "العجمة" ؛ كما فى نحو : "إِبْرَاهِيمَ" و "إِسْمَاعِيلَ" و "إِسْحَاقَ" ؛ و "وُزْنَ الفعل" ؛ كما فى نحو : "أَحْمَدَ" و "يَزِيدَ" و "تَغْلِبَ" ؛ و "العدل" ؛ كما فى نحو : "عُمَرَ" و "زُفَرَ" ؛ وكذا : "حَذَامَ" علما - على الأرجح - ؛ و "زيادة الألف والنون" ؛ كما فى نحو : "عُثْمَانَ" و "سُلَيْمَانَ" و "عَدْنَانَ" ؛ و "التركيب" ؛ كما فى نحو : "مَعْبَدَكَ" و "مَعْبِدَ يَكْرِبَ" ، و "التأنيث" ؛ كما فى نحو : "طَلْحَةَ" و "قَاطِمَةَ" و "سَعَادَ" ^(١) ، ويتمثل - أيضا - فيما تجتمع فيه الفرعية المعنوية الأخرى ؛ وهى "الوصفية" كلا من "العدل" ؛ كما فى نحو : "أَخَرَ" - جمع "أَخْرَى" مؤنث "أَخَرَ" - ؛ و "ثَلَاثَ" و "مِثْلَتَ" ونحوهما ؛ و "وُزْنَ الفعل" ؛ كما فى نحو : "أَحْمَرَ" ؛ و "زيادة الألف والنون" ؛ كما فى نحو : "سَكْرَانَ" و "ظَمَانَ" و "كَسَلَانَ" ^(٢) .

والاسم الذى توجد فيه فرعية واحدة تقوم مقام فرعتين يتمثل فى الاسم الذى دخلته "الف التأنيث" ؛ مقصورة كانت كـ "رَضَوِيٍّ" و "حُبَلَى" و "زُكْرَى" ؛ أو ممدودة كـ "صَحْرَاءَ" و "حَمْرَاءَ" ؛ و "الاسم المجموع جمعاً متناهِياً" ؛ نحو : "مَسَاجِدَ" و "عَذَارَى" و "نَوَافٍ" و "مَصَابِيحَ" و "تَوَافِينَ" ، وإنما كانت "ألف التأنيث" المقصورة أو الممدودة فرعية تقوم مقام فرعتين لأن الاسم المؤنث بها يكون فيه فرعية من جهة اللفظ ؛ وهى كونها رائدة زيادة لازمة ؛ بخلاف تاء التأنيث فإنها - فى الغالب - مقدرة الانفصال ، ويكون فيه فرعية من جهة المعنى ؛ وهى لزوم ألف التأنيث ودلالته على معنى التأنيث ، و "الجمع المتناهى" فرعية واحدة تقوم مقام

(١) انظر . شرح المفصل لأبي يعقوب ٦٩/١ ، وحاشية الصبا على شرح الأشموسى ٣٣٩/٣ - انظر

الشرح - ؛ وحاشية بس على شرح القطر للفاكهى ٢٦٢/٢ - انظر الشرح -

(٢) انظر حاشية الصبا ٣٣٩/٣ ، وحاشية بس على - ح - اوجهى للقطر ٢٦٢/٢

فرعيتين لأنه جمع لا نظير له في الأحاد العربية ؛ إذ لا يوجد - في العربية - مفرد أوله مفتوح وثالثة "ألف" بعدها حرفان ؛ أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ومن ثم كان في الاسم المجموع على هذه الصيغة فرعية من جهة اللفظ ؛ وهي خروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظاً وحكماً ؛ لأنه لا يوجد مفرد عربي بأوصاف هذا الجمع ؛ ولا يصغر على لفظه كالمفرد ؛ ولا يجمع جمع تكسير مرة أخرى لانتفاء المجموع إليه ، وفيه فرعية من جهة المعنى ؛ وهي دلالته على الجمعية^(١).

والحاصل أن الاسم يشبه الفعل من ثلاثة أوجه^(٢) :

(أحدهما) : أن يشبهه في الدلالة على معناه وفي عمله ، ويتمثل ذلك في أسماء الأفعال ؛ كـ "هَيَّأَتْ" و "صَدَّ" و "وَقَّى" ونحوها ، فإذا أشبه الاسم الفعل من هذا الوجه بنى ، وأعطى عمله .

(الوجه الثاني) : أن يوافق الاسم الفعل من حيث تركيب الحروف الأصلية ؛ ويشبهه في شيء من المعنى ، وذلك "اسم الفاعل" و "أمثلة المبالغة" و "اسم المفعول" و "الصفة المشبهة" و "المصدر" ، فإذا أشبه الاسم الفعل من هذا الوجه أعطى عمله ؛ ولا يبنى .

(الوجه الثالث) : أن يشبه الاسم الفعل في النقل لكونه فرعاً من جهة المعنى وفرعاً من جهة اللفظ - على ما تقدم بيانه - ، ويكون الاسم مشبهاً للفعل من هذا الوجه في أربع صور :

- الصورة الأولى : إذا كان علماً وقد جامعت العلمية - فيه - "التسائيث" أو "زيادة الألف والنون" أو "العجمة" أو "العدل" أو "التركيب" أو "وزن الفعل" .

(١) انظر : أسرار العربية : ص ١٦٣ ؛ والهمع ١/٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤

"الممنوع من الصرف"^(١) ، وإنما منع هذا الاسم من الجر بالكسرة في حال تعرية من "أل" و "الإضافة" لأنه لما منع من التثنية بسبب المشابهة المذكورة سقطت الكسرة تبعاً لسقوط التثنية ؛ إذ إنه لو جر - حينئذ - بالكسرة فقل - مثلاً - : "مَرَرْتُ بِأَحْمَدٍ" - بجر "أَحْمَد" بالكسرة لتوهم أنه مضاف إلى "ياء المتكلم" وقد حذف منه واجتزأ بالكسرة عنها ؛ أو توهم أنه مبني على الكسر كـ "تَرَالِي" و "تَزَالِي" ونحوهما ؛ لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا إن كان في الاسم تثنية ؛ أو ما يعاقبه من الإضافة أو "أل" ، ومن ثم منع الاسم غير المنصرف من الجر بالكسرة في حال تجرده من "أل" و "الإضافة" ؛ ويجز - حينئذ - بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ حملاً للجر على النصب ؛ لاشتراكهما في الفضلية ؛ كما حمل النصب على الجر في الاسم المجموع بالألف والثاء لهذا السبب ؛ حيث نصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ كما في نحو : "أَكْرَمْتُ الْفَتَيَاتِ الْفَضْلِيَّاتِ"^(٢) ، وجر الممنوع منه الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة كما في نحو قول الله - تعالى - : "سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ"^(٣) ؛ وقوله - تعالى - : "وَإِذَا خِيتِمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مَنَہَا أَوْ رَدُّوہَا"^(٤) ؛ وقوله - تعالى - : "قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ"^(٥).

فإذا أضيف هذا الاسم ؛ أو أدخلت عليه "الألف واللام" أعيد إليه "الجر بالكسرة" دون التثنية ؛ لأنه بالإضافة ودخول "أل" ضعفت مشابهيته للفعول وقويت فيه جهة الاسمية ؛ فرجع إلى أصله الذي سلب منه ، وهو "الصرف" ؛ أي : "التثنية" و "الجر بالكسرة" ؛ إلا أنه لما كان مضافاً أو مقروناً بـ "أل" لم يقبل التثنية الذي عاد إليه ؛ إذ إن التثنية لا يجامع الإضافة ولا "الألف واللام" ؛ وإنما يقوم مقامه في الاسم

(١) انظر : علل النحو : ص ١٧٣ ؛ وأسرار العربية - ص ١٦٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨٠٥٧/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ؛ والتبيل والتكميل ١٤٦/١ ؛ والهمع ٨٦/١ .

(٣) سورة الصافات : من الآية ١٠٩ .

(٤) سورة النساء : من الآية ٨٦ .

(٥) سورة النمل : من الآية ٤٤ .

غير المنصرف ، ويعود إليه الجر بالكسرة فقط ؛ وذلك كما في نحو قول الله - تعالى - : "لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ" ^(١) ؛ وقوله - تعالى - : "مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ" ^(٢) ؛ وقوله - عز وجل - : "وَلَنَذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلَمِيِّ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ" ^(٣) ؛ وقوله - تعالى - : "فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ" ^(٤).

وإنما يجر الاسم الذي لا ينصرف بـ "الكسرة" مع الإضافة ؛ ومصاحبة "أل" لكونهما قاما مقام "التنوين" ؛ فلما كان الاسم يجر بالكسرة مع وجود التنوين في نحو : "مَرَرْتُ بِرَبِّي" ؛ فكذلك يجر بالكسرة مع ما قام مقامه من الإضافة في نحو : "مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ" ؛ أو مصاحبة "أل" في نحو : "مَرَرْتُ بِالسَّكْرَانِ" ^(٥).

وقيل : إنه جر بالكسرة لكونه غير منون مع الإضافة و "أل" ؛ إذ إنه منع من الجر بها في حال التعرى منهما تبعاً لمنع تنوينه بسبب مشابهته الفعل فيما ذكر ، ولما كان التنوين محذوفاً مع "أل" والإضافة ؛ لكونه لا يجامعها عادت إليه كسرة الجر ؛ إذ لا يوجد - حينئذ - تنوين ليحذف ثم تحذف الكسرة تبعاً لحذفه ^(٦) ؛ فضلاً عن أن الكسرة - حينئذ - لا يتوهم أنها علامة بناء ؛ إذ إنها تكون إعرابية مع التنوين ؛ أو مع ما يعاقبه من الإضافة - و - " الألف واللام " ^(٧).

وقيل : إن الاسم غير المنصرف لما أضيف أو أدخلت عليه "أل" ضعفت مشابهته للفعل ؛ إذ الإضافة ودخول "أل" من خواص الأسماء ، فلما ضعفت فيه شبه الفعل

(١) سورة التين : الآية ٤

(٢) سورة هود : من الآية ٢٤

(٣) سورة النجدة : من الآية ٢١

(٤) سورة الشعراء : الآية ٥٣

(٥) انظر : علل النحو : ص ١٧٤ ؛ وأسرار العربية : ص ١٦٤ ؛ والتنزيل والتكميل ١٤٧/١

(٦) انظر : أسرار العربية ص ١٦٤ ؛ واللباب العكبري ٥٢١/١ ؛ وشرح الكافية للرضي ٨٨/١

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ؛ والتنزيل والتكميل ١٤٦/١

بدخول خاصة من خواص الأسماء عاد إلى أصله ؛ وهو الجر بالكسرة ، ولم يعد التتوين لأنه لا يجامع الإضافة ، ولا "أل" ؛ إذ إن كلا منهما عاقبه فقام مقامه^(١).

* يستنبط من ذلك أن النحويين أجمعوا على أن هذا الاسم لم يوجد فيه تتوين في حال إضافته ؛ أو اقترانه بـ "الألف واللام" ، إلا أنهم اختلفوا في كونه - حينئذ - منصرفاً ؛ أو غير منصرف ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

(أحدها) : أنه "غير منصرف" ، وهو مذهب جماعة ، منهم الفارسي^(٢) ، وابن جني^(٣) إذ ذهبوا إلى أنه - حينئذ - باق على منعه من الصرف ؛ لأن مانع الصرف وهو مشابهته الفعل في الفرعية قائم مع الإضافة ودخول "أل" ، فضلاً عن أن غير المنصرف لا يدخله التتوين ، والتتوين غير موجود - هاهنا - لكونه لا يجامع الإضافة ولا "أل" ، ومن ثم أمن التتوين فيه فجر بالكسرة وبقي على منعه من الصرف^(٤).

(المذهب الثاني) : أنه "منصرف" ، وهو مذهب جماعة ؛ منهم الزجاج^(٥) ، والزرجاني^(٦) ، والسيرافي^(٧) ، حيث ذهبوا إلى أنه - حينئذ - يجب فيه الانصراف ؛ لأن وجود التتوين يوجب للاسم الانصراف ؛ وكذلك ما يقوم مقامه من الإضافة وإدخال "أل" ينبغي أن يوجب للاسم الانصراف ؛ فضلاً عن أن الإضافة ودخول "الألف واللام" يخرجانه عن شبه الفعل ؛ لأنهما من خواص الاسم ، ومن ثم رد

(١) انظر : علل النحو : ص ١٧٤ ، والمقتصد ٩٦٧/٢ ، وأسرار العربية : ص ١٦٤ ، واللباب

٥٢١/١ ، والتبديل والتكميل ١٤٧/١ .

(٢) انظر المقتصد ١١٣/١ .

(٣) انظر اللمع في العربية : ص ٩٥ ، تحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف .

(٤) انظر : اللباب ٥٢٢/١ ، ومع الهوامع ٨٦/١ ، وحاشية الصبان ١٦٨/١ .

(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ص ٩ ، تحقيق / هدى محمود قراعة .

(٦) انظر الجمل للزرجاني : ص ٢٢٠ .

(٧) انظر التبديل والتكميل ١٤٩/١ ، واللمع ٨٦/١ .

الاسم غير المنصرف إلى أصله من الانصراف والجر بالكسرة ، وإن كان الانصراف لا يوجد إلا بوجود التتوين فإن التتوين - حينئذ - في حكم الموجود ؛ إذ أنه لم يظهر لوجود الإضافة أو "أل" ؛ حيث قام كل منهما مقامه^(١) ، وهذا المذهب هو المختار عند المتقدمين وبعض المتأخرين^(٢).

(المذهب الثالث) : أنه "منصرف" في حال ، و "غير منصرف" في حال آخر ، فيكون منصرفا إذا زالت منه إحدى الفرعتين كالعلمية ؛ كما في نحو : "مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ كُمْ" - و - بِالْعُثْمَانِ ؛ لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه "أل" حتى ينكر ؛ ولم يظهر التتوين مع كونه - حينئذ - منصرفا لوجود الإضافة أو "أل" حيث قام كل منهما مقامه .

ويكون غير منصرف إن بقيت فيه الفرعتان ؛ أو الفرعية التي تقوم مقامهما ، وذلك كما في نحو : "مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ وَبِالسَّكْرَانِ" - و - : "صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدِ الْمَدِينَةِ وَفِي الصَّحْرَاءِ" ، وهذا المذهب هو المختار عند كثير من المتأخرين^(٣).

* هذا .. و "أل" التي يجر مصحوبها بالكسرة مع كونه منصرفا - أو - غير منصرف - على الخلاف المذكور - إما أن تكون معرفة ؛ وإما أن تكون موصولة ؛ وإما أن تكون زائدة ؛ وإما أن تكون "أم" بإبدال "اللام" ميما في لغة حمير وطيء وبعض أهل اليمن^(٤) ، فـ "أل" المعرفة كما في الأمثلة التي تقدم ذكرها ؛ وكما في قول الله - تعالى - : "وَلَا تَبَايَرُوا هُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ"^(٥) ، و "أل" الموصولة كما في قول الشاعر :

(١) انظر : علل النحو : ص ١٧٤ ، واللباب ٥٢٢، ٥٢٣/١ ، وحاشية الصبان ١٦٨/١ .

(٢) انظر : الهمع ٨٦/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأثموني ١٦٨/١ - انظر الشرح -

(٣) انظر : الهمع ٨٦/١ ، وشرح التصريح ٨٥/١ ، وحاشية بس على شرح الفاكهي للقطر ١٣١/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لأبي مالك ٤١/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٨١، ١٨٠/١ ، والتبيل والتكميل

١٤٨/١ ، والهمع ٨٦/١ ، وشرح التصريح ٨٥/١ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٨٧ .

أَبَاتَا بِهَا قَتَلَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءً وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ^(١)

حيث جر "الحَوَائِمُ" بالكسرة لدخول "أل" الموصولة عليه ؛ إذ إنه جمع لأسم الفاعل "حَائِمَةٌ" ؛ وهى التى تحوم حول الماء منن العطش ، و "الحَوَائِمُ" غير منصرف لكونه جمعاً متناهيًا ، وهو مجرور بإضافة "الشَّافِيَاتُ" إليه ، و "أل" الزائدة كما فى قول الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٢)

حيث جر "الْيَزِيدُ" بالكسرة لدخول "أل" الزائدة عليه ؛ إذ إنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، وقد جر بإضافة "ابن" إليه و "أل" فيه زائدة بناء على أنه باق على علميته ويحتمل أنه قدر فيه الشيوخ فصار نكرة ؛ ثم أدخلت عليه "أل" للتعريف ، فعلى هذا لا شاهد فيه^(٣) ، و "أم" فى لغة حمير وغيرهم كما فى قول الشاعر :

أَيْنَ سَمِعْتَ مِنْ تَجْدٍ بَرِيقًا تَأَلَّفَا تُكَادِ لَيْلَ أَمْرَمَدٍ أَعْدَادَ أَوْلَعَا^(٤)

الشاهد فى قوله : "لَيْلَ أَمْرَمَدٍ" ؛ أراد : "لَيْلَ الْأَرْمَدِ"^(٥) ؛ حيث جر "أَرْمَدُ" بالكسرة لدخول "أم" المعرفة - فى لغة حمير وطيء وبعض أهل اليمن - عليه ، وهو غير منصرف للوصفية ووزن الفعل ، وهو مجرور بإضافة "لَيْلَ" إليه .

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للفردق فى ديوانه ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/٧ ، وشرح التصريح ٢٩/٢ ، وقوله : "أَبَاتَا" بمعنى : قَتَلَا ، والضمير فى "بِهَا" و "هِنَّ" للسيوف ، والشاهد فيه جر "الحَوَائِمُ" بالكسر ، على التفصيل المذكور فى الأصل .

(٢) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لابن ميادة فى ديوانه ص ٦٩٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٦/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥١/٢ ، والمقاصد النحوية ٢١٨/١ ، والشاهد فيه - هاهنا - جر "الْيَزِيدُ" بالكسرة ، على التفصيل المذكور فى الأصل .

(٣) انظر : شرح للتصريح ٨٥/١ .

(٤) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لبعض الطائيين فى المقاصد النحوية ٢٢٢/١ ، والشاهد فيه جر "أَمْرَمَدُ" بالكسرة لدخول "أم" المعرفة فى لغة حمير عليه ، والمراد : "الْأَرْمَدُ" - كما ذكر فى الأصل -

(٥) "الْأَرْمَدُ" : هو ما كان على نور الرماد ، وهو غيرة فيها كثرة (انظر اللسان ١٧٢٧/٣) .

• هذا .. وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من النحويين عبروا - في مصنفاتهم - عن حكم الاسم غير المنصرف بأنه - في حال التعرّى من الإضافة و "أل" - يمنع من الجر ؛ ويجز إذا أضيف ؛ أو دخلت عليه "أل" ^(١).

والحاصل أن التعبير بمنع الجر في حال التجرد من "أل" والإضافة ؛ وبوجوده معهما فيه تسامح سبيله التوسع في العبارة ؛ لأن الجر ضرب من أضرب الإعراب ، ومثابهة الاسم غير المنصرف للفعل في الفرعية من الجسيتين المذكورتين لم تخرجه عن كونه معربا ، فالجر لم يكن ممنوعا أصلا ؛ وإنما الذي منع هو الجر بالكسرة نيعا لمنع التنوين - كما تقدم - . فهو في حال التعرّى من "أل" والإضافة مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ومعهما مجرور بالكسرة على حد تعبير ابن مالك ^(٢) ، وغيره من المتأخرين ^(٣).

ويمكن القول إن التعبير بمنع الجر في موضع الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ وبالجر - فقط - في موضع الجر بالكسرة راجع إلى ما ذهب إليه الجمهور من كون الإعراب لفظيا ؛ حيث قضوا بأن الحركات اللاحقة للمعربات من الأسماء والأفعال هي الإعراب بنفسه ^(٤) ؛ فهو - عندهم - أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في أواخر الكلمات المعربة ، وإلى ذلك ذهب ابن خروف ^(٥) والشلوبين ^(٦) وابن الحاجب ^(٧) وابن

(١) انظر : - في ذلك - الكتاب ٢٣، ٢٢/١ و ٢٢١/٣ ، والمقتضب ٣٠٩/٣ ، وعمل النحو ص ٤٥٨، ١٧٣، ١٥٤ ؛ واللمع لابن جني ص ٢٣٠ ، والمقتصد ١١٤، ١١٣/١ و ٩٦٦/٢ ، وأسرار العربية : ص ١٦٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ ؛ وغيرها .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ١٧٩/١ .

(٣) انظر : للتذيل والتكميل ١٤٧، ١٤٦/١ ؛ والهمع ٨٦، ٨٥/١ ؛ وشرح التصريح ٨٤/١ ؛ وغيرها .

(٤) انظر التذيل والتكميل ١١٦، ١١٥/١ .

(٥) انظر السابق ؛ والهمع ٥٤/١ .

(٦) انظر التوطئة للشلوبين ص ١٣٢، ١٣١ ؛ تحقيق الدكتور / يوسف المطوع .

(٧) انظر : الارتشاف ٤١٣/١ ؛ والهمع ٥٤/١ .

مالك ونسبه للمحققين^(١) ، وذهب آخرون إلى أن الإعراب معنوي ؛ فهو - عندهم - عبارة عن الاختلاف والتغيير الذي يحدث في أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ؛ لفظاً أو تقدير^(٢) ، وهذا هو ظاهر قول سيبويه^(٣) ، وإليه ذهب الأعلم^(٤) والزمخشري^(٥) والفارسي^(٦) وابن عصفور^(٧) وجماعة من المغاربة^(٨) ، ورجحه أبو حيان^(٩) ، فعلى هذا المذهب تكون الضمة دليل الرفع وعلامة له ، وتكون الفتحة دليل النصب وعلامة له ، وتكون الكسرة دليل الجر وعلامة له في الاسم المنصرف ؛ والاسم الذي لا ينصرف المضاف ؛ أو المقرون بـ "أل" .

أما على المذهب الأول ؛ وهو كون الإعراب لفظياً فإن كلا من الضمة والفتحة والكسرة هي الإعراب بنفسه ، فالضمة هي الرفع ؛ والفتحة هي النصب ؛ والكسرة هي الجر في الاسم المنصرف والاسم غير المنصرف المضاف أو المقرون بـ "أل" ، ومن ثم عبر بمنع الجر أو بحذفه في حال تعرى الاسم الذي لا ينصرف من "أل" والإضافة ، والمراد منع جره بالكسرة ، وعبر بالجر - فقط - في حال إضافته أو إدخال "الألف واللام" عليه ، والمراد جره بالكسرة .

- والله أعلم -

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤١٣/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٣/١ - هارون - .

(٤) انظر النكت على كتاب سيبويه للأعلم ١٢٠/١ ، تحقيق الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان .

(٥) انظر المفصل : ص ١٦ .

(٦) انظر قول الفارسي في المختصر ٩٧/١ .

(٧) انظر : شرح الجمل الكبير ١٠٢/١ والمقرب ٤٧/١ .

(٨) انظر مع الهوامع ٥٤/١ .

(٩) انظر التذييل والتكميل ١١٧/١ .

الحياة
في الدنيا والآخرة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ؛
سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد ..

فبالنظر والتأمل فيما عرضنا له بالدراسة والتفصيل في ثنايا هذا البحث ، وما
تضمنه من مباحث نقف على عدد من النتائج ، أجمل أهمها فيما يلي :

١- اختلاف النحويين في حقيقة "أل" من حيث الوضع أسفر عن تعدد طرق التعبير
عنها ؛ إذ يجوز أن يعبر عنها بـ "اللام" - فقط - ؛ أو بـ "أل" ؛ أو بـ "الألف
واللام" ؛ أو بـ "الهمزة واللام" وذلك لأن جماعة من النحويين ذهبوا إلى أنها
أحادية الوضع ، وذهب آخرون إلى أنها ثنائية الوضع : "الهمزة واللام" ؛
واختلفوا في نوع همزتها ، فقليل : "همزة وصل" ، وقيل : "همزة قطع" ، ومن
ثم يجوز للمعبر عنها أن يستعمل كل العبارات المذكورة ؛ ولا إنكار عليه في
ذلك .

٢- "أل" لفظ مشترك بين الحروف والأسماء ؛ لأنها إن كان لها تأثير معنوي فـ
مدخولها كانت "معرفة" أو "موصولة" ، وإن لم تؤثر في مدخولها تأثيراً معنوياً
كانت "زائدة" ، و"أل" الموصولة اسم - على الصحيح - ، وكل من "المعرفة"
و"الزائدة" حرف .

٣- تزداد "الألف واللام" في كلام العرب زيادة لازمة في مواطن ؛ وزيادة غير
لازمة في مواطن أخرى ، فتكون زيادتها لازمة إذا زيدت للعلية ؛ كما في نحو
: "الْبَيْتِ" و "الْمَدِينَةِ" و "الصَّعِقِ" ؛ أو لإصلاح اللفظ وتحسين الكلام ؛ كما في

"الذى" - و - "التى" وفروعهما ؛ أو زيدت عوضا عن ضمير الغائب ؛ كما فى قول الله - تعالى - : "جَنَّاتُ عَدْنٍ مَّفْتُوحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ" (١) ؛ أى : "أَبْوَابُهَا" - على حد ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين - ؛ أو عوضا عن "الهمزة" ، وذلك فى لفظ الجلالة "الله" على القول بأنه مشتق ومتنقل إلى العلمية ؛ وأن أصله : "إِلَآهٌ" ؛ وقيل : إن منه "أل" فى لفظ "النَّاسِ" ؛ إذ إن أصله : "نَاسٌ" ؛ أو زيدت عوضا عن "أل" ، المعرفة ؛ وذلك فى لفظ : "الآن" - عند بعضهم - ؛ أو عوضا عن "بَاء النسب" ؛ كما فى نحو : "الْمَجُوسِ" ؛ والأصل - فيه - : "مَجُوسِيٌّ" ؛ أو كانت زائدة - سماعا - فى بعض الأعلام ؛ كما فى : "السَّمَوَاتِ" و "الْيَسَعَ" و "الْثَلَاثِ" و "الْعَزَى". وتكون زيادة "أل" غير لازمة إذا كانت زائدة للمح الصفة ؛ كما فى نحو : "الْقَاسِمِ" و "الْعَبَّاسِ" و "الْحَسَنِ" و "النُّعْمَانِ" ؛ وإذا كانت زائدة - نادرا - فى العدد المضاف ؛ كما فى نحو : "الثَّلَاثَةُ الْأَتْوَابِ" و "الْيَمَانَةُ الدَّرَاهِمِ" و "الْأَلْفُ الدِّينَارِ" ؛ أو فى عجز العدد المركب ومعدوده - أى : تمييزه - ؛ كما فى نحو : "الْأَحَدَ الْعَشَرَ الدِّينَارَ" ، وهذا مذهب الجمهور ؛ فى حين ذهب الكوفيون إلى أنها معرفة ؛ لا زائدة ؛ أو كانت زائدة - شذوذا - فى الحال - ؛ كما فى نحو : "جامعوا الجماء الغفير" ؛ أو كانت زيادتها لضرورة الشعر .

٤- اختلف فى "أل" المقرون بها لفظ الجلالة "الله" ، فقد ذهب جماعة من النحويين إلى أنها زائدة عوضا عن "الهمزة" التى أسقطت من أول الأصل الذى نقل عنه هذا الاسم الشريف ؛ وهو "إِلَآهٌ" - كما تقدم - ؛ وبذلك تنزلت "أل" منزلة حرف من حروفه ؛ وصارت كأنها من نفس الكلمة ، وهذا قول الخليل بن أحمد ، وقيل إنها زائدة للمح الصفة ؛ على أن لفظ الجلالة مشتق من : "إِلَآهٌ يَلِيهِ" ؛

(١) سورة ص : الآية ٥٠ .

أى : اَرْتَفَعَ وَتَسْتَرَّ ، فالأصل فيه : "لَاَه" ، ثم نقل إلى العلمية ؛ وزيدت فيه "أل" لملاحظة هذا المعنى ؛ فقليل "الله" .

وقيل أن "أل" فى هذا الاسم الجليل حرف تعريف ؛ لا زائدة ؛ لأنه مشتق من : "لَاَه يَلُوهُ لَيَاهَا" ؛ أى : اَحْتَجَبَ ، فالأصل فيه : "لَاَه" ، فأدخلت عليه "أل" للتعريف فقليل : "الله" ، وهذا أحد قولين لسيبويه .

وقيل : إن "أل" أصل فى هذا الاسم الشريف ؛ ويراد بها التعظيم والتخيم ولا يجوز حذفها ؛ لأنه علم مرتجل غير مشتق ، وهذا هو مذهب الجمهور وبعض الكوفيين ؛ وهو القول الآخر لسيبويه .

ولعل ما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب هو الصواب ، لأن لفظ الجلالة أعرف المعارف ؛ فينبغى أن يكون علما مرتجلا ؛ لا مشتقا - والله أعلم - .

٥- أجمع النحويين على أن الصفة الصريحة التى تكون صلة لـ "أل" الموصولة تتمثل فى كل من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، كما فى نحو : "جَاءَ الصَّادِقُ وَالْمَصْنُوقُ وَالصِّدِّيقُ" ، ولم يعتدوا بما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه ؛ حيث جعلوا الصفة المشبهة فى نحو : "الْحَسَنُ الْوَجْهُ" ضربا من الصفة الصريحة ؛ و "أل" الداخلة عليها اسم موصول ، وإنما قضوا بكونها حرف تعريف ؛ لأن الصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوام ؛ وشرط صلة "أل" أن تدل على التجدد والحدوث ، ولذلك يشترط فى اسمى الفاعل والمفعول أن يواد بكل منهما التجدد والحدوث ؛ لا الثبوت والدوام ؛ وألا تكون "أل" الداخلة على كل منهما عهدية ؛ أو جنسية ؛ وألا يقدم عليها معمول كل من اسم الفاعل واسم المفعول ؛ وألا يكون كل منهما مع "أل" فاعلا لـ "تَعْمَ" أو "يُسَّس" - على الأصح - .

فإذا لم تتوفر هذه الشروط في اسمي الفاعل والمفعول كانت "أل" الداخلة على كل منهما معرفة ، وقد تكون زائدة .

فتكون حرف تعريف ؛ لا اسم موصول إذا كان مدخولها من اسم الفاعل ، أو اسم المفعول يراد به الثبوت والدوام ؛ إما لكونه من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية بسبب كثرة استعمالها في الذات ، كـ "الصَّاحِبِ" و "الْمَأْمُورِ" و "الْمُسْتَشَارِ" ؛ ونحوها ؛ وإما لكونه وصفا مخصوصا بموصوف معين ؛ نحو : "الْمُؤْمِنِ" و "الْمُسْلِمِ" و "الْكَافِرِ" و "الْمُنَافِقِ" ؛ ونحو "الْمُنْذِرِينَ" في قول الله - تعالى - : "فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ"^(١) ؛ وإذا كان مدخولها اسم فاعل أو اسم مفعول ؛ وهي إما عهدية ؛ كما في نحو : "جَاءَنِي مُحْسِنٌ وَمَظْلُومٌ فَأَكْرَمْتُ الْمُحْسِنَ وَنَصَرْتُ الْمَظْلُومَ" ؛ وإما جنسية ؛ كما في نحو : "أَنْتَ الصَّالِحُ وَالْمُشْهُورُ" ، والمراد استغراق جميع خصائص أفراد الصالحين والمشهورين مبالغة في المدح ، وتكون معرفة - أيضا - إذا كانت مع مدخولها من اسم الفاعل واسم المفعول فاعلا لـ "تَعَمَّ" أو "يُنَسَّ" ؛ كما في نحو : "تَعَمَّ الْعَابِدُ زَيْدٌ وَيُنَسَّ الْمَشْرُوبُ الْخَمْرُ" ؛ وإذا كان معمول مدخولها من اسم الفاعل أو اسم المفعول مقدما عليها ؛ كما في نحو قول الله - تعالى - : "وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ"^(٢) ؛ وكما في نحو : "زَيْدٌ بِكَ مِنَ الْمُعْجِبِينَ" .

وتكون "أل" الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول زائدة إذا كانت للمح الصفة ، كما في نحو : "الْحَارِثُ" - و - "الْمُظَلَّرُ" ؛ وكذا الداخلة على أمثلة المبالغة في نحو : "الْعَبَّاسُ" و "الصَّحَّاحُ" .

(١) سورة الصافات : من الآية ١٧٧ .

(٢) سورة يوسف : من الآية ٢٠ .

٦- "أل" الداخلة على اسم الفاعل نحو : "العَالَم" ؛ وأمثلة المبالغة نحو : "الجَبَّار"
تكون اسم موصول ؛ إلا إذا كان كل منهما من أسماء الله الحسنى فإنها
- حينئذ - تكون حرف تعريف لاستغراق جميع الخصائص والصفات ؛
كما في نحو : "هُوَ اللهُ الْعَالِمُ الْخَالِقُ الْعَاطِي الْبَاسِطُ الْمُصَوِّرُ ؛ الرَّزَاقُ الْفَتَّاحُ
النَّوَّابُ الْغَفَّارُ" ؛ فالمعنى - والله أعلم - : "هو الله الكامل في معنى العلم
والخلق والعطاء والبسط والتصوير والرزق والفتوح والتوبة والمغفرة" ، ومن
ثم تعرف "أل" المعرفة - حينئذ - بـ "لام الكمال"

٧- ورد - في الشعر - وصل "أل" بالجملة الفعلية المصدرية بفعل مضارع ؛
وبالجملة الاسمية ؛ وبالظرف ؛ وذلك خاص بالضرورة الشعرية عند جمهور
النحويين ، وذهب بعض الكوفيين والأخفش إلى جواز وصلها بالفعل
المضارع في الاختيار ، وتبعهم في ذلك - ابن مالك .
وقيل : إن "أل" الداخلة على كل من الجملة الاسمية والظرف زائدة للضرورة،
وليست اسم موصول .

وقيل : إن "أل" الوارد دخولها على كل من الفعل المضارع والظرف مبقاة
من "الَّذِي" ؛ والوارد دخولها على الجملة الاسمية مبقاة من "الَّذِينَ" ، وقد رد هذا
القول .

٨ - الاسم المقرون بـ "أل" المعرفة ؛ كـ "الْكِتَابِ" ونحوه لا يضاف إضافة محضة
إلا إذا سلب تعريفه بأن مجرد من "الألف واللام" ؛ فيقال - مثلاً - : "هَذَا كِتَابٌ
زَيْدٍ" ، ولا تتأني إضافته مقروناً بـ "أل" ؛ فلا يقال : "هَذَا الْكِتَابُ زَيْدٍ" حتى لا
يجمع عليه تعريفان من جهتين ؛ إذ المعروف بالإضافة لا يمكن اعتقاد تنكيره
في وجود "الألف واللام" .

ويجرى ذلك - أيضا - على العلم المقرون بـ "أل" الزائدة للمح الصفة ؛ كما في نحو : "الْحَارِثُ" و "الْعَبَّاسُ" و "النَّعْمَانُ" ، فإذا أريد إضافة هذا العلم جرد - أولا - من "أل" ؛ ثم سلب ما فيه من التعريف بالعلمية ؛ بأن يقدر فيه الشبوع والتكثير ؛ ثم يضاف فيقال - مثلا - : "جَاءَ حَارِثًا وَعَبَّاسًا مِنْ عِنْدِ نَعْمَانِكُمْ" .

فإذا أريد إضافة الاسم المقرون بـ "أل" إضافة غير محضة - أى لفظية - فإن ذلك لا يقتضى تجرده من "أل" ؛ لإمكان إضافته مقرونا بها ؛ كما في نحو : "جَاءَ الْحَسَنُ الْوَجْهَ ؛ وَالطَّالِبُ الْعِلْمَ ؛ وَالْمَعْمُورُ الْبَيْتَ ؛ وَالتَّارَابُ الْعَسَلُ" ؛ وذلك لأن هذه الإضافة لا تكسو المضاف تعريفا ؛ ولا تكسبه تخصيصا .

٩ - أنكر النحويون المتقدمون إدخال "أل" المعرفة على "كُلِّ" و "بَعْضِ" ؛ لأنهما من الأسماء الملازمة للإضافة معنى ؛ وإن قطعا عنها لفظا ، وذلك كما في نحو : "كُلُّ مَنْسُولٍ عَنْ رَعِيَّتِي" ؛ وَ : "مِنَ النَّاسِ بَعْضُ مُؤْمِنٍ وَبَعْضُ كَاْفِرٍ" ، فـ "كُلِّ" و "بَعْضِ" - حينئذ - معرفتان بنية الإضافة - على الأرجح - ؛ ولذا لا يعرفان بـ "الألف واللام" حتى لا يجمع عليهما تعريفان من جهتين ، ومن ثم يقبح أن يقال : "كُلُّ مَنْسُولٍ عَنْ رَعِيَّتِي" ؛ وَ : "مِنَ النَّاسِ الْبَعْضُ مُؤْمِنٌ وَالْبَعْضُ كَاْفِرٌ" ؛ لأن ذلك يعد لحنا - عند النحويين المتقدمين - .

فإذا كان "كُلِّ" و "بَعْضِ" معهودين حسن تعريفهما بـ "أل" العهدية ؛ وذلك كما في نحو : "أَبْعَثْ إِلَيَّ بِالْكَلِّ مِنْ تِلْكَ الثِّيَابِ وَسَارِمِلْ إِلَيْكَ بِالْبَعْضِ مِنْ هَذِهِ الدَّنَائِيرِ" ، ولا خلاف بين النحويين في ذلك ؛ لأن "كُلًّا" و "بَعْضًا" ليسا بمضافين إذا كانا معهودين .

١٠ - "غَيْرٌ" و "مِثْلٌ" و "شَيْءٌ" ؛ ونحوها من الأسماء المتوغلّة في التكسير لشدة إيهامهما لا تتعرف بالإضافة مع أنها ملازمة لها لفظا ومعنى ، وليذا أنكر

النحويون تعريفها بـ"أل" ؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة ؛ وهو شدة التدخول في الإبهام مانع من تعريفها بـ"أل" - أيضا - ، ولذا يقبح أن يقال - مثلا - : "الْعَبْدُ سَاكِنٌ يَكُونُ مُتَحَرِّكًا" ؛ أو : "الْمِثْلُ حَيَاتِمٌ كَرِيمٌ" ؛ أو "الشَّيْءُ الْأَمْدُ جَرِيءٌ" ؛ وبعد ذلك لحنا ؛ إلا إذا كانت هذه السماء معهودة ، فحينئذ يحسن تعريفها بـ"أل" العهدية ، وذلك نحو : "غَيْرُنَا لَا يَتَصَدَّقُ ؛ فَهَذَا الْغَيْرُ بِخَيْلٍ" ؛ ونحو : "قَاطِمَةٌ لَهَا صَدَاقُ الْمِثْلِ" ؛ ونحو : "زَيْدٌ شَبَهُ الْأَمْدَ ؛ وَهَذَا الشَّيْءُ أَكْثَرُ جُرْأَةً" .

١١- الجمع بين حرف النداء و "أل" مغتفر - باتفاق - في نداء لفظ الجلالة ؛ نحو : "يَا اللَّهَ" ؛ وفي نداء محكى الجمل ؛ نحو : "يَا الرَّجُلُ مَنْطَلِقٌ أَقْبَلُ" ؛ ومغتفر في الشعر للضرورة - على الأرجح - ؛ وقيل : يغتفر - أيضا - إذا كان المنادى اسم موصول مقرون بـ"أل" وقد سمي به مع صلته ؛ نحو : "يَا الَّذِي رَأَيْتُ أَقْبَلُ" ؛ وهذا القول للمبرد ، وصححه ابن مالك ، ومنعه سيبويه .

١٢- لا يجر الاسم الذي لا ينصرف بالكسرة في حال تعريه من "أل" ، ومن الإضافة - أيضا - ؛ لأنه - حينئذ - يشبه الفعل من جهتين ؛ إحداهما فرعية في اللفظ والأخرى فرعية في المعنى ، فلما أشبه الفعل في الفرعية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى منع من التثنية ومن الجر بالكسرة ، فإذا أضيف ؛ أو أدخلت عليه "أل" ضعفت مشابهته للفعل وقوى فيه جانب الاسمية فيعود إلى أصله ويرجع إليه ما سلب منه ، وهو "التثنية" و "الجر بالكسرة" ؛ إلا أنه لا يقبل التثنية لكونه لا يجمع الإضافة ؛ ولا "أل" ، وإنما عاقبه كل منهما وقام مقامه ، واختلف في كونه - حينئذ - منصرفا ؛ أو غير منصرف ؛ حيث قيل : إنه غير منصرف لأن مانع الصرف وهو مشابهته الفعل في الفرعية قائم مع الإضافة و "أل" ؛ وقيل : إنه منصرف لأن وجود التثنية أو ما يقوم مقامه من الإضافة ؛ أو إدخال "أل" يوجب للاسم الانصراف .

وقيل : إنه يكون منصرفاً إذا زالت منه إحدى الفرعتين كالعلمية في نحو :
 "مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ كُمْ وَيَالْعُثْمَانُ" ؛ إذ إن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه "أل" حتى ينكر
 ، ويكون غير منصرف إذا بقيت فيه الفرعتان ؛ أو الفرعية التي تقوم مقامهما ؛
 كما في نحو : "مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ وَيَالسَّكْرَانُ" ؛ ونحو : "صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدِ الْمَدِينَةِ" ؛
 وَبِزُرْتُ فِي الصَّحْرَاءِ" ، وهذا هو المختار عند كثير من المتأخرين ؛
 - والله أعلم - ،

وَبَعْدُ .. فهذه هي أهم النتائج التي أبرزها البحث ؛ وأسفرت عنها
 الدراسة ، وأرجو أن أكون قد وفقت وأفدت ، فإن كان ذلك فله الحمد والمنة
 ، وإن كانت الأخرى فحسبي أننى اجتهدت ؛ والله من وراء القصد ؛ وهو
 الهادى إلى سواء السبيل .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

د/ المتولى على المتولى الأشرم

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ببغداد - فرع جامعة الأنبار

• • • • •



فهرس
أهم المصاكار والمراجه

فهرس أهم المراجع والمصادر

- ١- أسرار العربية ؛ لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ، تأليف / عبد الله بن السيد البطليوسى ، تحقيق د/ حمزة عبد الله النشترى ، طبعة / دار النصر للطباعة الإسلامية - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٣- الأصول فى النحو ؛ لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى ، طبعة / مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٤- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ؛ لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الأستاذ / محمد محبى الدين عبد الحميد - طبعة المكتبة العصرية - بيروت - سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٥- التبصرة والتذكرة ؛ للصيمرى ، تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين ، طبعة مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٦- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التمهيل ؛ لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د / حسن هندواى ، طبعة / دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- ٧- الجمل في النحو ؛ لأبى القاسم الزجاجي ، تحقيق د/ على توفيق الحمد ، طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت ؛ ودار الأمل باريد "الأردن" ، الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٨- الجنى الداني في حروف المعاني ؛ للمرادي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، منشورات دار الأفق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى سنة ٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٩- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ؛ لعلاء الدين بن علي الإربلي ، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ، طبعة / دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ١٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، تحقيق / تركي فرحان المصطفى ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ١١- حاشية الدسوقي على كتاب مغنى اللبيب لابن هشام ، طبعة / المشهد الحسيني - القاهرة - سنة ١٣٥٨ هـ .
- ١٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تحقيق ومراجعة / طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة / المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- ١٣- حاشية يس على كتاب مجيب النداء إلى شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ، طبعة عيسى الحلبي - مصر .

- ١٤- الدرر الثوامع على همع الهوامع ؛ شرح جمع الجوامع ؛ لأحمد بن الأمين الشنقيطي تحقيق / محمد باسل عيون السود ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- ١٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ؛ للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ / على محمد معوض ؛ والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ؛ والدكتور / جاد مخلوف ؛ والدكتور / زكريا عبد المجيد التونسي ، وتريظ الدكتور / أحمد محمد صيرة ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب ؛ لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ، طبعة المدني ، ومطبعة النسر الذهبي - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني ؛ للإمام / أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات اللغة العربية بدمشق .
- ١٨- سر صناعة الإعراب ؛ لابن جنس ، تحقيق د/ حسن هندأوى ، طبعة / دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ١٩- شرح ألفية ابن مالك ؛ لابن الناظم ، تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد طبعة / دار الجيل - بيروت .
- ٢٠- شرح التسهيل ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ؛ والدكتور / محمد بدوي المختون ، طبعة / دار هجر - مصر - الطبعة الأولى - سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- ٢١- شرح التصريح على التوضيح ؛ للشيخ / خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس عليه ، طبعة / عيسى اليابى الحلبي - القاهرة .
- ٢٢- شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح ، طبع فى العراق سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢٣- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ؛ لابن هشام الأنصارى ، تحقيق / الفاخورى ، طبعة / دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، طبعة فيصل عيسى الحلبي - القاهرة
- ٢٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ؛ لابن مالك ، تحقيق د/ عدنان عبد الرحمن الدورى ، مطبعة العانى - بغداد - سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٢٦- شرح كافية ابن الحاجب ؛ للشيخ / الرضى ، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٢٧- شرح الكافية الشافية ؛ لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى ، طبعة جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ودار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢٨- شرح اللمع ؛ للخطيب التبريدى ، تحقيق د/ سيد تقى عبد السيد ، نشر / مكتبة والى بالمنصورة .
- ٢٩- شرح المفصل ؛ لابن يعيش ، طبعة / عالم الكتب - بيروت - .

- ٣٠- علل النحو ؛ لأبى الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش ، طبعة / مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٣١- فرائد النحو الوسيمة ؛ شرح الدرر البتيمة ؛ للشيخ / محمد على بن حسين الفالكي ، طبعة / مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٤٦ هـ .
- ٣٢- القاموس المحيط ؛ للفيروز ابادي ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٣٣- الكتاب ؛ لسيبويه ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٣٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ؛ للإمام الزمخشري ، طبعة / دار الكتاب العربي - بيروت - ، نشر / دار الريان للتراث - القاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٣٥- اللامات ؛ للزجاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك ، طبعة / دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٣٦- اللباب في علل البناء والإعراب ؛ لأبى البقاء العكبري ، تحقيق / غازي مختار طليمات و - د/ عبد الله نيهان ، طبعة / دار الفكر المعاصر - بيروت ودمشق - الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٣٧- لسان العرب ؛ لابن منظور ، طبعة / دار المعارف بمصر .
- ٣٨- المستوفى في النحو ؛ لعلي بن مسعود الفرخان ، تحقيق د/ محمد بدوي المختون ، نشر/ دار الثقافة العربية - القاهرة - سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ٣٩- معاني القرآن وإعرايه ؛ لأبى اسحاق الزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ، طبعة / عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- ٤٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الأستاذ / محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة / مطبعة المدني - القاهرة .
- ٤١- المقتصد في شرح الإيضاح ؛ لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق - ، نشر / دار الرشيد سنة ١٩٨٢ م .
- ٤٢- المقتضب ؛ لأبى العباس المبرد ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م .
- ٤٣- المنصف ؛ شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازني ، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م .
- ٤٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ؛ لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، طبعة / مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- ٤٥- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع ؛ لجلال الدين السيوطي ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|---|
| ١ | * المقدمة |
| | * المبحث الأول : التعريف بحقيقة (أَلْ) فى ضوء أقوال |
| ٤ | النحويين |
| ٤ | * بيان حقيقة (أَلْ) من حيث الوضع |
| ٢٦ | * بيان حقيقة (أَلْ) من حيث النوع |
| ٢٦ | * المبحث الثانى : أقسام (أَلْ) ومواقعها فى الكلام |
| ٦٤ | * المبحث الثالث : أنواع (أَلْ) المعرفة ؛ وأحوالها |
| ٦٥ | * أنواع (أَلْ) العَهْدِيَّة |
| ٧٠ | * أنواع (أَلْ) الجنسية |
| ٧٩ | * تنمة |
| ٨١ | * المبحث الرابع : خصائص (أَلْ) الموصولة |
| ٨١ | * صلة (أَلْ) الموصولة ؛ وما يتعلق بها من أحكام |
| | * وصل (أَلْ) الموصولة بالجملة الفعلية أو الاسمية ؛ |
| ٩٨ | أو شبه الجملة |
| ١٠١ | * نقل إعراب (أَلْ) الموصولة إلى صلتها عارية |
| ١٠٢ | * عطف الفعل على صلة (أَلْ) الموصولة |

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| ١٠٣ | * وقوع (أل) الموصولة على من يعقل ؛ وما لا يعقل |
| ١٠٤ | * المبحث الخامس : قواعد نحوية للألف واللام |
| ١٠٤ | * الاسم المعرف لا يجمع عليه التعريف بـ (أل) والتعريف بمعرف آخر |
| ١٢١ | □ المواضع التي يغتفر فيها الجمع بين حرف النداء (يا) و " الألف واللام " |
| ١٢٨ | * امتناع إدخال (أل) على بعض الأسماء المنكرة |
| ١٣٤ | * إدخال (أل) على الاسم الذي لا ينصرف ؛ وما يقتضيه من قواعد وأحكام نحوية |
| ١٤٨ | * الخاتمة |
| ١٥٦ | * أهم المراجع والمصادر |